بسم الله الرحمن الرحيم

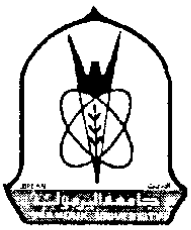

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

شرح الصدور بزوائد شرح الشذور

لأبي عبد الله محمد بن عبد الدايم البِرْماوي (ت٨٣١هـ)

"تحقيق ودراسة"

SHARH AL-SHUDUR BiZWÂ,ID SHARH AL-SHUDHÛR

by ABDULLAH MOHAMMED BIN ABDiLDÂEM AL-BIRMAWI:

"investigation and study"

إعداد

يامن غالب منصور

إشراف

أ. د. حنا جميل حداد

الفصل الأول للعام الدراسي
٢٠١٠-٢٠١١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شرح الصدور بزوائد شرح الشذور

لأبي عبد الله محمد بن عبد الدايم البِرْماوي(ت٨٣١هـ)

"تحقيق ودراسة"

SHARH AL-SHUDUR BiZWÂ,ID SHARH AL-SHUDHÛR

by ABDULLAH MOHAMMED BIN ABDiLDÂEM AL-BIRMAWI:

"investigation and study"

إعداد

يامن غالب منصور

قُدّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول درجة الماجستير
تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك، إربد

لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: حنا بن جميل حداد.....مشرفًا ورئيسًا

الأستاذ الدكتور: محمد حسن عواد.....عضوا

الأستاذ الدكتور: علي توفيق الحمد.....عضوًا

الأستاذ الدكتور: مصطفى الحيادرة.....عضوا

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الإهـــــــــداء

إلى من تمنيا لي راحة بجميع ما يحويه ملك يديهما... أبي وأمي

إلى صفو الصفاء... وسر وصولي إلى العطاء... ومن توّج اسمه حروفه هذا الإهداء
شيخي وسيدي عبد القادر آل الشيخ
إلى منية التحرير بعد طول قيد.... فلسطين

إلى عبق ريح دماء شهدائنا الأبرار هناك في السماء

إلى تلك الشموع التي أضاءت نفسي بمداد من النور ... إخوتي

إلى الذي استلهمت توجيهاته في خطوات عملي...أستاذي الدكتور حنا حداد

إلى من وافقوني بصدق القلوب، محتضنين سني غربتي بطوق العطاء
أصدقائي وصديقاتي

إليهم جميعًا أهدي هذا الجهد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الشكر والتقدير

الحمد لله حمدا طيبا مباركا، ملء السموات والأرض وما بينهما، الحمد لله علـــى عظـــيم فضله، وجزيل عطائه، ألهمني الصبر والمثابرة، وسدد على طريق العلم خطاي.

يطيب لي وقد أنهيت رسالتي هذه بعون الله ورعايته، أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى شيخي **الأستاذ الدكتور حنا بن جميل حداد، مَنْ أشرف على رسالتي هذه، الذي كانت لملاحظاته وتوجيهاته الأثر الأكبر في إتمام هذه الرسالة بشكلها النهائي.**

ويسعني أن أعترف لكل ذي فضل علي بفضله، فإن أهل الفضل والعطاء هم أهل للـــشكر والثناء، أتوجه بجزيل الشكر لأعضاء هيئة المناقشة الأفاضل: الأستاذ الدكتور علـــي الحمـــد، والأستاذ الدكتور محمد عواد، والدكتور مصطفى الحيادرة.

يامن منصور

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء.....	ب
شكر وتقدير.....	جـ
فهرس المحتويات.....	د
الملخص باللغة العربيـــة.....	و
المقدمة.....	١
الفصل الأول: التعريف بمؤلف المخطوط:.....	٦
- التعريف بمؤلف المخطوط:.....	٦
• اسمه ولقبه وكنيته.....	٦
• مولده ووفاته.....	٦
• شيوخه وتلاميذه.....	٧
• مصنفاته وآثاره.....	١٥
• نشأته وحياته العلمية.....	١٨
• مذهبه النحوي.....	٢٠
• آراء العلماء فيه.....	٢١
الفصل الثاني: المخطوط والنص المحقّق.....	٢٣
- التعريف بالمخطوط.....	٢٣
• وصـــف المخطوط المعتمدة.....	٢٤
• منهجي في تحقيق المخطـــوط.....	٢٥
• صور من المخطوط.....	٢٧

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

• النص المحقق.....	٣١
الفصل الثالث: دراسة المخطوط.....	٠٩٦
– **دراسة المخطوط.....**	٩٧
• أهمية المخطوط وما تضيفه إلى الدراسات السابقة.	٩٧
• طريقة البِرْماوي في التعامل مع القضايا النحوية الواردة فيه.....	٩٨
• موافقة البِرْماوي أو مخالفته لآراء ابن هشام في كتابه.....	١٨٠
• الآراء التي انفرد بها البِرْماوي وأهميتها.....	١٨٠
• طريقة تعامل البِرْماوي مع الشواهد القرآنية والشعرية في كتابه.....	١٨٢
الخاتمة.....	١٨٨
الملخص باللغة الانجليزية.....	١٩٠
الفهارس العامة.....	١٩١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملخص الرسالة باللغة العربية

شرح الصدور بزوائد شرح الشذور

"تحقيق ودراسة"

إعداد الطالب: يامن غالب منصور

إشراف: الأستاذ الدكتور: حنا بن جميل حداد

تتناول هذه الدراسة كتاب "شرح الصدور بزوائد شرح الشذور" لأبي عبد الله محمد بن عبد الدايم البِرْماوي، تحقيقا ودراسة، وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، تحدثت في المقدمة عن العصر الذي عاش فيه مؤلف هذا العمل البِرْماوي، والأنشطة الثقافية التي كانت مزدهرة فيه، ومدى مساهمته في هذه الأنشطة وتأليفه فيها.

وتحدثت في الفصل الأول عن البِرْماوي، وترجمتُ له بما يكشف عن الجوانب الغامضة في حياته. وخصصت الفصل الثاني لتعريف المخطوط، وعرض النص المخطوط محققا تحقيقا علميا. وتناولت في الفصل الثالث دراسة المخطوط وتحدثت عن أهميته. ثم كانت الخاتمة: التي تضمنت تلخيصا لأبرز النتائج التي خرجت بها هذه الرسالة، ثم ذيلت هذه الدراسة بعد ذلك بعدد من الفهارس اللازمة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المقدمة

يزخر التراث النحوي بالعديد من المصنفات المخطوطة في غير نوع من أنواع المعرفة الإنسانية، التي كانت وما زالت خير شاهد على عمق ثقافتنا العربية والإسلامية في عصورها الزاهرة.

ونظرا لما لهذه المخطوطات من قيمة علمية وأهمية بالغة، فقد انبرى لها العلماء وعشاق التراث يحققونها ويؤلفون الدراسات عنها وفي موضوعاتها حتى بات عدد كبير منها اليوم مطبوعا يتداوله الدارسون ويفيدون منه في كثير من حقول المعرفة.

وفي مقابل هذا مازال عدد كبير من هذه المصنفات المخطوطة حبيس خزائن المخطوطات وأدراج المكتبات في كثير من دول العالم ينتظر من يهتم به وينفض عنه غبار الزمن ويبعث فيه الحياة ليسهل على الدارسين فرص الاستفادة منه.

والمخطوطة التي اخترتها ليكون تحقيقها ودراستها موضوعا لرسالتي هي من هذا النوع الثاني الذي أسلفت الحديث عنه. فهي شرح لمسائل مختارة من كتاب "شذور الذهب" لابن هشام الأنصاري، وهو الكتاب الذي نال شهرة واسعة.

ومؤلف المخطوطة من علماء الفقه والحديث وعلوم العربية، أودع بين دفَّتي مخطوطته خبرته في تدريس النحو ومعالجة مشكل قضاياه، وجعل من عمله هذا مكملاً لما قدمه ابن هشام في كتابه وتيسيرا لما استشعر صعوبته فيه؛ فقد عالج فيه تسعا وثلاثين مسألة من المسائل التي ذكرها ابن هشام في كتابه.

وقد توافر لي بعد البحث والتقصي نسختان من هذه المخطوطة.

الأولى: وهي من مقتنيات "معهد دراسات الثقافة الشرقية بجامعة طوكيو" في اليابان، والتي سأعتمدها النسخة الأم في عملية التحقيق؛ لأنها كُتبت في عصر قريب من عصر صاحبها. ونُقلت من خط مؤلفها نفسه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والثانية: من مقتنيات "جامعة أم القرى" في السعودية، وهي التي استعنت بها على إقامة النص على وجهه الصحيح في عملية المقابلة.

وذكر بروكلمان أن من المخطوط نسخة ثالثة في الإسكندرية[1]، وقد تم توفير عدد كافٍ من نسخ هذه المخطوط لإجراء المقابلة بينها؛ ولإيصال نص المخطوط إلى وجهه الأكمل الذي يقرّبها من صورتها الأولى.

عاش صاحب المخطوط (البرماوى) بين القرنين الثامن والتاسع الهجريين (٧٦٣-٨٣١هـ)، إذ عاش ضمن دولة المماليك البحرية التي انتهت بخلع الملك الصالح أمير حاج عام (٧٨٤هـ)، وبداية دولة المماليك الجراكسة التي ابتدأت بالسلطان برقوق الذي حضر مبايعته البلقيني – شيخ البرماوى – وهو الذي أشار أن يكون لقبه الملك الظاهر، وقد استمر حكمه إلى عام (٧٩١هـ)، ثم خلع، لكنه استعاد ملكه في العام الذي يليه، واستمر إلى وفاته عام (٨١٠هـ)، ثم بويع ولده فرج، وقد حضر البلقيني أيضًا مبايعته[2]. وتوفي البِرْماوى ودولة المماليك الجراكسة قائمة.

نرى من هنا أن العصر الذي عاشه البِرْماوى كان مستقرًا نوعًا ما في مصر والشام، وكان أمر الدولة في يد المماليك رغم وجود خليفة عباسي.

وكانت القاهرة حاضرة العالم الإسلامي، وهذا أمر طبيعي؛ إذ إن النهضة العلمية تنبسط حيث يستقر أمر الدولة، ويكون لعاصمة الخلافة النصيب الأكبر من هذا النشاط، يقول ابن خلدون[3] متحدثًا عن العصر الذي عاش فيه البِرْماوى: "ونحن لهذا العهد نرى العلم والتعليم إنما هو بالقاهرة من بلاد مصر، لما أن عمرانها مستبحر وحضارتها مستحكمة منذ

---

(١) انظر: **تاريخ الأدب العربي: ٦/٨٥.**

(٢) انظر: **النجوم الزاهرة: ١١/٢١٦، ٢٢١، و١٢/ ١٦٩.**

(٣) عبد الرحمن بن محمد الاشبيلي، مؤرخ أديب، حكيم ولد بتونس (٧٣٢هـ) ونشأ بها وأكثر التنقل، من مؤلفاته: "التاريخ الكبير"، "المقدمة"، ولى قضاء المالكية في القاهرة وبها توفي عام (٨٠٨هـ). (انظر: **الضوء اللامع: ٤/١٤٥؛ معجم المؤلفين: ٥/١٨٨**).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

آلاف السنين. ومنذ دولة الترك من أيام صلاح الدين وهلم جرًّا، استكثروا من بناء المدارس والزوايا والرُّبطَ، ووقفوا عليها الأوقاف؛ فعظمت الغلات، وكثر طالب العلم ومعلمه، وارتحل الناس إليها في طلب العلم من العراق والمغرب وزخرت بها بحار العلوم" [1].

ويقول السيوطي: "ولما صارت مصر دار الخلافة؛ عظم أمرها، وكثرت شعائر الإسلام فيها، وعلت السنة، وعفت البدعة، وصارت حل سكن العلماء ومحط رجال الفضل، وهذا سر من أسرار الله أودعه في الخلافة النبوية حيث ما كانت يكون معها الإيمان والكتاب"[2].

يُلحظ أن البِرْماوى عاش في العصر الذي كانت فيه الخلافة في مصر، وهو عصر مستقر نسبيًا، كثرت فيه دور العلم وطلابه، وازدهرت فيه الحياة العلمية؛ فكان لذلك أثر في حياة البِرْماوى وعطائه؛ فقد أغنى المكتبة الإسلامية بكثير من المؤلفات القيمة في الأصول والفقه واللغة والحديث.

واقتضت خطة هذه الدراسة أن تقع في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

تضمنت المقدمة الحديث عن عصر مؤلف هذا العمل، والأنشطة الثقافية التي كانت مزدهرة فيه، ومدى مساهمته في هذه الأنشطة وتأليفه فيها.

وتحدّث الفصل الأول عن مؤلف هذه المخطوط، والترجمة له بما يكشف عن الجوانب الغامضة في حياته.

وخُصّص الفصل الثاني لعرض نص المخطوط، محققًا تحقيقًا علميًا.

وجاء الفصل الثالث لدراسة المخطوط؛ فقد عرض أهميته وما يضيفه الى الدراسات السابقة، وتناول الفصل طريقة البِرْماوي في التعامل مع القضايا النحوية الواردة فيه، واقتضى

---

(1) انظر: **مقدمة ابن خلدون: ١/ ٤٣٤.**

(2) انظر: **حسن المحاضرة: ٢/٩٤.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذلك عرض آرائه التي انفرد بها وأهميتها، وموافقته أو مخالفته لآراء ابن هشام في كتابه، وكيفية تعامل البِرْماوي مع الشواهد القرآنية والشعرية في كتابه.

وتضمنتْ الخاتمة جملة النتائج التي خرجت بها دراستي.

وذيلت الدراسة بالفهارس اللازمة التي تخدم النص، وتيسر فرص الوصول إلى ما يراد الوصول إليه فيه بيسر وسهولة

وبعد، فأرجو أن يكون هذا العمل بداية لطريق مشرق بالعلم، فإن أصبتُ فيه فلي ــ إن شاء الله ــ أجر المصيب، وإن أخطأت فأرجو ألا أحرم أجر المجتهد المخطئ.

والله ولي التوفيق

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الأول

التعريف بمؤلف المخطوطة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- التعريف بمؤلف المخطوطة:

• اسمه ولقبه وكنيته:

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى[١] بن عبد الدائم بن فارس[٢] بن محمد بن أحمد[٣] ابن إبراهيم النُّعيمي – بالضم – نسبة إلى نُعَيم المُجْمِر[٤]، العسقلاني الأصل، البِرماوى – بكسر الباء – نسبة إلى (بِرْمة) قرية من نواحى الغربية بمصر[٥].

• مولده ووفاته:

ولد البِرْماوي في منتصف ذي القعدة سنة ثلاث وستين وسبعمائة[٦]، قال الحافظ بن الغرابيلي[٧]: "وجدت بخطه، رحمه الله، قال: وجدت بخط والدي أني ولدت ليلة الخامس عشر من شهر ذي القعدة الحرام سنة ثلاث وستين وسبعمائة[٨]. أما عن وفاته، فبعد أن أدى

---

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٧/ ٢٨٠؛ وحسن المحاضرة: ١/٣٧٩؛ والدارس في تاريخ المدارس: ١/١٥١؛ وشذرات الذهب: ٧/١٩٧؛ والبدر الطالع: ص٦٩٧؛ وهدية العارفين: ٢/ ١٦٨؛ والأعلام: ٦/١٨٨؛ وإنباء الغمر: ٣/٤١٤.

(٢) قيل: عبد الله بدل فارس. انظر: الضوء اللامع: ٧/٢٨٠؛ وشذرات الذهب: ٧/١٩٧.

(٣) ذكر الشوكانى وكحالة (رحمه) بدل (أحمد) ولعله تصحيف والمثبت ذكره السخاوى.
انظرْ: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٧/٢٨٠؛ وشذرات الذهب: ٧/١٩٧؛ والبدر الطالع: ٧/١٨١؛ ومعجم المؤلفين: ١٠/١٣٢.

(٤) نُعَيْمُ بنُ عَبْدِ اللهِ المُجْمِرُ المَدَنِيُّ الفَقِيْهُ، مَوْلَى آلِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، كَانَ يُجْمِر ــ أي يُبَخِّرُ ــ مَسْجِدَ النَّبِيِّ – ﷺ–. جَالَسَ أَبَا هُرَيْرَةَ مُدَّةً، وروى عنه وعن ابن عمر وجابر وربيعة الأسلمى، وعنه روى ابن عجلان وثقه أبو حاتم وغيره عاش تقريباً إلى عام (١٢٠هـ)، كان ثقة وله أحاديث. انظر: سير أعلام النبلاء: ٥/٢٢٧؛ وتهذيب التهذيب: ٤/٢٣٧.

(٥) الضوء اللامع: ٧/ ٢٨٠، والبدر الطالع: ص٦٩٧؛ ومعجم البلدان: ١/ ٤٠٣

(٦) إنباء الغمر: ٣/٤١٤؛ والضوء اللامع: ٧/٢٨٠؛ وحسن المحاضرة: ١/٣٧٩؛ والدارس في تاريخ المدارس: ١/١٥١؛ وشذرات الذهب: ٧/١٩٧؛ والبدر الطالع: ص٦٩٧؛ وهدية العارفين: ٢/ ١٦٨؛ والأعلام: ٦/ ١٨٨، ومعجم المؤلفين: ١٠/١٣٢؛ والأنس الجليل: ٢/ ١١٢.

(٧) محمد بن محمد الكركي تاج الدين، محدث، مؤرخ، ولد بالقاهرة عام (٧٩٦هـ) وانتقل إلى الكرك وبيت المقدس، له مصنفات حسنة منها: "شرح الإلمام"، ومؤلف في الحمام، مات عام (٨٣٥هـ).
انظر: إنباء الغمر: ٨/٢٦٩؛ والضوء اللامع: ٩/٣٠٦؛ وشذرات الذهب: ٧/٢١٥؛ ومعجم المؤلفين: ١٠/١٣٢.

(٨) انظر: هامش إنباء الغمر: ٣/ ٤١٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

البِرْماوي مناسك الحج وجاور بمكة عاد إلى مصر عام (٨٣٠هـ)، ثم عُين في تدريس الصلاحية ببيت المقدس، فباشرها نحو السنة مع ملازمة الضعف له بالقرحة، وكان يقول في مرضه عندما عشنا متنا [١]، إلى أن مات بعد ظهر يوم الخميس الثاني عشر عند الشوكاني[٢]، وعند العسقلاني تاسع عشرين[٣]، من جمادى الآخرة سنة إحدى وثلاثين وثمانمئة(٨٣١هـ)[٤]، عن سبع وستين وثمانية أشهر، وبقي إلى يوم الجمعة فصلى عليه الجمع الغفير، والعدد الكثير بعد صلاة الجمعة بالمسجد الأقصى، وشيعه أمم، وتأسفوا عليه، وهو جدير بذلك[٥].

- **شيوخه وتلاميذه:**

شيوخه:

نشأ البِرْماوي في بيئتين أثّرتا فيه، إحداهما: البيئة الاجتماعية وتتمثل بأسرته ووالده الذي كان معلما ومؤدبا للأطفال، والأخرى: البيئة الثقافية تمثلت بشيوخه الذين تتلمذ على أيديهم، فأخذ عنهم الفقه وأصوله، والعربية، وغيرها من العلوم، فقد لازم البَدْر الزركشي وتمهّر به، وأخذ عن سراج الدين البلقيني[٦]، وسمع الحديث على إبراهيم بن إسحق الآمدى[٧]،

---

(١) انظر: **الأنس الجليل: ٢/ ١١٢.**

(٢) انظر: **البدر الطالع: ص٦٩٨.**

(٣) انظر: **إنباء الغمر: ٣/ ٤١٥.**

(٤) انظر: **طبقات ابن شهبة: ٤/١٠٢؛ وإنباء الغمر: ٣/ ٤١٥؛ والضوء اللامع: ٧/٢٨٢؛ وحسن المحاضرة: ١/٣٧٩؛ وشذرات الذهب: ٧/١٩٧؛ والبدر الطالع: ص٦٩٨؛ والأنس الجليل: ٢/ ١١٢.**

(٥) انظر: هامش **إنباء الغمر: ٣/ ٤١٦.**

(٦) **إنباء الغمر: ٣/٤١٤؛ وحسن المحاضرة: ١/ ٣٧٩؛ والدارس في تاريخ المدارس: ١/ ١٥١؛ والبدر الطالع: ص٦٩٨.**

(٧) إبراهيم بن إسحاق بن يحيى بن إسحاق فخر الدين الآمدي الأصل ثم الدمشقي، ولد بدمشق سنة خمس وتسعين وستمائة أيضا، وحصل له في آخر عمره صمم وحدث بمصر ودمشق، ومات في ربيع الأول سنة ٧٧٨هـ. (انظر: **الدرر الكامنة: ١/١٨).**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعبد الرحمن بن علي القارئ[١]، والبرهان بن جماعة[٢]، وابن الفصيح[٣]، والتنوخي[٤]، وابن الشيخة[٥]. وأول ما تخرج بقريبه المجد إسماعيل البِرْماوي، وأخذ عن الأبنانسي[٦]، وابن الملقن، وزين الدين العراقي[٧]. والقاضي بدر الدين أبي البقاء[٨]. ومن شيوخه الذين تتلمذ عليهم وأخذ عنهم الكثير:

أولا: الزركشي:

محمد بن بهادُر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين، عالم بفقه الشافعية والأصول، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة، العلامة إمام المتأخرين، وخاتمة المحققين، ولد عام (٧٤٥هـ) وأخذ عن الشيخ جمال الدين الأسنوى والبلقيني والأذرعي[٩]

---

(١) **إنباء الغمر: ٤١٤/٣؛ والضوء اللامع: ٧/ ٢٨١؛ وشذرات الذهب: ٧/ ١٩٧؛ عبد الرحمن بن علي** بن محمد بن هارون بن محمد بن هارون الثَّعْلَبِي زين الدين أبو الفرج، المعروف بابن القارئ، ولد سنة أربع أو خمس وتسعين وستمائة، وتوفي في أواخر سنة ٧٧٦ هـ في ذي القعدة أو ذي الحجة.(انظر: **الدرر الكامنة: ٤٤٤/٢**).

(٢) برهان الدين إبراهيم بن جماعة، كان قاضي مصر والشام، وخطيب الخطباء وكبير الفقهاء.

(٣) عبد الرحيم بن أحمد بن علي ابن الفصيح الهمذاني الكوفي، ثم الدمشقي، ولد سنة بضع وعشرين وسبعمائة، توفي في شوال سنة ٧٩٥هـ. (انظر: **الدرر الكامنة: ٣٥٣/٢**).

(٤) إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن سعيد بن كامل بن علوان التنوخي، البعلي الأصل، الدمشقي المنشأ، نزيل القاهرة ابن القاضي شهاب الدين الحريري أبو إسحاق وأبو الفداء، ولد سنة ٧٠٩هـ، وتوفي سنة٨٠٠هـ. (انظر: **الدرر الكامنة: ٢٢/١**).

(٥) محمد بن علي البرماوي. (انظر: **الدرر الكامنة: ٥٣/٣**).

(٦) برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الشهير بالأبناسي المقري الشافعي ولد سنة ٧٢٥ وتوفي راجعا عن الحج بعيون القصب سنة ٨٠٢ هـ. له من التصانيف الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح. شرح الألفية لابن مالك في النحو. ملخص الرساج المنير في مناقب أبي عباس البصير.(انظر: **هدية العارفين: ١٩/١**).

(٧) **إنباء الغمر: ٤١٤/٣؛ والضوء اللامع: ٧/ ٢٨١؛ والدارس في تاريخ المدارس: ١/ ١٥١؛ والبدر الطالع: ص٦٩٨.**

(٨) **الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ١٥١.**

(٩) أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد، أبو العباس، شهاب الدين الاذرعي: فقيه شافعي. ولد بأذرعات الشام سنة ٧٠٨ هـ، وتفقه بالقاهرة، وولي نيابة القضاء بحلب. (انظر: **الأعلام: ١١٩/١**).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومغلطاي[1]، كان فقيها، أصوليا، أديبا، فاضلاً، كان منقطعا إلى الاشتغال بالعلم، وله أقارب يكفونه أمر دنياه، من مؤلفاته: البرهان في علوم القرآن و"البحر المحيط" في أصول الفقه في ثلاثة أجزاء، وإعلام الساجد بأحكام المساجد، و"الديباج في توضيح المنهاج" في الفقه، والتنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، وربيع الغزلان في الأدب، وعقود الجمان، وذيل وفيات الأعيان، و"تخريج أحاديث الرافعي[2]" في خمس مجلدات، وشرح جمع الجوامع، توفى رحمه الله في مصر عام (٧٩٤هـ)[3].

ثانيا: البُلْقيني:

سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير بن صالح، أبو حفص البُلقيني – بضم الباء – نسبة إلى بلقينة من الغربية بمصر موطن مولده، شيخ الإسلام فقيه المجتهدين، النحوي اللغوي، ولد عام (٧٢٤هـ)، وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وحفظ "الشاطبية"، و"المحرر" للرافعي، و"الكافية" لابن مالك، أخذ عن الأصفهاني[4] وابن حبان[5]، وأجازه المزي[6]

---

(١) مغلطاى بن قليج بن عبد الله البكجري المصرى الحكرى الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين: مؤرخ، من حفاظ الحديث، عارف بالأنساب. تركي الأصل، مستعرب. من أهل مصر، ولد ٦٨٩هـ، ولي تدريس الحديث في المدرسة المظفرية بمصر. وكان نقاد، له مآخذ على المحدثين وأهل اللغة. توفي ٧٦٢هـ. (انظر: **الأعلام: ٢٧٥/٧**).

(٢) الرافعي القزويني من أئمة الشافعية.

(٣) انظر: **إنباء الغمر: ٤٤٦/١؛ والأعلام: ٦/ ٦٠- ٦١.**

(٤) محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الاصفهانى، أو الأصبهاني: مفسر، كان عالما بالعقليات. ولد وتعلم في أصبهان سنة٦٧٤هـ. ورحل إلى دمشق فأكرمه أهلها، وأعجب به ابن تيمية. وانتقل إلى القاهرة فبنى له الأمير (قوصون) الخانقاه بالقرافة، ورتبه شيخا فيها، فاستمر إلى أن مات بالطاعون في القاهرة٧٤٩هـ. (انظر: **الأعلام: ١٧٦/٧)**.

(٥) لم اهتد إلى ترجمته.

(٦) يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، ويقال له الحافظ المزي: محدث الديار الشامية في عصره. ولد بظاهر حلب سنة٦٥٤هـ، ونشأ بالمزة (من ضواحي دمشق) وتوفي في دمشق سنة٧٤٢هـ. مهر في اللغة، ثم في الحديث ومعرفة رجاله. (انظر: **الأعلام: ٨/ ٢٣٦**).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والذهبي[1]. وأخذ عنه الناس طبقة بعد طبقة بعد ثالثة، فمن الأولى: الزركشي، ومن الثانية: البِرْماوي، ومن الثالثة: ابن حجر. كان كثير الصدقة، قائما بالحق، طارحا للتكلف، معظما عند الملوك، صحيح الحفظ، قليل النسيان. من مؤلفاته: "محاسن الاصطلاح" في الحديث، "وتصحيح المنهاج"، والأجوبة المَرْضِيّة عن المسائل المكية، ومناسبات تراجم أبواب البخاري والفتاوى، و"الكشاف على الكشاف"، و"فيض الباري على صحيح البخاري"، و"التدريب"، و"التأديب". توفي عام (٨٠٥هـ) بالقاهرة، وقد رثاه ابن حجر في قصيدة طويلة[2].

ثالثا: ابن الملقن:

أبو حفص، عمر بن علي بن أحمد، الأنصاري الأندلسي، الشافعي، سراج الدين، المعروف بابن الملقن، شيخ الإسلام، ولد عام (٧٢٣هـ) بالقاهرة، توفي أبوه وهو صغير فرباه زوج أمه "الملقن واسمه عيسى" فنُسب إليه. كان عالما بالنحو، أخذ عن الأسنوي والسبكي ومغلطاي وأبي حيان وابن هاشم، وعنه أخذ ابن حجر، كان من أعذب الناس لفظا، وأحسنهم خلقا، وأجملهم صورة، كثير المروءة والإحسان والتواضع، درس وأفتى، واشتهرت مؤلفاته في حياته، ورُغِب بها لكثرة فوائدها، وجودة ترتيبها، ومنها: "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال" و"التذكرة" في علوم الحديث، و"التوضيح لشرح الجامع الصحيح" و"شرح البخاري"، و"شرح زوائد مسلم على البخاري"، و"الإعلام بفوائد عمدة الأحكام". ومات عام (٨٠٤هـ) في القاهرة[3].

---

(١) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله: حافظ، مؤرخ، علامة محقق، تركماني الأصل، من أهل ميافارقين. مولده سنة ٦٧٣ هـ ووفاته سنة ٧٤٨ هـ في دمشق. (انظر: **الأعلام: ٥/ ٣٢٦**).

(٢) انظر: **إنباء الغمر: ٢/٢٤٥- ٢٤٧؛ والأعلام: ٥/٤٦.**

(٣) انظر: **إنباء الغمر: ٢/ ٢١٦- ٢١٧؛ والأعلام: ٥/ ٥٧**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

رابعا: العراقي:

عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو الفضل، زين الدين، المهراني المولد، العراقي الأصل، الحافظ، المتقن، محدث الديار المصرية، ولد برازنان في العراق عام (٧٢٥هـ)، وتحول مع أبيه إلى مصر، أخذ عن الأسنوى، ولازم المشايخ، وعنه أخذ ابنه ولي الدين. اشتغل في الفقه والقراءات، ثم أشار عليه ابن جماعة بطلب الحديث، فأكثر الترحال إلى الشام والحجاز وحلب وحماه وحمص وغيرها، وولي قضاء المدينة المنورة ثلاث سنوات، وكان لا يترك قيام الليل، كان متواضعاً، حسن الوجه، جميل الصورة، كثير الوقار، قليل الكلام، كثير الحياء. من مؤلفاته: "المغني عن حمل الأسفار في الأسفار" في تخريج أحاديث الإحياء، و"شرح الترمذي"، ونظم "الألفية" في غريب القرآن، و"الألفية" في مصطلح الحديث وشرحها، و"القرب في محبة العرب"، ونكت منهاج البيضاوي" في الأصول، وغيرها. مات عام (٨٠٦هـ)[1].

خامسا: المجد البِرْماوي:

إسماعيل بن أبي الحسن بن علي البِرْماوي المصري الشافعي، ولد عام (٧٤٨هـ) تقريباً، دخل القاهرة، وأخذ عن المشايخ، فأخذ عن الأسنوي، ولازم البلقيني نحو أربعين سنة، واشتهر بالفقه، وشارك في الفنون وتقدم، كان كثير الاستحضار، ترك الاشتغال آخر عمره، وله مجاميع حسنة وفوائد مستحسنة. مات عام (٨٣٤)[2].

---

(١) انظر: إنباء الغمر: ٢/٢٧٥- ٢٧٧؛ والأعلام: ٣/ ٣٤٤- ٣٤٥

(٢) انظر: إنباء الغمر: ٣/٤٦٢؛ وشذرات الذهب: ٧/ ٢٠٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سادسا: القاضي ابن أبي البقاء:

محمد بن محمد بن عبد البر السبكي الخزرجي الشافعي، بدر الدين ابن أبي البقاء، ولد عام (٧٤١هـ)، أخذ عن والده، وسمع الذهبي، وعنه أخذ ابن حجر، اشتغل بالفقه والأصول، وولى القضاء مرارا، درّس بالأتابكية بدمشق، كان لين الجانب، حسن الخلق، كثير الفكاهة، منصفاً في البحث، كثير التلاوة، بخيلا. مات عام (٨٠٣هـ)[١]، وكان البِرْماوي في صغره يقوم بخدمته.

سابعا: ابن جماعة:

محمد بن شرف الدين أبي بكر بن عبد العزيز، أبو عبد الله عز الدين الكناني الحموي المصري، الشافعي المعروف بابن جماعة، عالم بالأصول والجدل واللغة والبيان، ولد بطريق ينبع عام (٧٤٩هـ)، انتقل إلى القاهرة وسكنها، أخذ عن البلقيني وابن خلدون وعنه أخذ ابن حجر، وكان آية في معرفة العلوم الأدبية والعقلية، وفاق الأقران بذكائه، وقوة حفظه، وحسن تقريره، كان برا بأصحابه، مديما للطهارة، ولا يترك أحدا يغتاب عنده، له مؤلفات تزيد على المائتين منها: "إعانة الإنسان على أحكام السلطان"، و"المثلث في اللغة"، "شرح جمع الجوامع في الأصول، و"مختصر السيرة النبوية". مات بالطاعون عام (٨١٩هـ)[٢].

هؤلاء كانوا أشهر أساتيذ البِرْماوي الذين تلقى عليهم علومه، وسار على هدي ما أخذ عنهم.

وفي ما يلي أشهر من تتلمذ عليه من طلاب العلم الذين استطارت شهرتهم، وعُرفوا بالأخذ عنه، والذين من شأنهم أن يرسموا خطاه في المنهج والبحث.

---

(١) انظر: إنباء الغمر: ٢/١٩١؛ وشذرات الذهب: ٧/ ٣٧- ٣٨

(٢) انظر: شذرات الذهب: ٧/ ١٣٩- ١٤٠؛ والأعلام: ٦/ ٥٦- ٥٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تلاميــذه:

تلقى العلم على البِرْماوي كثير من الطلاب، منهم من صاروا رؤساء في حياته، ومع ذلك لم يذكر أصحاب التراجم أحدا منهم سوى السخاوي والشوكاني، فمنهم: المحلي والمناوي والعبادي[1]، وسمع منه الأئمة: كالزين رضوان بالقاهرة، والتقي بن فهد بمكة، وابن ناصر الدين بدمشق[2].

وفيما يلي تعريف بمن اشتهر منهم:

(١) المَحَلِّي:

محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم ، جلال الدين المحلي، وفي الأعلام للزركلي[3]، نسبة إلى المحلة الكبرى بمصر، ولد بالقاهرة عام (٧٩١هـ)، ونشأ بها، أخذ الفقه وأصوله والعربية عن البدر محمود الأقصرائي، والشمس البساطي، كان إمامًا، محققًا، صحيح الذهن، مفرط الذكاء، حاد القريحة، اشتهر ذكره، وقصد بالفتوى، وتقدم على أقرانه، وكان على قدم من الصلاح والورع والأمر بالمعروف، ومواجهة الظلمة والحكام. من مؤلفاته: "شرح جمع الجوامع" في الأصول، و"شرح المنهاج" النووي في الفقه، ومن كتبه التي لم تكتمل "شرح القواعد لابن هشام". مات عام (٨٦٤)[4].

(٢) المنـــاوي:

يحيى بن محمد، أبو زكريا، شرف الدين المناوي المصري الشافعي، أصله من منية بني خصيب في الصعيد، ولد عام (٧٩٨هـ)، ولازم الشيخ ولي الدين العراقي، وتخرج به في

---

(١) انظر: الضوء اللامع: ٢٨٢/٧؛ والبدر الطالع: ص٦٩٨.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٢٨٢/٧.

(٣) انظر: الأعلام: ٦/ ٧ .

(٤) انظر: شذرات الذهب: ٧/ ٣٠٣- ٣٠٤؛ والأعلام: ٦/ ٧ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفقه والأصول، وسمع الحديث عليه، وعلى الشرف بن الكويك، وتصدّر للإقـراء والإفتـاء، وولي تدريس الشافعي، وقضاء الديار المصرية. وله تصانيف منها: "شرح مختصر المزني". توفي سنة (٩٧١هـ)، وهو كما وصفه مؤرخو عصره آخر علماء الشافعية ومحققيهم[١].

(٣) العبـادي:

لم أقف على ترجمة له، أو تعريف به في ما اطلعت عليه من مصادر ،على الرغم من ذكر السخاوي له [٢].

(٤) محمد بن حسن بن إسماعيل البنبي القاهري الشافعي:

ولد عام (٨٠١هـ)، حفظ القرآن، وأخذ عن البِرْماوي والبيجوري، والولي العراقـي واشتغل كثيرا. من مؤلفاته: "الديباج المذهب في أحكام المذهب"، مات عام (٨٦٥هـ)[٣].

(٥) محمد بن عبد الرحمن بن أحمد الدهروطي المصري ثم القـاهري الـشافعي ويعـرف بالجلال البكرى:

ولد عام (٨٠٧هـ) بدهروط، ونشأ بها فحفظ القرآن وكتبا عدة ، كالتحرير في الفقـه للواسطي، وألفية الحديث والنحو، تفقّه على الشمس البِرْماوي والولي العراقي. من مؤلفاتـه: "شرح المنهاج"، و"الفتح العزيزي"، وهو شرح لمختصر التبريزي[٤]، مات عام (٨٩١هـ)[٥].

---

(١) انظر: شذرات الذهب: ٣١٢/٧؛ والأعلام: ٨/ ١٦٧.

(2) انظر: الضوء اللامع: ٢٨٢/٧: في الآفاق ومنم المحلي والمناوي والعبادي، وطبقة قبلهم، وطبقة تليهم.

(٣) انظر: الضوء اللامع: ٢١٩/٧ – ٢٢٠.

(٤) يغلب على الظن أن المراد "التنقيح" للمظفر التبريزي الذي اختصر فيه المحصول.

(٥) انظر: الضوء اللامع: ٢٨٤/٧– ٢٨٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- **مصنفات البِرْماوي:**

أغنى البِرْماوي المكتبة العربية بالكثير من الكتب القيمة في كل من: الأصول والفقه واللغة والحديث، وقد ذكرت كتب التراجم تلك المؤلفات، وأشهرها:

(١) **الفوائد السنية في شرح الألفية**[١] وهي شرح "الألفية في أصول الفقه".

(٢) **النبذة الزكية في القواعد الأصلية**[٢].

(٣) **جمع العدة لفهم العمدة**[٣]: وهو شرح لعمدة الأحكام للمقدسي[٤]، قال السخاوي: لخصه من شرح شيخه ابن الملقن من غير إفصاح بذلك مع زيادات يسيرة وعابه ابن حجر بذلك[٥]، ومنظومة في أسماء رجالها وشرحها[٦].

(٤) **شرح لامية الأفعال لابن مالك**[٧]: قال ابن الغرابيلي: شرحها شرحاً تاماً في غاية الجودة[٨].

(٥) **تحقيق القول بالصمات عن مشكلات الصفات**[٩].

---

(١) هدية العارفين: ٢/ ١٦٨، والأعلام: ٦/ ١٨٩.

(٢) انظر: هدية العارفين: ٢/ ١٦٨؛ وكشف الظنون: ١٩٢٣/٢؛ إيضاح المكنون: ٢/ ٦١٨.

(٣) انظر: إنباء الغمر: ٣/ ٤١٤؛ وحسن المحاضرة: ٣٧٩/١؛ والبدر الطالع: ص٦٩٨؛ وهدية العارفين: ١٦٨/٢؛ ومعجم المؤلفين: ١٣٢/١٠. وقد ذكره المؤلف في مسألة الحديث المرفوع.

(٤) وَهَمَ البغدادي فجعل العمدة للشاشي في الفروع، انظر: هدية العارفين: ١٦٨/٢.

(٥) انظر الضوء اللامع: ٢٨٢/٧؛ وكشف الظنون: ٤٢٧/٢.

(٦) انظر: وإنباء الغمر: ٣/ ٤١٤؛ والضوء اللامع: ٢٨٢/٧؛ معجم المؤلفين: ١٠/ ١٣٢.

(٧) انظر: الضوء اللامع: ٢٨٢/٧؛ وشذرات الذهب: ١٩٧/٧؛ والبدر الطالع: ١٨١/٢. وقد ذكره المؤلف في مسألة الاشتقاق، وذكر بروكلمان في تاريخ الأدب: ٢٩٢/٥، أنه مخطوط في الاسكوريال، أما اللامية فهي مطبوعة ضمن مجموعة أمهات المتون.

(٨) انظر: الضوء اللامع: ٧/ ٢٨٢؛ وشذرات الذهب: ١٩٧/٧؛ والبدر الطالع: ص٦٩٨؛ وهامش إنباء الغمر: ١٦٥/٨.

(٩) ذكره المؤلف في مسألة الحمل على المجاز عند تعذر الحقيقة، ولم تذكره كتب التراجم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٦) **شرح الصدور بشرح زوائد الشذور لابن هشام: في النحو**[١] وهو الكتاب الذي حققته.

(٧) **شرح صحيح البخاري، واسمه اللامع الصبيح في شرح الجامع الصحيح**[٢]: وهو شرح حسن في أربعة مجلدات، اشتمل على تلخيص ما في الكرماني[٣] والزركشي، وفوائد أبداها مَنْ قبله ــ أي البِرْماوي ــ ومن تقدّمه، ولم يبيض إلا بعد موته، وقد ذكر الزركلي أنّ الجزء الأول منه مخطوط[٤].

(٨) **الزهر البسام فيما حوته عمدة الأحكام من الأنام**[٥]: وهو في التاريخ، وهو أرجوزة ابتدأ فيها بالنبي عليه السلام، ثم الخلفاء الأربعة، والباقي على حروف المعجم، رمز فيها إلى الوفاة بالحروف، والى العمر بالكلمة، ثم شرحها وسماه" سرح النهر بشرح الزهر"، وهو في التاريخ، وهو المراد غالبا بقول السخاوي: وله منظومة في أسماء رجال العمدة وشرحها[٦]، وقال ابن شهبة: وأفرد رجال العمدة[٧].

(٩) **منظومة منهج الرائض وضوابط علم الفرائض وشرحها**[٨]

---

(١) انظر: **الضوء اللامع: ٢٨٢/٧؛ والبدر الطالع: ص٦٩٨؛ والأعلام: ٦/ ١٨٨؛ وأشار الزركلي في الأعلام: ١٨٨/٦، إلى أنه مخطوط.**

(٢) انظر: **وإنباء الغمر: ٣/ ٤١٤؛ طبقات ابن شهبة: ١٠٣/٤؛ وشذرات الذهب: ١٩٧/٧؛ والبدر الطالع: ص٦٩٨؛ وهدية العارفين: ٢/ ١٦٨؛ ومعجم المؤلفين: ١٣٢/١٠.**

(٣) محمد بن يوسف بن على بن سعيد، شمس الدين الكرماني: عالم بالحديث. أصله من كرمان. اشتهر في بغداد، قال ابن حجي: تصدى لنشر العلم ببغداد ثلاثين سنة. وأقام مدة بمكة. وفيها فرغ من تأليف كتابه (الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري – ط) خمسة وعشرون جزءا صغيرا،ومات راجعا من الحج في طريقه إلى بغداد، ودفن فيها. (انظر: الأعلام: ٧/ ١٥٣).

(٤) انظر: **الضوء اللامع: ٢٨٢/٧؛ وشذرات الذهب: ٧/ ١٩٧؛ ومعجم المؤلفين: ١٣٢/١٠؛ والأعلام: ١٨٩/٦؛ وهامش إنباء الغمر: ٣/ ٤١٤.**

(٥) انظر: **هدية العارفين: ٢/ ١٦٨.**

(٦) انظر: **الضوء اللامع: ٢٨٢/٧.**

(٧) انظر **طبقات ابن شهبة: ١٠٣/٤.**

(٨) انظر: **الضوء اللامع: ٢٨٢/٧؛ وهدية العارفين: ٢/ ١٦٨؛ والبدر الطالع: ص٦٩٨؛ وطبقات ابن شهبة: ١٠٣/٤؛ ومعجم المؤلفين: ١٣٢/١٠؛ وذكر الزركلي في الأعلام: ١٨٨/٦ أنه مخطوط.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(١٠) تلخيص المهمات للأسنوي[١].

(١١) تلخيص التوشيح[٢].

(١٢) مختصر السيرة النبوية وعليه حاشية أيضا[٣].

(١٣) البهجة الوردية[٤].

(١٤) شرح خطبة المنهاج للنووي: في مجلد كبير[٥].

(١٥) نظم ثلاثيات البخاري وشرحه: في الحديث[٦].

(١٦) المقدمة الشافية في علمي العروض والقافية[٧].

(١٧) ألفية في أصول الفقه،: وذكر فيه أنه نظم ما جمعه خاليا عن الخلاف والدلائل وسماها " النبذة الألفية في الأصول الفقهية[٨]

(١٨) تلخيص قوت القلوب[٩].

---

(١) انظر: الضوء اللامع: ٢٨٢/٧؛ وشذرات الذهب: ١٩٧/٧؛ والبدر الطالع: ص٦٩٨؛ وهامش إنباء الغمر: ٤١٦/٣.

(٢) انظر: شذرات الذهب: ٧/ ١٩٧؛ وهامش إنباء الغمر: ١٦٤/٨.

(٣) انظر: الضوء اللامع: ٢٨٢/٧؛ وشذرات الذهب: ١٩٧/٧؛ والبدر الطالع: ص٦٩٨؛ وهامش إنباء الغمر: ١٦٥/٨؛ وهدية العارفين: ٢/ ١٦٨.

(٤) انظر: الضوء اللامع: ٢٨٢/٧؛ والبدر الطالع: ص٦٩٨.

(٥) انظر: هدية العارفين: ١٦٨/٢؛ ومعجم المؤلفين: ١٣٢/١٠.

(٦) انظر هدية العارفين: ١٦٨/٢؛ وقد أشار الزركلي على أنه مخطوط، انظر: الأعلام: ١٨٨/٦.

(٧) ذكره الزركلي وأشار إلى أنه مخطوط. انظر: الأعلام: ١٨٨/٦.

(8) انظر: كشف الظنون: ١/ ١٥٧، و١٩٢٣/٢؛ وهدية العارفين: ١٦٨/٢؛ والضوء اللامع: ٧ /٢٨٢؛ البدر الطالع: ص ٦٩٧؛ والأنس الجليل: ٢ /١١٢؛ وشذرات الذهب: ٧ /١٩٧؛ وحسن المحاضرة: ص ٤٣٩.

(٩) انظر: هدية العارفين: ١٨٦/٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١٩) شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان[١].

(٢٠) سرح النهر بشرح الزهر[٢]: قال ابن الغرابيلي: وكتب الكثير، وحشّى الحواشي المفيدة، والتعاليق النفيسة، والفتاوى العجيبة[٣].

(٢١) النبذة الألفية في أصول الفقهية[٤]

(٢٢) ثلاثيات البخاري: ويحوي أحاديث نبوية بثلاثة رواة[٥]

(٢٣) شرح ثلاثيات البخاري[٦]

(٢٤) منهج الرائض بضوابط في الفرائض" [٧]

- **نشأته وحياته العلمية:**

عاش البِرْماوي بين القرنين الثامن والتاسع الهجريين (٧٦٣هـ _ ٨٣١هـ)، في العصر الذي كانت فيه الخلافة في مصر، وهو عصر مستقر نسبيا، وقد كثرت فيه دور العلم وطلابه، وازدهرت فيه الحياة العلمية، فكان لذلك أثر في حياة البرماوى وعطائه؛ فقد أغنى المكتبة العربية بكثير من المؤلفات القيمة في الأصول والفقه واللغة والحديث، وصل إلينا بعضها فرحمه الله رحمة واسعة.

---

(١) انظر: هدية العارفين: ١٦٨/٢.

(٢) انظر: هدية العارفين: ١٦٨/٢.

(٣) انظر: هامش إنباء الغمر: ١٦٥/٨؛ وشذرات الذهب: ١٩٧/٧.

(4) انظر: الضوء اللامع: ٧/ ٢٨٢؛ البدر الطالع: ص٦٩٨؛ والأنس الجليل: ٢/ ١١٢؛ وكشف الظنون: ١٥٧/١، و٢/ ١٩٢٣؛ وإيضاح المكنون: ٦١٧/٢؛ ومعجم المؤلفين: ١٠/ ١٣٢.

(5) انظر: الأنس الجليل: ١١٢/٢؛ وهدية العارفين: ٢ /١٨٦.

(6) ذكره الزركلي في هامش الأعلام: ٦/ ١٨٨.

(7) انظر: الضوء اللامع: ٧ /٢٨٢؛ والبدر الطالع: ٢ /١٨١ ؛ والأعلام: ٦/ ١٨٨؛ وهدية العارفين: ٢/ ١٨٦،؛ ومعجم المؤلفين: ١٠ /١٣٢؛ وكشف الظنون: ٢ /١٨١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

نشأ البِرْماوي في بيئة علمية، فقد كان والده يؤدب الأطفال، فنشأ ابنه طالبا للعلم محبا له، فحفظ القرآن، واشتغل وتفقّه وهو شاب[١]، وكان في صغره في خدمة القاضي بدر الدين بن أبي البقاء، وسمع الكثير، وحصّل وتميّز، وفضل في الفقه والنحو والحديث والأصول، وكانت معرفته بهذه العلوم الثلاثة أكثر من معرفته بالفقه[٢].

ولي نيابة الحكم عن ابن أبي البقاء، وصحب ولده جلال الدين، ثم ناب عن الجلال البلقيني، ثم عن الأخنائي، ثم ترك ذلك وأقبل على الاشتغال وكان للطلبة به نفع، وكان في كل سنة يُتِمُّ كتاباً من المختصرات، فيأتي على آخره ويعمل له وليمة[٣].

تولى التدريس وكثيرا من المناصب العلمية في دمشق، وبعد وفاة ابنه محمد، أسِف عليه البِرْماوي، ولم يُقم بالشام، فانتقل إلى القاهرة[٤]، وأقرأ الطلبة هناك، وتصدّى للإفتاء والتدريس والتصنيف، ثم حجّ وجاور ونشر العلم هناك، وتوجّه بعد ذلك إلى القدس ودرّس بالصلاحية، وأقام فيها قليلا، وانتفع به أهل تلك الناحية حتى أدركته المنية في القدس سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة رحمه الله [٥].

---

(١) انظر: الضوء اللامع: ٧/٢٨١؛ وشذرات الذهب: ٧/١٩٧؛ والبدر الطالع: ص٦٩٧.

(٢) انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ١٥١- ١٥٢

(٣) انظر: إنباء الغمر: ٣/ ٤١٤.

(٤) انظر: شذرات الذهب: ٧/ ١٧٦.

(٥) انظر: إنباء الغمر: ٣/ ٤١٤- ٤١٥؛ والدارس في تاريخ المدارس: ١/ ١٥٢؛ وشذرات الذهب: ٧/١٩٧؛ والبدر الطالع: ص٦٩٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- مذهبه النحوي:

أولا: منهج ابن هشام في شرح شذور الذهب:

يعد شرح شذور الذهب من المتون المختصرة التي كتبها ابن هشام، ثم رأى أنه بحاجة إلى شرح يكمل به فوائده، ويكشف دقائقه، فألف "شرح شذور الذهب".

يتبع ابن هشام في تبويب " شرح شذور الذهب" منهجًا مستقلاً عما ورد في كتب النحو المألوفة، كالألفية لابن مالك وشروحها؛ إذ بدأ ابن هشام بعلامات البناء ونوع الإعراب وعوامله، جاعلاً ضبط أواخر الكلمة وبيان سبب ضبطها الأساس الأهم في تبويب كتابه، مخالفا بطريقته هذه طريقة الكتب الأخرى التي نهج فيها مؤلفوها تقسيم مؤلفاتهم مبتدئين ببيان نوع الكلمة: "اسم وفعل وحرف" وتقسيمها في مباحث وغير ذلك.

ويقوم منهج ابن هشام أيضًا على استعراض جميع المبنيات من أسماء وأفعال وحروف بإحاطة بالغة، واستشهد عليها بشواهد متنوعة من قرآن، وحديث، وشعر، وكلام العرب.

ويستحيل مع ذلك أن يكون شرح شذور الذهب محيطًا إحاطة شاملة فيما حواه من المسائل النحوية، والشواهد على المسائل بأنواعها، شأنه في ذلك شأن أي عمل إنساني؛ ولهذا أغفل ابن هشام الحديث عن بعض المسائل، مما جعل بعض النحاة يتعقبونه بالدراسة والتحليل، واستدراك ما فاته الحديث عنه، فوضع البِرْماوي كتابه "شروح الصدور بشرح زوائد الشذور" مستدركًا فيه على ابن هشام بعض ما غاب عنه شرحه في بعض مسائل شروح الشذور.

ويتعقّب البِرْماوي ابن هشام في شرح الشذور، متبعًا منهجه في إيراد الشواهد المتنوعة التي من شأنها أن تزيد بيان المسألة النحوية وإيضاحها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانيا: مذهب البِرْماوي النحوي

يميل البِرْماوي في هذا المخطوط إلى آراء ابن هشام الأنصاري، فلم يخرج عن آرائه النحوية ومذهبه الفكري، وابن هشام لم يلتزم بمذهب معين، ولم يأخذ بآراء نحوي واحد، فكان يعارض مدرسة البصرة في مسائل ويوافقهم في مسائل أخرى، إضافة إلى أنه يعارض مدرسة الكوفة في مسائل ويوافقهم في أخرى، ومع هذا فابن هشام بصري المذهب، وبما أنّ البِرْماوي لم يخالف ابن هشام، فكان موافقا له في ما تناوله من مسائل، فيُعدُّ مذهب البِرْماوي مذهبا هشاميا بصريا؛ إذ كان يبسط المسائل ويوضحها ويفصل قواعدها، ويورد الشواهد المتنوعة على المسألة الواحدة، من قرآن، وحديث، وشعر، ونثر وغيرها، ويميل إلى المذهب البصري على الرغم من موضوعيته- في بسط الشرح؛ فهو يعتمد على وضع الشواهد المتنوعة على مسائله النحوية، وهو بذلك يبدو أقرب إلى البصريين.

- **آراء العلماء في البِرْماوي:**

عُدّ البِرْماوي من الأئمة الأجلاء، فَضُل وتميّز في الفقه والحديث والنحو والأصول، وصفه السخاوي بأنه " كان إماما علاّمة في الفقه وأصوله والعربية وغيرها، مع حُسن الخط والنظم والتودد ولطف الأخلاق ، وكثرة المحفوظ والتلاوة، والوقار، والتواضع ، وقلة الكلام ، ذا شيبة نيرة، وهمة علية في شغل الطلبة وتفريغ نفسه لهم"[1]، كان ضيّق الحال، كثير الهم بسبب ذلك، ثم اتسع حاله في آخره[2].

اشتهر بالفضل والصلاح حتى أثنى عليه العلماء، فقال فيه الحافظ تاج الدين بن الغرابيلي الكركي: "هو أحد الأئمة الأجلاء، والبحر الذي لا تكدّره الدلاء، فريد دهره، ووحيد

---

(1) انظر: الضوء اللامع: ٧/ ٢٨١ .

(2) انظر: إنباء الغمر: ٣/ ٤١٤؛ والضوء اللامع: ٧/ ٢٨١؛ وشذرات الذهب: ٧/ ١٩٧ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عصره، ما رأيتُ أقعد منه بفنون العلوم مع ما كان عليه من التواضع والخير، وكان من عجائب دهره، وصنّف التصانيف المفيدة"[1].

وأورد له صاحب صبح الأعشى إجازة لولده نجم الدين محمد القلقشندي [2]، كما وصف الشوكاني قائلا: "انتفع به الناس وطار صيته، وصار طلبته رؤساء في حياته"[3] وهو عند الزركلي: "عالم في الفقه والحديث[4] ، ونعته مجير الدين الحنبلي:"بالإمام العالم المتفنن"[5] وهو عند الدمشقي" الإمام العلامة المحقق المفنن"[6] ، وليس يخفى على أحد، أن هذا التقييم ملؤه التوقير، وبهذا شَهُرَ صيته، فهو شيخ في العلم من شيوخ عصره؛ فهو مدرّس متفنن، وعالم فقه متمكن، ذاع صيته وحَسُنت سيرته.

---

(1) شذرات الذهب: ١٩٧/٧؛ وهامش إنباء الغمر: ٣/ ٤١٦.

(2) انظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء: ١٤/ ٣٢٩.

(3) انظر: البدر الطالع: ص ٦٩٨.

(4) انظر: الأعلام: ٦/ ١٨٨.

(5) انظر: الأنس الجليل: ٢/ ١١٢.

(6) انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ١٥١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني

التعريف بالمخطوط

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- *التعريف بالمخطوط:*

- **وصـف المخطوط المعتمد:**

توافرت للمخطوط بالبحث والتقصي نسختان خطيتان اعتمدتهما الدراسة في العمـل، وهما:

النسخة الأولى: من ودائع "معهد دراسات الثقافة الشرقية بجامعة طوكيو" في اليابان، وهـي المعتمدة في عملية التحقيق؛ إذ كُتبت سنة اثنتين وعشرين وثمانمائة في عـصر صـاحبها، ونُقلت من خط مؤلفها نفسه.

وشملت هذه النسخة (٣٤) صفحة ينقصها صفحة واحدة أتممتها من النسخة الأخـرى للمخطوط، ومقاسها (١٨،٠× ١٣،٣) وعدد الأسطر في كل صفحة (١٩) سطراً تقريبًا وعدد الكلمات في كل سطر (١٢) كلمة. وهي مكتوبة بخط أسود نسخي.

وكُتبت فيها رؤوس المسائل النحويّة باللون الأحمر، وضُبطت كثيـر مـن كلمـات المخطوط بالحركات، وسُهّلت الهمزة في كلمات المخطوط، كمثل كلمة "زوائد" كتبت "زوايد"، وكلمة "مسؤول" كتبت "مسوول"، واتصل صدر الأبيات الشعريّة بعجزهـا، ووقعـت بعـض المواد في حواشي المخطوطة، وهي ليست من أصل الكتاب، إنما زيدت عليه لتوضيح بعض العبارات خاصة ما نُقل من كتاب شرح شذور الذهب لابن هشام.

وقد وضعت جميع هذه الزيادات والتعليقات بين معقوفتين ــ هكذا [ ] ــ ، وأشـرت إلى ذلك في هوامش التحقيق.

وجاء اسم الكتاب في صفحة العنوان "كتاب شرح الصدور بزوائد شـرح الـشذور"، لشيخنا الإمام العالم العلامة فريد دهره، ووحيد عصره، شمس الدين محمد بـن عبـد الـدايم البِرْماوي، أبقاه الله تعالى، ونفع به.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وكتب بخط أحمر مائل في الزاوية السُفلى "**وقف صحيح مسجل لا ريب فيه**"، ثم كتب بخط مقروء "أوقف هذا الكتاب على طلبة العلم في دمشق الشام الفقير محمد سليم بن عبد اللطيف بن عبد الهادي العمري غفر الله تعالى له ولوالديه ومشايخه، وجميع المسلمين أجمعين، آمين".

وكُتب جانب هذه الكتابة "من كتب يحيى بن حجي الشافعي سنة ٨٤٩"، جاء في نهايتها: "فائدة جليلة، نقلها الشيخ مصطفى أسعد القيمي، في رحلته، قال السهيلي لما جاء البشير إلى سيدنا يعقوب عليه السلام، أعطاه في البشرة كلمات كان يرويها عن أبيه عن جده عليهم السلام، كانوا يقولونها في الشدائد، وهي يالطيف فوق كل لطيف لطيف، ألطف في أموري كلها كما أحب، ورضّني في دنياتي وآخرتي. انتهى"

<u>النسخة الثانية:</u> وهي من مقتنيات "جامعة أم القرى" في السعودية، وهي التي ساعدتني في إقامة النص على وجهه الصحيح في عملية المقابلة، وإكمال النقص الوارد في النسخة المعتمدة. وتقع في (٧٣) صفحة، مقاس (١٨,٣ × ١٣,٣) بخط أسود نسخي، وقد جاء اسم الكتاب في صفحة العنوان "شرح الصدور لشرح الشذور" تأليف الشيخ الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن عبد الدايم بن موسى العسقلاني ثم البِرْماوي الشافعي تغمّده الله برحمته له. وفي نهاية المخطوط "الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم، ..... الله ....، علقت في سابع عشر ذي القعدة ..... متع الله بها صاحبها. ونعم كاتبها، وجميع المسلمين".

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- **منهجي في تحقيق المخطــوط:**

كان أول عمل في دراستي بعد البحث عن النسخ الخطية للكتاب، وبعــد الحــصول على نسختي المخطوط، هو نسخ مخطوطة جامعة طوكيو التي اعتمدتها أصلاً، وبعــد نــسخ المخطوط ركزتُ في تحقيق الكتاب على ما يلي:

١. وضعتُ الأرقام المشيرة إلى بداية الصفحة ونهايتها، وجعلتها مرتفعة عن النص.

٢. خرّجتُ الآيات القرآنية، وكتابتها بالرسم العثماني، ووضعتها بين قوسين مزهــرين، والإشارة إلى أرقامها وسورها.

٣. خرّجتُ الأحاديث النبوية الشريفة، ووضعتها بين علامتي تنصيص بخط داكن.

٤. ضبطتُ الأبيات الشعرية وفصلت صدرها عن عجزها، وأتممت ما نقص منهــا مــن صدر أو عجز مشيرًا إلى ذلك في الهامش، وحاولت نسبتها إلى قائليها قدر المستطاع.

٥. وثقتُ الأمثال من كتب الأمثال، مع ذكر الاختلاف في روايتها.

٦. ترجمتُ الأعلام الواردة في متن المخطوط بإيجاز، وأحلت على المصادر المترجمــة لهم في الحاشية، وأُهمِلت المعروفون منهم.

٧. اتبعتُ الطريقة الحديثة في الرسم عند نسخ الرسالة؛ فقد غُيّرت بعض صور الكلمات التي لا تتفق وهذه الطريقة مثل "الثلثة " أي "ثلاثة"، و"النايب" أي "النائب".

٨. رددتُ المسائل التي نقلها البِرْماوي عن ابن هشام إلى مصدرها وهو "شــرح شــذور الذهب".

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

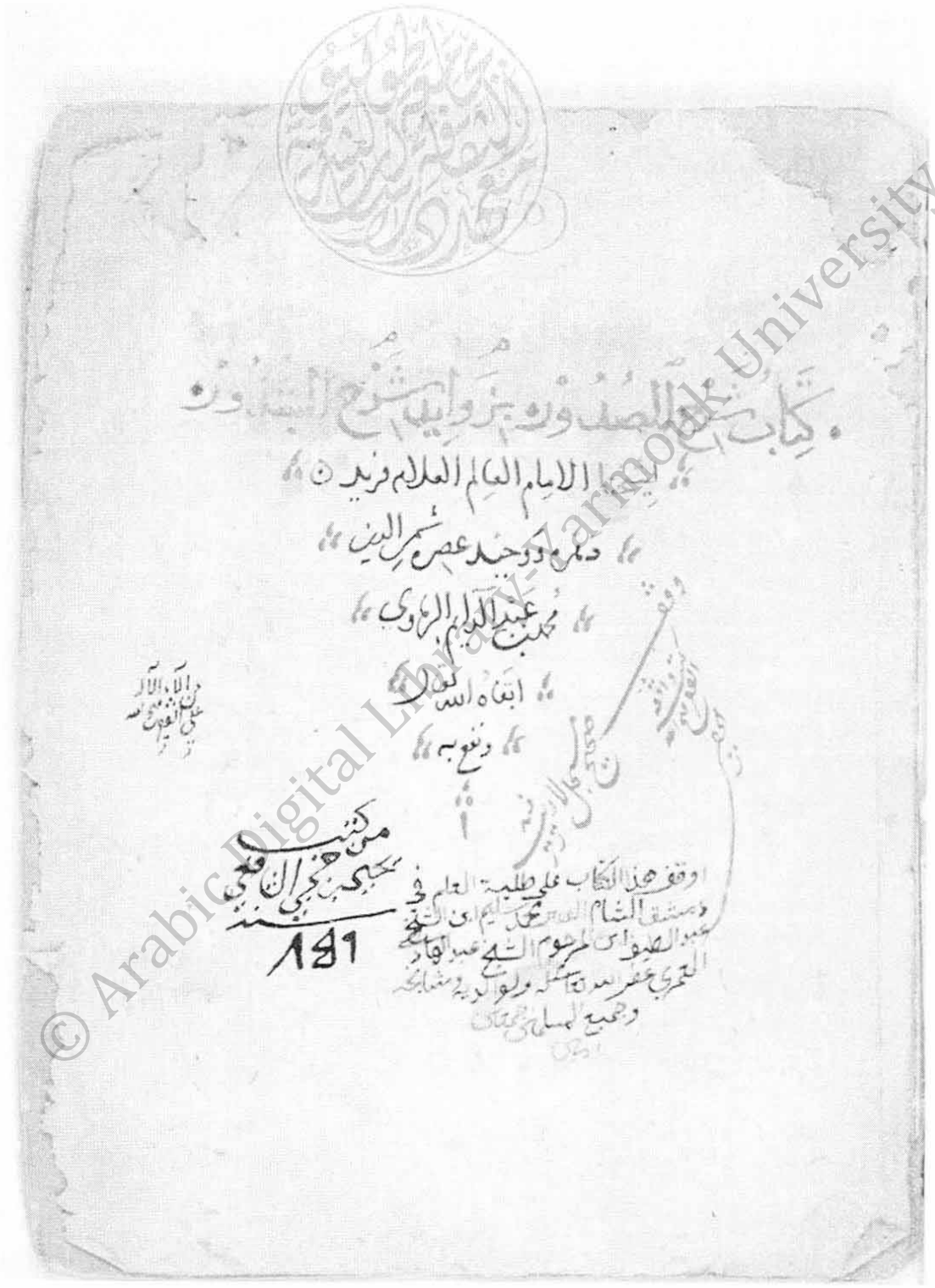

الصفحة الأولى من المخطوط نسخة طوكيو

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الصفحة الأولى من المخطوط نسخة أم القرى

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

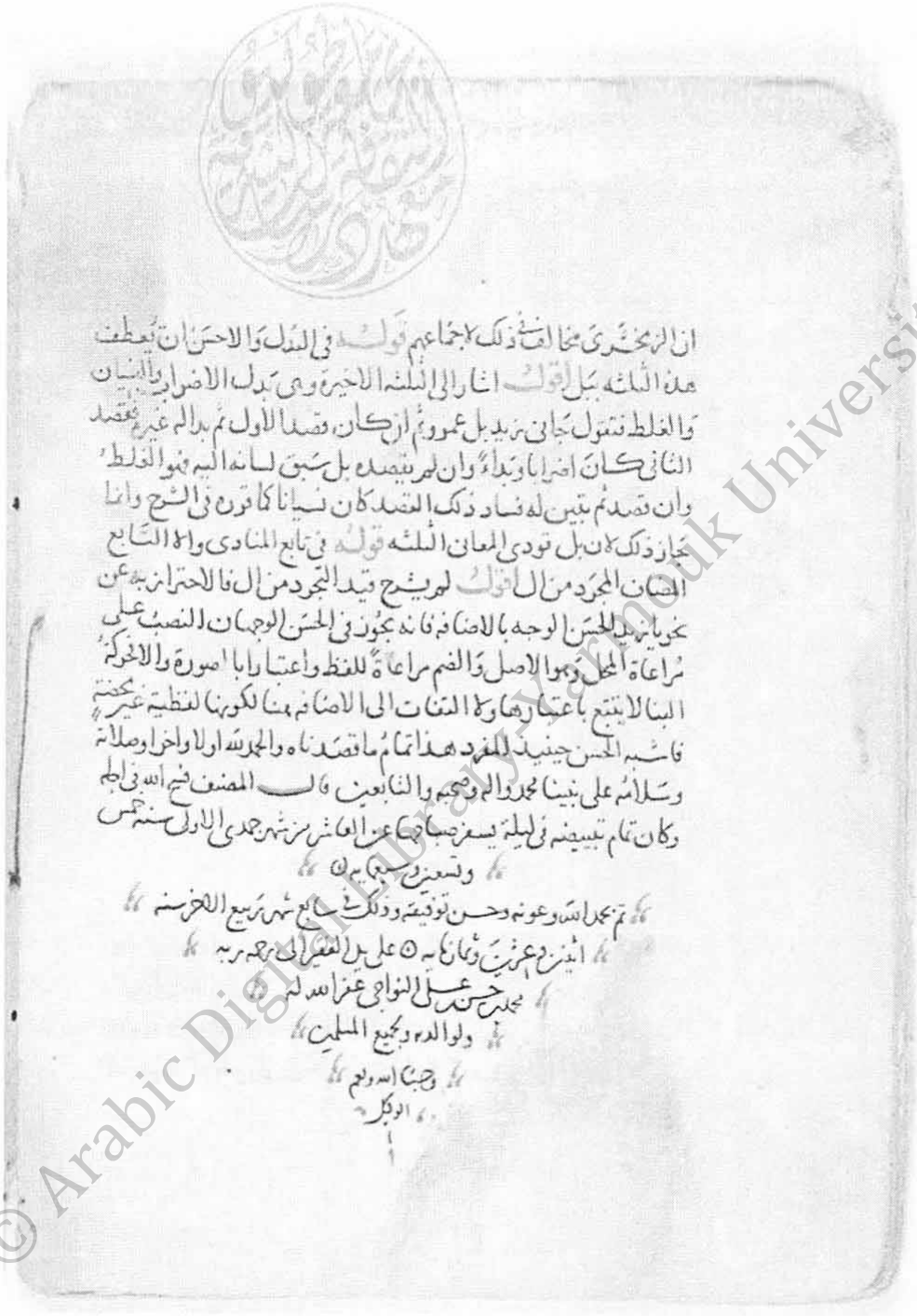

الصفحة الأخيرة من المخطوط نسخة طوكيو

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

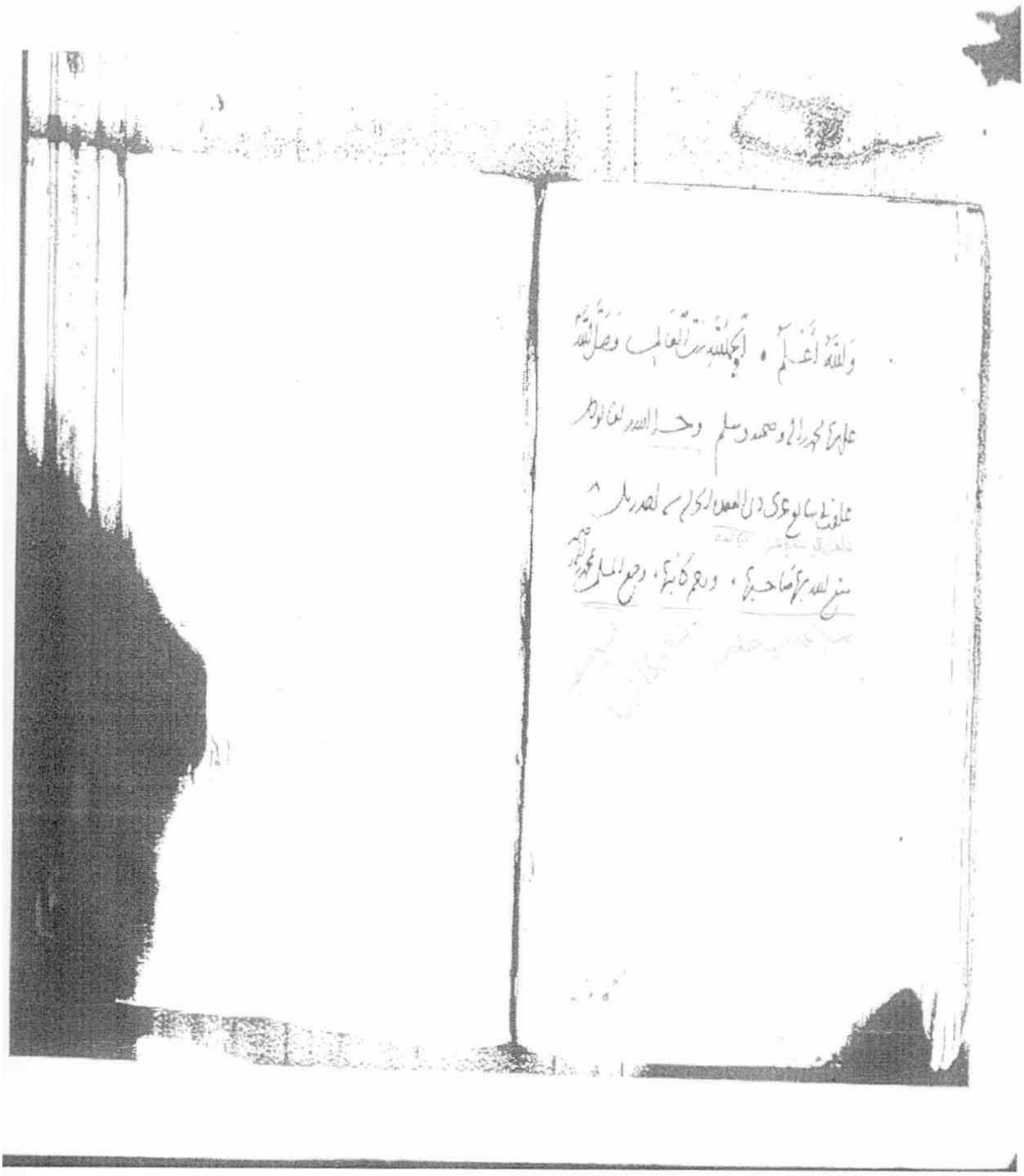

الصفحة الأخيرة من المخطوط نسخة أم القرى

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

النص المحقق

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١ بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين،

قال شيخنا الشيخ الإمام العالم العلامة فَريد دهره ووحيد عصره؛ أبو المناقب محمد شمس الدين مفتي المسلمين ابن الشيخ الإمام العالم عبد الدائم بن موسى البِرْماوي الشافعي، نفع الله تعالى ببركته وعلومه المسلمين ورضي عنه وعن والديه والمسلمين **ومن خطه نقلت**[١]: الحمد لله الذي أكمل دِيننا برحمته، وأتمَّ علينا عظيمَ نِعمَتِه، والصلاة والسلام على أفضل مبعوث بشرعته، محمد وآله وصحبه وعترته، وَبَعْدُ:

فلما كان كتاب "شرح شذور الذهب" للعلامة أستاذ المتأخرين جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) مختصرًا، جمع مبسوطات في العربية، وأنموذجا[٢] لمفصّلِ قواعدها الكلية، وقد شرحه مصنِّفه ــ رحمه الله ــ بشرح كمّل به مقاصده، وَسهَّل به موارده، غير أنَّ في المتن جُمَلاً خلا الشرح من إيضاحها، وقد حَلِيَ المتن بأوضاحها، كان الشيخ ــ رحمه الله ــ زاد بعضها بعد أن تمَّ هذا الشرح، وانتشر وترك بعضها، إما لوضوحها، أو لغير ذلك مما يعتري البشر، جَمعْتُ هذه المواضع على الترتيب، شارحا لها على طريقة التسديد والتقريب[٣]، متبركًا بجليل كلامه، متأسّيًا بجميل نظامه، وسَمّيت ذلك"

---

(١) ناسخ كتاب البرماوي هو: محمد بن حسن بن علي بن عثمان النواجي، شمس الدين، توفي في ٨٥٠ من الهجرة، عالم بالأدب، نَقّاد، له شعر، وهو من أهل مصر، مولده ووفاته في مصر، نسبته إلى (نواج) من غربية مصر، **الأعلام: ٨٨/٦.**

(٢) علق في حاشية نسخة (ق) على كلمة "أنموذجا" بقوله: [معرب [نمودك]؛ وهو لفظ فارسي بمعنى العين التي في المرك]. وجاء في **معجم الألفاظ الفارسية المعربة: ص ١٥٥ "(النموذج والأنموذج) مثال الشيء معرب نموده.**

(٣) يوضح البرماوي المنهج الذي قام عليه مصنفه، وهو التسديد بمعنى التصويب، والتقريب بمعنى التوضيح.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شرح الصدور بشرح[1] زوائد الشذور" جعلني الله[2] في خدمة العلماء العاملين، وحشرني في زمرة المُتّقين أنا ووالدي وإخواني وجميع المسلمين، آمين.

قولهُ[3]: والفعل إما ماضٍ، وهو ما يقبل تاء التأنيث الساكنة كـ(قامت) ومنه نعم وبئس[4].

أقول: لم يتعرّض في "الشرح" لـ "بئس"، بل قال عطفًا على ما يستدلُّ فعليته بتاء التأنيث، وعلى أن "نعم" ليست اسمًا كما يقول الفرّاء[5] إلى آخره[6]. وذكر شاهدَ دخول التاء الساكنة على"نعم" ولم يذكر مثله في "بئس"[7]، **٢** وذلك كما ورد من حديث أبي هريرة: " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ــ ﷺ ــ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْجُوعِ، فَإِنَّهُ بِئْسَ الضَّجِيعُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ الْخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بِئْسَتِ الْبِطَانَةُ" أخرجه أبو داود بإسناد صحيح[8].

وكأنه لما لم يكن بينهما فرق، وفاقًا وخلافًا، اكتفى بالكلام على أحدهما، فإن القائل بفعليه "نعم"، وهم: البصريون والكسائي، قائل به في" بئس". والقائل باسميتها، وهم: الفراء وأكثر الكوفيين قائل باسمية "بئس"، مستدلين بدخول الجار عليهما في نحو قولهم: "ما هي بنعم

---

(١) في نسخة "ق" (لشرح).

(٢) في نسخة "ق" (الله تعالى).

(٣) يبدأ البرماوي كل مسألة بلفظ "قوله"؛ والمقصود هنا قول ابن هشام ثم يعقب – بعد تحليل منهج ابن هشام وما وقع فيه من عدم التفصيل – بلفظ "أقول".

(٤) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٤٢.**

(٥) هو يحيى بن زياد الكوفي؛ دُعي بالفراء لكونه يفري الكلام، توفي (٢٠٧هـ).(انظر: **شذرات الذهب: ١٩/٢).**

(٦) يقول الفراء ومن وافقه، بل هي أفعال ماضية؛ لاتصال التاء المذكور بها، وذلك كقولك: "لَيْسَتْ هند ظالمة فعست أن تُفلح" وقوله عليه الصلاة والسلام: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونِعْمَتْ".(انظر: **شرح شذور الذهب: ص٤٤).**

(٧) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٤٢.**

(٨) **سنن أبي داود: ١٩١/٢(باب الاستعاذة، حديث رقم ١٥٤٧)، و السنن الكبرى: ٢٦٣/٨).**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الولد"، وقولهم: "نعم السير *على* بئس العير"[1] والأولون يقدّرون[2] القول في نحو ذلك، أي: ما هي بمقولٍ فيها نعم الولدُ[3].

على أن ابن عصفور[4] قد قال: لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أن "نعم" و"بئس" فعلان، وإنما الخلاف بعد إسنادها للفاعل، هل ذلك جملة على حاله أو أنه سُمّي به الممدوح أو المذموم محكيًا كما تُحكى جملةَ: (تأبَّطَ شرًا)، فيكون مجموع "نعم الرجلُ" اسمًا مفردًا.

ذهب البصريون إلى الأول، والكسائي إلى الثاني، ووافقه الفراء على خروجهما عن حكم الجمل، إلا أنه قال: هذه الجملة صفة لموصوف محذوف، أُقيمت مقامَ موصوفها، فرفعت ما بعدهما، كما ترفعه لو قلت: الممدوحُ زيدٌ[5].

قوله في تعريف الكلام: مقصود[6].

أقول: الغرضُ بهذا القيد إخراجُ ما ينطق به النائم والساهي وبعض الطّيور، فإنه لا يسمّى كلاماً على ما اقتضاه كلام ابن مالك في "التسهيل"[7] وشرحه، ولم يقيَّد بهذا القيد في

---

(١) في حواشي المخطوط عَرَّف الناسخ كلمة ["العَير" وهو "العَيْر: بفتح العين الحمار الوحشي والأهلي أيضاً، والجمع أعْيارٌ، وعُيورٌ، ومَعْيوراء]، العِيرُ: (مؤنثة)، قافلة الإبل أو الحمير أو البغال يُجلب عليها الطعام وغيره؛ (فلان لا في العيرِ ولا في النفير) مثل يضرب للصغير المستهان به ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ جمعه: عِيرات.(انظر: **لسان العرب: باب الراء، ٩/ ٤٩٢-٤٩٥**).

(٢) في نسخة "ق" (مقدرون).

(٣) انظر: **الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (١٤): ص٨٦ – ١٠٤.**

(٤) توفي سنة (٦٦٩هـ).

(٥) **المُقرب: ص٦٥ – ٦٧.**

(٦) **شرح شذور الذهب: ص٥٠.**

(٧) انظر: **المساعد على تسهيل الفوائد: ١/٥.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

"الكافية"[1] و"الألفية"[2] وغيرهما. وتبعه المصنِّف على ذلك في "توضيحه"[3] فقال: إن الكلام عبارة عما اجتمع فيه أمران "اللفظُ والإفادةُ"[4]. وجرى على ذلك في "شرح اللمحة"[5] مع كثرة تَعَقُّبِه لكلام أبي حيّان فيه، والخلاف في اشتراط القصد شهير، حكاه أبو حيّان في "الارتشاف"[6] وغيره، وقال: الأصحُّ لا يشترط، وقال بعض المحققين: **٣** لو سلَّمنا اشتراطه، فهو خارج من اشتراطهم الإفادةَ. فإنها تتضمَّن القصد، فيُكتَفى بها.

قوله في تعريف الكلام: وهو خبر وطلب وإنشاء[7].

أقول: رجع الشيخ – رحمه الله – عن هذا التقسيم، وضرب على قوله "طلب"، وكتب بخطه ما نصه: كان في النسخة القديمة أنه خبر وطلب وإنشاء، وكنت قلت ذلك تسامحًا وموافقة لبعض النحويين، ثم رأيت الرجوع إلى التحقيق أولى، وأن الطلب من قسم الإنشاء؛ لأن معناه الاستدعاء، وهو حاصل في الحال، كما أن معنى نحو "بعت واشتريتَ" في الإنشاء كذلك. انتهى.

---

(١) انظر: **شرح الكافية: ١/ ١٥٧.**

(٢) انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/٣٧: (كلامنا لفظ مفيد كاستقم...).**

(٣) في شذرات الذهب أسماه بالتوضيح ويُقصد به التوضيح على الألفية وأسماه ابن هشام "أوضح المسالك على ألفية ابن مالك".

(٤) انظر: **أوضح المسالك: ١/ ١١.**

(٥) انظر: **شرح اللمحة البدرية: ١/ ٢٣٧.**

(٦) انظر: **ارتشاف الضرب: ٢/٨٣١.**

(٧) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٥٦.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وصرّح بنحو ذلك في شرح اللمحة"[1] فقال بعد أن قرر تقسيم الكلام إلى الثلاثة تبعا للمتن ووجه الحصر – بما ذكره في "**شرح الشذور" ما نصه: وتقسيم "الكلام إلى طلب وخبر وإنشاء"**[2] مشهور.

وقال ابن مالك في "كافيته" طلب وخبر وليس بشيء[3]. وقال المحققون: خبر وإنشاء[4]، وهو الصحيح. ووجهه أن الكلام إما أن يكون لنسبته خارجٌ أولا، والأول: الخبر، والثاني: الإنشاء.

ثم ذكر تقسيمات أُخرى لبعض النحويين مداخلةً لهذه التقسيمات المشهورة وردَّها. وهذا التقسيم هو الذي جرى عليه كثير من النحاة وعلماء المعاني والبيان كالسكاكي[5] **وصاحب "الإيضاح"**[6] وأتباعهما. ولكن هذه المسألة لا تخلو من نظر وأنا ذاكر– إن شاء الله– ما تحرّرَ فيها على وجه مختصر، وإن كان فيه طول بالنسبة لما نحن بصدده، ولكن شدّة الاحتياج إلى ذلك حملتْ على بسطه قليلاً، هذا مع كون المقصود شرحَ مزيدِ الشذور، وهذا

---

(1) انظر: **شرح اللمحة البدرية: ١/ ٢٦٥.**

(2) قال ابن هشام: كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف، كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر، وطلب، وإنشاء.**(انظر: شرح شذور الذهب: ص٥٦).**

(3) ذكره ابن مالك: "قول مفيد: كطلب أو خبر هو كلام (استمع وسترى) "... "ذُكِرَ الطلب والخبر ليعلم أن المستفاد منه على ضربين: أحدهما: طلب كالمستفاد من قولنا: (استمع). والثاني: خبر كالمستفاد من قولنا: (سترى) فـ(ستمع) كلام مركب من كلمتين: إحداهما: ملفوظ بها وهي (استمع). والثانية: منوية وهي ضمير المخاطب المؤكد بـ(أنت) حين يقصد توكيده. و(سترى) كلام مركب من ثلاث كلمات: إحداهما: السين وهي بمعنى (سوف) في تلخيص الاستقبال من الحال. والثانية: (ترى) وهي فعل مضارع. والثالثة: ضمير المخاطب المؤكد بـ (أنت) حين يقصد توكيده".(**انظر: شرح الكافية: ص١٥٨و١٥٩).**

(4) أن الكلام عند محققي العلماء ينقسم إلى قسمين لا ثالث لهما، وأنه إما خبر، وإما إنشاء. (**انظر: في هامش شرح شذور الذهب: ص٥٧).**

(5) انظر: **مفتاح العلوم: ص١٦٤.**

(6) المقصود كتاب **الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني: ص ١٧.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وإن كان نقصُ لفظ لكنه زيادة في المعنى، فلذلك عددته من الزيادات، فأقول: تقسيمه إلى ثلاثة الأقسام هو قضية كلام "التسهيل"، وشرحه في باب الموصول[1]، حيث قال في تعريف الموصول[2]: وجملة صريحة أو مؤوّلة[3]، غير طلبيه ولا إنشائية. وجرى على ذلك المصنِّف في "توضيحه" في الكلام على الصلة[4]، حيث قال: وشرطُها أن تكون خبرية. ثم قال: لا إنشائية كـ "بِعْتُكَهُ" ولا طلبية كـ" اضربْه" و"لا تضربْه"[5] انتهى.

ويظهر ترجيح هذا إن شاء الله تعالى، وذلك لأن اختلاف العلماء في هذه التقسيمات: هل المرجع فيه إلى مجرد الاصطلاح، أو إلى المعنى واختلاف الحقائق، بحيث لا تدخل حقيقة قسمٍ تحت آخر؟ فإن كان الأول فلا مشاحةَ في الاصطلاح، لكن تكثير الأقسام وإفرادها بأسماء أفيد من تقليلها، من حيث إنه لا يحوج بعد ذكر المطلوب باسمه إلى قرينه أصلاً. إن كان الثاني؛ فالقائل بتثليث القسمة على الوجه السابق قد ميز بين الطلب والإنشاء، بأن الإنشاء لا خارج له، بل معناه مقارن للفظه في الزمن، وبأنه لا اقتضاء فيه، والطلب له خارج وفيه اقتضاء. أما اقتضاؤه فواضح، وأما كونه له خارج فلأن[6] النسبة التي صار بها[7] كلامًا وهي النسبة الواقعة بين جزئيه، لا بد لها من زمن تقع فيه إن وجدت، وزمنها المستقبل؛ لأنها مطلوبة، والمطلوب غير حاصل. ولأجل ذلك قال ابن مالك في "تسهيله"[8] في فعل الأمر:

---

(1) انظر: **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ص٣٣.**

(2) انظر: **المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ١٣٦ – ١٣٧.**

(3) في نسخة "ق" (مأولة.)

(4) انظر: **أوضح المسالك: ١/ ١١٧.**

(5) انظر: المرجع السابق: ١/ ١١٧.

(6) في نسخة "ط" (فأن).

(7) في نسخة "ق" (التي بها صار).

(8) انظر: **المساعد في تسهيل الفوائد: ١/ ١٢.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والأمر مستقبلٌ أبدًا[1]. وعلَّل ذلك في شرحه بأنه يطلب به حصول ما لم يحصل، فلزم استقباله. وهذا معنى شامل للجملة[2] الطلبية[3] مطلقًا: أمرًا، أو نهيًا، أو استفهامًا. وإذا ثبت أن له خارجا، ثبت تغايره مع الإنشاء لتنافيهما في ذلك.

وأما ما استدَّل به من أن الطلب معناه الاستدعاء، وهو حاصل في الحال – فهو شيء نقله الشيخ أبو حيان في "شرح التسهيل" عن قاضي الجماعة أبي الوليد محمد بن رشد[4] فإنه نقل عنه أن قول النحاة في الأمر والنهي فعلٌ مستقبلٌ، وليس في الحقيقة هو ذلك الفعل المستقبل، وإنما هو استدعاء فعله، أو استدعاء تركه. قال: كما أن استدعاء الخبر هو الاستفهام ليس خبرًا، ولكن لما اشتقَّ فعله من لفظ الفعل الكائن في المستقبل جعلوه فعلاً، وهو[5] ضعيف لا يعوَّل عليه؛ لأن معنى إثبات الخارج للكلام ونفيه إنما هو في[6] النسبة التي يحكم بها فيه نفيًا وإثباتًا.

وأما الاستدعاء والخبر والإنشاء فأوصافٌ ومعانٍ قائمةٌ بالفاعل، وإطلاقُها على نفس الكلام من إطلاق المصدر على آلته، كما يطلق الشرُّ على السيف بهذا الاعتبار، فيقولون "تأبَّط شرًا"، وإنما السيف آلة للقتل الذي هو الشرُّ أو سببه، غلب ذلك على الكلام وصار إطلاقه عليه حقيقةً عُرفيَّةً.

---

(1) انظر: **المساعد في تسهيل الفوائد: ١/ ١٢.**

(2) في نسخة "ق" سقطت كلمة (للجملة).

(3) في نسخة "ق" (للطلبية).

(4) هو أبو الوليد، محمد بن رشد، توفي سنة (٥٢٠ هـ). (انظر: **شذرات الذهب: ٤/ ٦٢**).

(5) في نسخة "ق"(وهذا).

(6) في نسخة "ق"(الى).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فإن لحظت تلك المعاني باعتبار الأصل فهي كلُّها موجودةٌ وقت التكلُّم بالأخبار: وهو إفادة المخبِر والمخبَر به، والطلبُ: وهو الاستدعاء من المطلوب منه[1]، والإنشاء وهو إيجاد اللفظ ليوجد المعنى المُنشأ[2]، يحصل كلُّه بمجرَّد اللفظ بالكلام، وإنما الخارج وعدم الخارج للنسبة.

فالإنشاء لما كان ترتيب أمرٍ على أمر على وجه السببيَّة والمُسَبِّبيّة، لم يكن له خارجُ لعدم تخلُّف نسبته، بخلاف النسبة الخبرية[3] والطلبيّة فإنها تقع في زمن ماضٍ أو مستقبلٍ أو حالٍ. فقولُك "اضربْ" مثلاً، معناه فيه أمران: نسبة الضرب للمخاطب، وإيقاعُها على وجه الطلب. فنسبته لا تقع – إن أوجدها الفاعل– إلا في الزمن المستقبل، كما أن قولك "يُضرَبُ غدا"، معناه أن النسبة تقع في المستقبل[4][5].

---

(١) وفسر الخبر بـ (نحو :" قام زيد" و"ما قام زيد" وقولنا: التصديق، والتكذيب.أولى من قول كثيرين. الصدق والكذب لدخول خبر الصادق فيما قلناه، وخفاء ظهوره على ما قالوه). انظر: **شرح اللمحة البدرية: ص٢٦٧. وفسر في هامش شرح اللمحة:"عن مسألة الفرق بين الصدق والكذب، وبين التصديق والتكذيب، وأن التعبير بالثاني في حد الخبر الأول، لأن على ما قالوه يحتاج إلى احتمال خبر صادق للكذب والى تجريده عن خصوصية المخبر والمخبر عنه") المرجع السابق: ص ٢٦٨.**

(٢) وفسر بـ"إما أن يتحد النطق به مع وقوع معناه، أو لا، إن اتحد فهو الإنشاء، نحو: "بعت" و"اشتريت" إذا قالها منشئ والشراء، وإلا فهو طلب، نحو: "اضرب" و"لا تضرب" فأضرب طلب للفعل، ولا تضرب طلب للترك. وانقسام الكلام إلى طلب، وخبر وإنشاء مشهور.. وقال المحققون:خبر وإنشاء وهو الصحيح، ووجهه أن الكلام إما أن يكون لنسبه خارج أو لا، فالأول: الخبر، والثاني: الإنشاء.(انظر: **شرح اللمحة البدرية: ص ٢٦٧-٢٦٨).**

(٣) في نسخة "ق" (أو).

(٤) وفسر بـ : مسألة تقسيم الكلام إلى ثلاثة أقسام فالحُذاق من النحاة وغيرهم قد حصروا الكلام في الخبر والإنشاء وقال كثيرون: أقسامه ثلاثة: خبر، وطلب، وإنشاء. **(انظر: همع الهوامع: ١/ ٣٤).**

(٥) في نسخة "ق" (فحقّق ذلك فانه نفيس إن شاء الله تعالى).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإن قلت: فمن قال كابن مالك في "الكافية" إنه خبر وطلب[1]، وهل[2] هو ليس بشيء كما قاله الشيخ؟ قلت: بلى. له وجه، وذلك أن الإنشاء عند من ثلَّث القسمة ليس هو من وضع اللغة، إنما هو أمرٌ أثبته الشرعُ، فسمَّوه إنشاء، فرقًا بين ما نُقل عنه، وبين ما نُقل إليه. فلفظُ "بعتُك كذا، وأنت طالق، وأشهدُ بكذا" إخباراتٌ- لغةً- جعلها الشارع أسبابًا لأحكامها المترتبة عليه بشروطها، فنُقِلتْ من الخبر إلى الإنشاء. بل الحنفيَّةُ يقولون: إنها إخبارات على حالها، وإن الشارع لما رتَّب عليها هذه الأحكام وجب ــ من حيثُ استحالةُ الخُلْفِ في خبره ــ أن يقدِّر وقوع مدلولها قبل[3] النطق بها، فإذا نطق بها كانت إخبارًا عمّا وقع، والجدال بين الفريقين محلُّه أصول الفقه، وهذا القدر كافٍ تبيّن به دخول الإنشاء في الخبر على كلا المذهبين، فصحَّ تقسيم ابن مالك في "كافيته"[4]، وصحَّ بذلك تعريفهُ في "شرح التسهيل"النسبة بقوله: تعليق خبرٍ بمخبر عنه أو طلب بمطلوب[5]، فإن الشيخ أبا حيان أورد عليه النسبة الإنشائية[6] فإن قلت: فمن الأصوليين وغيرهم، كما سبق، من يقسمها إلى خبر وإنشاء، فإن كان الإنشاء داخلاً في الخبر فتنحصر الأقسام حينئذ في الخبر.

قلت: من قال بذلك جعل الإنشاء على ضربين: ضربٍ معلومٍ من كلام العرب، وهو الأمر والنهي والاستفهام بناء على تسميته إنشاءً؛ لأنه ليس بخبر، وقد سبق ما فيه. وضرب من الحقائق الشرعية المنقولة من الحقائق اللغوية، وهو صيغ العقود والطلاق والفسوخ وغيرهما مما هو في كتب الفقه مقرَّرٌ باتفاق أو بخلاف، كالظهار ونحوه ومن ثم جعل

---

(١) قد أسقط ابن مالك الإنشاء بقوله" طلب وخبر" (**انظر:شرح الكافية: ١٥٨/١**).

(٢) في نسخة "ق" قد سقطت واو العطف (هل).

(٣) في نسخة "ق" (قُبيل).

(٤) انظر: **شرح الكافية: ١٥٨/١.**

(٥) انظر: **شرح التسهيل: ٩/١.**

(٦) انظر: **ارتشاف الضرب: ٨٣١/٢.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

القرافي[١] في "فروقه"[٢] من الفروق بين الخبر والإنشاء أن الخبر يكفي فيه الوضع في جميع صوره، والإنشاء قد يكون منقولاً عن أصل الوضع كالعتق والطلاق والعقود ونحوها، وقد يقع إنشاء بالوضع كالأوامر والنواهي[٣].

قوله في تعريف الإعراب: في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع[٤] .

أقول: كان في النسخة القديمة التي شرح عليها "في آخر الكلمة" ولهذا قال في "الشرح": "وقولي في آخر الكلمة". ثم رأى المصنّف أن صرَّح بما يدخله الإعراب من الكلمات الثلاث فقال: "في آخر الاسم" إلى آخره. ومعناه أن المعرب من الكلمات الثلاث نوعان:

أحدهما: الاسم المتمكّن، وهو ما لم يشبه الحرف فيما يختصّ به على الوجه المذكور في المطولات، نحو: زيد ورجل ورجال وهنود.

---

(١) القرافي، شهاب الدين، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس شهاب الدين الصنهاجي القرافي. فقيه مالكي وعلم من أعلام الأصول. كان إمامًا عالمًا بالفقه وأصوله والتفسير والحديث والعلوم العقلية وعلم الكلام والنحو. له مؤلفات كثيرة تدل على غزارة علمه، منها: تنقيح الفصول في اختصار المحصول في أصول الفقه، وقد شرحه أيضًا بكتاب سماه شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول. وله شرح المحصول للفخر الرازي سماه نفائس الأصول؛ وله كتاب أنوار البروق في أنواء الفروق ويسمى أيضاً الأنوار والقواعد السنية في الأسرار الفقهيه وغيرها. توفي سنة(٦٨٤هـ). (انظر: **الأعلام:١/ ٩٠، وهدية العارفين :١/ ٩٩**).

(٢) ساق شهاب الدين القرافي في فروقه الفرق بين قاعدتي الإنشاء والخبر.(انظر: **أنوار البروق في أنواء الفروق: ص٣٥**).

(٣) **لمزيد من التفاصيل عن شرح الخبر والإنشاء. (انظر: علم المعاني: ص٤٣، والتبيان في البيان: ص٢٢٧).**

(٤) **شرح شذور الذهب: ص٥٨.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والثاني: لا الفعل المضارع، لكن يشترط تجرُّده من مباشرة نون التوكيد[1]، شديدة كانت نحو: ﴿لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ [2]، أو خفيفة نحو: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [3]. **ومن نون الإناث نحو:** النسوة[4] يخرجن، فخرج من ذلك الحرف، والاسم الذي يشبه الحرف، ويسمى غير متمكّن، والفعل الماضي، والأمر، والمضارع إذا اتّصل به نون توكيد أو إناثٍ، فإنها مبنيّةٌ، وقد ذكرها في باب البناء، وما بنيت عليه من حركة أو سكون[5]. **قلت: لو اقتصر على ما كان في النسخة الأولى، وهو "في آخر الكلمة" لما ضرّه ذلك؛ لأن الألف واللام في الكلمة للجنس لا للاستغراق.**

وقوله أولا "يجلبه العامل" حصر الأثر في الإعراب، وهو لا يكون إلا في النوعين المذكورين؛ إذ ليس لنا أثر يجلبه العامل في غيرهما حتى يخرج بعد أن قُيّد بما يجلبه العامل، وإنما قصد المصنِّف زيادة فائدةٍ، إلا أنه أهمل تقييد المضارع بتجرده من النونين، إحالة على ما ذكره في باب البناء[6].

---

(1) في نسخة "ق" (التأكيد).

(2) سورة الهمزة: آية ٤.

(3) سورة العلق: آية ١٥.

(4) في نسخة "ق" قد سقطت كلمة (النسوة).

(5) **شرح شذور الذهب: ص١٠١-١٠٤**

(6) **شرح شذور الذهب: ص٥٩.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قوله في باب جمع المذكر، فيما أُلحق به إعرابه: وعالمون[١].

أقول: وقع في هذه اللفظة اضطراب، فمنهم من قال: إنه اسم جمع[٢]، وعليه جرى المصنِّف في "التوضيح"[٣] تبعًا لابن مالك، ولمن سبق إلى ذلك، احتجاجًا بأن "عالمين" اسم مخصوص بمن يعقل، والعالَم عامٌّ فيمن يعقل ومن لا يعقل، والجمع لا يكون أخصَّ من مفرده.

ومنهم من جعله جمعًا لم يستوف الشروط، من حيث إن "عَالَمٌ"[٤] اسم جنس، وليس بعلَمٍ ولا صفة، سواء قلنا: إن اشتقاقه من العلْم أو من العلامة.

وبالجملة فهو ملحق بجمع المذكر السالم في إعرابه بالواو رفعًا، وبالياء جرًا ونصبًا، كما تقول: "تفنى العالَمون" و"خلق الله العالَمين" و﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [٥].

وقوله فيه: وسنون وعشرون وبابهما، وأهلون وعِلّيّون ونحوه[٦].

أقول: أهمل في "الشرح" العشرين وبابه، وما بعده [٧]. فأما "عشرون" وبابه، فالمراد به ٨ العقود الثمانية إلى تسعين، وهي أسماء جموع على الأصح، لا جموع على سبيل التعويض كما قرّره بعضهم، موجِّهًا له بشيء ضعيف.

---

(١) انظر: **المصدر السابق: ص٨٥.**

(٢) ذهب ابن هشام في شرحه إلى أنها اسم جمع.(انظر: **شرح شذور الذهب: ص٨٥).**

(٣) انظر: **أوضح المسالك: ١/ ٣٧.**

(٤) في نسخة "ق" (عالما).

(٥) وردت هذه الآية في: الفاتحة آية ١، يونس آية ١٥، الزمر آية ٧٥، غافر آية ٦٥.

(٦) **شرح شذور الذهب: ص ٨٥.**

(٧) لم يهمل ابن هشام في شرحه"عشرين" واكتفى بقوله:" وعشرون وبابه إلى التسعين، فإنها أسماء جموع أيضا لا واحد لها من لفظها"، في حين أهمل "أهلين" و"عليين". (انظر: **شرح شذور الذهب: ص٨٥).**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما باب "سنين" فقد شرحه المصنِّف بقوله: "وأشرت بقولي وبابه" [1]إلى آخره، وإفراد الضمير في "بابه" يدلُّ على أنه لم يكن في النسخة التي شرح عليها "عشرون"، فلا يقال، إنما لم يذكر المصنِّف في "الشرح" العشرين وبابه لوضوحه.

وأما "أهلون" فمن جموع التصحيح التي لم تستوف الشروط[2]، فإنه جَمْعُ "أهلٍ"، وهو لا عَلَمٌ ولا صفةٌ. قال تعالى: ﴿ سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ [3] وقال تعالى: ﴿قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾[4].

وأما "عِلِّيّون" فجمعٌ مستوف الشروط، لكنه سُمّي به، فصار مدلوله مفردًا، وهو اسم لأعلى الجنة. وكأنه في الأصل جمع "عِلِّيّ" بوزن فِعِّيل من العلو. وهذا قد يكون من صفات العقلاء، فجُمِعَ جَمْعَ من يعقل، وسُمّي به.

وقوله "ونحوه" يحتمل عود الضمير على "عليين" فيكون ما سمي به الأمكنة من الجموع كـ"صفّين" و"تصيبين" و"فِلَسطين" و"دارين" ونحوه. ويحتمل أن يكون المراد ونحو ما سبق كله، وذلك معلوم من شرح كل نوع مما سبق.

---

(١) شرح شذور الذهب: ص٨٨.

(٢) ذكر ابن هشام أن "أهلون" من جموع التصحيح التي لم تستوف الشروط. (انظر: أوضح المسالك: ١/ ٣٧).

(٣) سورة الفتح: آية ١١.

(٤) سورة التحريم: آية ٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قوله في باب الأمثلة الخمسة: وأما نحو: "أتحاجُّونّي"؛ فالمحذوف نون الوقاية[1].

أقول: هذا جواب عن سؤال مقدَّر، وتقديره أن النون في الأمثلة الخمسة قد حُذفت في حالة الرفع، فيما اجتمعت فيه مع نون الوقاية، وذلك في قوله تعالى: ﴿ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ﴾[2] على قراءة من قرأ بنونٍ واحدةٍ، فقد حُذفت من غير ناصب وجازم. وكان الأصل "أتحاجُّونني" بنونين: **الأولى: منها بنون "يفعلون"[3].**

والثانية: نون الوقاية.

فحذفت نون الرفع، فصار بنون واحدة، فأجاب بأن المحذوف نون الوقاية في ذلك؛ أي[4] كما هو مذهب الأخفش[5] والمبرِّد[6] وأبي علي الفارسي[7] وأبي الفتح بن جني وأكثر

---

(١) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٩٥.**

(٢) سورة الأنعام: آية ٨٠.

(٣) في نسخة "ق" (تفعلون).

(٤) في نسخة "ق" سقطت كلمة (أي).

(٥) أبو الحسن الأخفش (الأوسط)، سعيد بن مسعدة، قرأ النحو على سيبويه، ولم يأخذ عن الخليل، وقد اختلف في سنة وفاته، قيل ٢١٠ وقيل ٢١٥ وقيل ٢٢١هـ. (انظر: **شذرات الذهب: ١١/ ٢٢٤-٢٣٠).**

(٦) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار. ومن مصنفاته "الكامل في اللغة والأدب"و"المقتضب"، توفي سنة(٢٨٦ هـ). (انظر: **الأعلام: ١٤٤/٧، وبغية الوعاة: ص١١٦، ووفيات الأعيان: ٣١٣/١-٣١٩ (وقيل ٢٨٥)، طبقات النحويين: ص١٠١-١١٠).**

(٧) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله الفارسي: قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج وغيره، ثم نافره وقرأ على أبي بكر بن محمد بن السّري السراج، وأخذ عنه كتاب سيبويه، وبرع في النحو وانتهت إليه رياسته. من كتبه: "التذكرة" و"الحجة" و"الإغفال" و"الإيضاح" و"التكملة" و"المسائل الشيرازيّات" و"المسائل البصريّات" و"المسائل البغداديّات" و"المسائل الحلبيّات" و"المسائل العسكريّات"، توفي سنة (٣٧٧هـ). (انظر: **نزهة الألباء: ص٢٣٢-٢٣٥، وإشارة التعيين: ص٨٣-٨٤، وشذرات الذهب: ٣/ ٨٨).**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

المتأخريـــن، وإن كـــان مختـــار ابن مالك وفاقًا لسيبويه[1] ٩ أن المحذوف إنما هو نـــون الرفع[2].

وحجّة الأول: أن الثانية هي التي حصل بها الثقل والتكرار، فهي أولى بالحذف؛ ولأن الحاجة إليها أن تقي الفعل من الكسر أو غيره على الخلاف المشهور في ذلك، وهذا حاصـــل بنون الرفع؛ ولأن نون الرفع علامة الإعراب، فينبغي المحافظة عليها، لا غير ذلك من الأدلة. وللثاني حجج لا نطول بذكرها.

قوله فيه بخلاف: ﴿ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [3] [4]:

أقول: كأنه إنما لم يتعرّض له في "الشرح" لظهوره؛ مما قرّر به الفرق بين المضارع المعتل بالواو إذا كان لمذكرٍ ونونه نون الرفع، وبين ما يكون نونه نونَ إناثٍ. فقوله تعـــالى: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [5]. "تعفوا" منصوب بـــ"أن" المصدرية، وأصله "تَعفـــوون"، فحـــذفت إحدى الواوين للاستثقال، ثم دخل الناصب فحذفت النون، ووزنه على هذا "تَفْعون" كما قـــرّره الشيخ[6]، و"أنْ" ومعمولها مؤول[7] بمفرد، وهو مبتدأ، و"أقربُ" خبره.

---

[1] علق في حاشية المخطوط بقوله:[خالف المصنف ذلك في التوضيح، فقال: الصحيح إن المحـــذوف نـــون الرفع].

[2] انظر: الكتاب: ٢/١٧٩-١٧٨و ٣/٥١٩.

[3] سورة البقرة: آية ٢٣٧.

[4] انظر: شرح شذور الذهب: ص٩٠.

[5] سورة البقرة: آية ٢٣٧.

[6] انظر: شرح شذور الذهب: ص٩٠.

[7] في نسخة "ق"(مأول).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقوله في باب المعتل: ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ﴾[1] متأوّل[2] .

أقول: هذا أيضًا جواب عن سؤال مقدّر؛ أي كيف ثبت حرف العلة **في المعتل مع** وجود الجازم، وهو "مَنْ" الشرطية، على قراءة من قرأ "يتقي" بالياء و"يصبر"بسكون الراء[3]. فأجاب إنه[4] متأوّل. فلا يقدح فيما قررّه من الحكم، وقد ذُكرت له وجوهٌ **من التأويل: أحدها: أن الياء للإشباع لا الياء الأصلية. الثاني: أن "مَنْ" موصولة، وتسكين "يصبر" إما لتوالي أربع حركات في الباء والراء والفاء والهمزة، وإما لأنه وَصَلٌ بنيّة الوقف، وإمّا على العطف على المعنى؛ لأن "مَنْ" الموصولة فيها معنى الشرطية، ولذلك تدخل الفاء في خبرها[5].**

فهذه تأويلات، ضعُف الأول منها بأنه لا دليل على الإشباع[6]، والثاني بأن محلّ التسكين في توالي الحركات حيث كانت في كلمة واحدة، وضُعّفت البواقي بالاستبعاد؛ ولأجل

---

(1) سورة يوسف: آية ٩٠: وتمام الآية: ﴿ قَالُوا أَإِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَـٰذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيِصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾.

(2) **شرح شذور الذهب: ص٩٢.**

(3) جاء في حاشية المخطوط:[أي قراءة قنبل]؛ هو قارئ أهل مكة، أبو عمرو محمد بن الرحمن المخزومي (انظر: شذرات الذهب: ٢٠٨/٢) عن ابن كثير المكي وهي قراءة "يتقى" بإثبات الياء، ويجر بالراء الساكنة. وقرأ قنبل: من يتقي، فقيل هو مجزوم بحذف الياء التي هي لام الكلمة وهذه الياء إشباع.. "وقيل ويجر مرفوع عطفاً على مرفوع، سكنت الراء لا للجزم بل لتوالي الحركات". (انظر: **تفسير البحر المحيط: ٥/ ٣٤٢ – ٣٤٣، وشرح شذور الذهب: ص٩٢).**

(4) في نسخة "ق"(بأنه).

(5) انظر: **أوضح المسالك: ١/ ٤٩.**

(6) علق في حاشية المخطوط: [يريد الإشباع قول قيس بن زهير: " أَلَم يَبلُغكَ وَالأَنباءُ تَنمي"، وقول الآخر: "لم تهجو ولم تدع"، ويريد الإسكان لتوالي الحركات قراءة أبي عمرو " بَارِئِكُمْ " و" تَأْمُرُهُمْ " و" يَنصُرْكُمْ " و" يُشْعِرُكُمْ " بالإسكان. وقول امرئ القيس:" فَاليَومَ أشربْ غَيرَ مُستَحقِبٍ" ويريد الوصل بنية الوقف قراءة قنبل:" وَجِئْتُكَ مِن سَبَأٍ" "لقد كان لِسبأ"، بالإسكان ويريد العطف على المعنى قرأه غير أبي عمرو "فأصدق وأكن" وإذا ثبتت القراءة وأمكن حملها على من التواجيه المعتضدة بهذه النظائر فلا معنى لضعيفها ولا لاستبعادها"].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذلك اختار ابن مالك في "التسهيل" أن الجزم قد يُقدَّر ١٠ في المعتل في السعة، ومثَّله في "الشرح"[١] بالآية وغيرها من الأمثلة.

قوله في باب البناء، في باب ما بني على الفتح[٢]: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾[٣] بخلاف نحو "لَتُبْلَوُنَّ" "ولا يَصُدُّنَّك"[٤].

أقول: لم يتكلم المصنف في "الشرح" على تقديره ﴿لَيُسْجَنْنَّ وَلَيَكُونًا﴾[٥]، وإنما مثل بقوله تعالى: ﴿لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾[٦]، **ولا فرق في ذلك**[٧] وكذلك لا فرق في ذلك[٨] بين نون التوكيد[٩] المشدَّدة والمخفَّفة، نحو "وليكونًا"، فلذلك كان التمثيل الواقع في "الشذور" أولى، من حيث إنه جمع بين المثقَّلة والمخفَّفة[١٠].

وكذلك[١١] لم يتعرّض في الشرح لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾[١٢] استغناءً عن ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾[١٣] فإنه مثْله في كون آخر الفعل صحيحًا، دخل فيه الضمير ونون الرفع، ثم أكِّد بالنون المشددة فحذف نون الرفع، فالتقى ساكنان، فحذفت الواو وبقيت الضمة دالَّة عليها. فالفاصل هو الواو المقدَّرة، بخلاف "لتبلَوُنَّ" فإن الفاصل هو الواو الموجودة.

---

(١) انظر: **شرح التسهيل: ١/ ٥٨، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٣٧.**

(٢) في نسخة "ق" ذكر كلمة (نحو).

(٣) سورة يوسف: آية ٣٢.

(٤) انظر: **شرح شذور الذهب: ص١٠٤.**

(٥) سورة يوسف: آية ٣٢.

(٦) سورة ألهمزه: آية ٤.

(٧) في نسخة "ط" سقطت (في).

(٨) في نسخة "ط" سقطت (في وذلك).

(٩) في نسخة "ق"(التأكيد).

(١٠) في نسخة "ق"(آية).

(١١) في نسخة "ق"(ولذلك).

(١٢) سورة القصص: آية ٨٧.

(١٣) سورة آل عمران: آية ١٨٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فالتمثيل في "الشرح" **بقوله تعالى:** ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ ﴾ [1] أولى لجمعه الأمرين في آية.

نعم... تعرَّض في "الشرح" لتقدير الأصل، والحذف في "لتسمعُنَّ" دون "لتبلَوُنَّ"، وذكر ذلك في "لتبلَوُنَّ"[2] أولى؛ لأنه أخفى. والأصل فيه "لتبلوونَّ" بواو هي لام الكلمة، وبعدها واو الضمير، ونون الرفع، ثم نون التوكيد[3]. فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، وتحركت الواو التي هي لام الكلمة. وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفا، فالتقى ساكنان:[4] الألف وواو الضمير، فحذفت الألف لذلك، وضُمَّت واو الضمير للدلالة على المحذوف؛ لأنه كان يُضَمُّ لو نطق بـــه، وإن[5] شئت استثقلت الضمةُ على الواو الأولى[6] فالتقى ١١ ساكنان، فحذفت الواو الأولى، وحُرِّكتِ الواو بحركة مجانسة دلالةً على المحذوف.

قوله: وما ركب من الأعداد والظروف والأحوال والأعلام"[7]. ثم مثـل الأعـلام (نحو: "بعلبك").

أقول: لم يتعرّض في "**الشرح" للمركب من الأعلام،** والمراد به كلُّ اســمين نــزل ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث. والحكم فيه أن[8] الجزء[9] الأول: إن كان آخره ياء كانت مسكَّنةً، نحو: "معدي كَرِبَ" و"**قالي قلا**"[10] وإلا فهو مبنــيٌّ علــى الفــتح، نحــو: "بَعْلَبَــك" و"حَضْرَمَوْتَ" و"سيبَوَيْهِ". وأما الجزء الأخير فإن كان كلمة "وَيْه" بني على الكسر على أفصح

---

(١) سورة آل عمران: آية ١٨٦.

(٢) انظر: **شرح شذور الذهب: ص١٠٤.**

(٣) في نسخة "ق" (التأكيد).

(٤) في نسخة ".." وردت كلمة(فحذفت).

(٥) في نسخة "ق" أضيفت كلمة (قلت).

(٦) في نسخة "ق" أضيفت كلمة (فسكنت).

(٧) انظر: **شرح شذور الذهب: ص١٠٤.**

(٨) في حاشية المخطوط:[أي في كونها معتقب الإعراب].

(٩) في نسخة "ق" سقطت كلمة (الجزء).

(١٠) قالي قلا: هي مدينة من مدن أرمينية مداخلة لبلاد الروم، وهي ثغر لأهل أذربيجان وآرمينيــة، وهــي مدينة حسنة جليلة عامرة، تغلب عليها الروم وعلى ما جاورها مرات، واستنقذها المسلمون من أيــديهم، ومنها ابتداء الأنهار العظام "المقصود نهر الفرات"، "قالي قلا بأرمينية العُظمى، من نواحي خلاط، ثم من نواحي منازجرد، من نواحي أرمينية الرابعة، ولم تزل أرمينية في أيدي الفرس منذ أيام أنوشروان حتى جاء الإسلام، ومن أشهر من ينتسب إليها: أبو علي القالي صاحب الأمالي". (انظر: **معجم البلــدان: ٤/ ٢٩٩، والروض المعطار: ٤٤٧).**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللغتين، وعليهما اقتصر سيبويه[1]، والثانية إعرابه إعراب ما لا ينصرف. وإن لم يكن آخره كلمة "وَيْهِ" أُعرب إعراب ما لا ينصرف لوجود علَّتينِ فيه: العلميَّةُ والتركيب، على أفصح اللغات فيه.

واللغة الثانية: إضافةُ صدره إلى عجزه، فيخفض على ما يقتضيه الحكم من صرفٍ وغيرِه. والأول: معربٌ بحسب العوامل، إلا أنه إذا كان آخره ياء نحو: "معدي كَرِبَ" فلا يظهر فتحه في حالة النصب لثقلها في المركَّب، بخلاف غيره نحو "القاضي" فإنها تظهر لخفَّتها فيه.

واللغة الثالثة أن يبنى الجزءان تشبيهًا بـ"خمسةَ عشرَ"[2]، وهذه اللغة هي الأقرب إلى كلام المصنِّف وسياقه[3].

وقوله فيه أيضًا، في تمثيل الظرف المضاف للجملة[الطويل][4]: و

على حينَ يَستَصْبِينَ كلَّ حليمِ[5]

أقول: لما قال: "وإعرابه مرجوح قبل الفعل المبنيّ"[6] شمل ذلك الماضي والمضارع المبنيّ. و" يَستَصبِيَن " في هذا البيت مضارع مبني، لاتصال نون الإناث به، نحو "يقمنَ" و"يخرجنَ" ومن ثم عيب على ابن مالك قوله في "الكافية" [الرجز]:

وقبلَ فِعْلٍ ماضٍ البِنَا رَجَحْ[7]

---

(1) انظر: الكتاب: ٢/ ٦١؛ وشرح شذور الذهب: ص١٢٣.

(2) انظر: شرح شذور الذهب: ص١٢٠؛ في المسالة الأولى في القسم الثاني.

(3) شرح شذور الذهب: ص١٠٨ وما تلاها.

(4) البيت في معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد (٢٦٩٦)، وهو من شواهد شرح شذور الذهب: ص١٠٤، وهو من شواهد المغني رقم(٧٦٣)؛ وصدره "لاجتذبن منهم قلبي تحلما..." .

(5) انظر: شرح شذور الذهب: ص١٥٤.

(6) انظر: شرح شذور الذهب: ص١٠٤.

(7) انظر: شرح الكافية: ٢/٩٤١؛ وصدره:
" العكسُ قبلَ غَيرِهِ أيضا وضحْ"

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فإنه لا يتقيد بالماضي، ولهذا قال هو في "ألفيته"[الرجز]: ١٢

واختَر بِنَا مَتلُوَ فِعـلٍ بُنِيَـا (١)

فشمل النوعين، وهو الصواب.

قوله: فيما بني على الفتح أو نائبه: وفتح نحو "قائمات" أرجح من كسره(٢).

أقول: لما بيَّن المصنِّف أن المبنيَّ على الفتح أو نائبه هو اسم "لا" العاملة عمل "إنَّ" وهو مراده بقوله: النافية للجنس. ومثَّل للحالة التي يُبنى فيها على الفتح بـ"لا رجلَ" و"لا رجال"، وللحالة التي يُبنى فيها على نائب الفتح بما بعده، وجعل منه "لا قائمات"، ذكر أن هذا ليس حتمًا، بل يجوز أن يُبنى على الفتح، بل هو الأرجح(٣).

ويروى بالوجهين قول **سلامة بن جندل**(٤)[البسيط]:

إنَّ الشَّبَابَ الَّذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَّاتِ لِلشِّيبِ (٥)

---

(١) انظر: **ألفية ابن مالك: ص٣٣؛ باب الإضافة، وصدره:**

"وَابنِ أوَ اعرِب مَاكإذ قَد أُجرِ يَا"

وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٤٧.

(٢) **شرح شذور الذهب: ص١١٦.**

(٣) في حاشية المخطوط:[لم يرجح في التوضيح شيئا من الوجهين، بل نقل عن الخصائص أن لا يجيز فتحه بصري إلا أبو عمرو المراد بقوله شيخنا هنا خلافا لمن عين الكسر].

(٤) سلامه بن جندل بن عبد الرحمن بن تميم ، شاعر جاهلي قديم.(انظر: **معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي: ص١١٥-١١٦.**

(٥) البيت لسلامة بن جندل في **ديوانه: ص٩١.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي ذلك ردٌ على مَنْ عيَّن الكسر، أو عيَّن الفتح كابن عصفور[1]، أو كسر مع التنوين كابن خروف[2]. وربما بنى بعض المغاربة الخلاف على أنَّ حركة اسم "لا" حركةُ إعرابٍ أو بناء. من قال: إعرابٌ... كَسَرَ. ومن قال: بناءٌ... فَتَحَ.

قوله: ولك في الثاني من نحو "لا رجلَ ظريفٌ" و"لا ماءَ ماءً باردًا" النصبُ والرفعُ والفتحُ[3].

أقول: لم يشرح مسألة "لا ماءَ ماءً باردا"[4]، وحقيقة المسألة[5] أنه إذا كُرِّر اسم "لا" المفرد، ولم يُفصل[6]، ووصُف بمفردٍ غير مفصول نحو "لا ماءَ ماءً باردا في الدار"، فـ"ماءً" الثاني صفةٌ لاسم "لا"؛ لأن الاسم الجامد إذا وُصف صحَّ أن يقع صفةً. والصفةُ فيها ثلاثة أوجهٍ، فيكون هذا من أمثلة الصفة.

والقول بأنه توكيد خطأ؛ لأنه إن كان من **التوكيد المعنويّ فهو بألفاظ مخصوصة كالنفس والعين، وإن كان من التوكيد اللفظي فليس معناه بعدَ أن وُصِفَ معنى الذي قبلَه، بل تَغيَّرَ مُعناه.**

ولا يقال أيضا إنه بَدَلٌ؛ لأن لفظه لفظُ الأولِ، ولو كان قد وصف.

---

(1) **شرح جمل الزجاجي: ٢٦٣/١؛ وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٥٤٦.**

(2) لم اهتد إلى تحقيق رأي ابن خروف؛ علي بن محمد بن يوسف بن خروف الأندلسي الرندي النحوي، ومن مصنفاته "شرح الجمل"و" شرح سيبويه" باسم "تنقيح اللباب في شرح غوامض الكتاب"، توفي سنة (٦٠٦هـ). (انظر: **معجم الأدباء: ١٥/ ٧٥**).

(3) **شرح شذور الذهب: ص١١٦.**

(4) وردت في الكتاب: ٢٨٩/٢، والمقتضب: ٣٦٩/٤؛ **قال سيبويه: ولا يكون باردا إلا منونا؛ لأنه وصفٌ ثانٍ. وقال المبرد: فإن جعلت النعت على الموضع قلت لا ماءَ ماءٌ باردٌ، وإن شئت جعلت الاسمين اسماً واحداً قلت: لا ماءَ ماءَ باردٌ وجعلت ماء الأول والثاني اسماً واحداً وجعلت بارداً نعتاً على الموضع به لأن (ماء) وما عملت منه في موضع اسم مبتدأ والخبر محذوف، كأنه أراد: ماءَ لنا، أو بارد نعت على اللفظ أحسن.**

(5) في نسخة "ق" (المسئلة).

(6) في نسخة "ق" (لم تفصل).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قلت: ويحتمل أن يجعل "باردا" صفةً لـ"ماءَ" الأول، فلا مانع حينئذ أن يكون "ماء" الثاني تأكيدا للأول. ومن زعم أن المانع من كونه تأكيدًا أن الأول نكرة غير محدودة، فيردّ عليه بأن ذلك في التوكيد المعنوي لا اللفظي[1] والله أعلم.

قوله في ما بني على الضم في التمثيل بـ" قبضت عشرة ليس غير" في من ضم ولم ينون[2].

١٣ أقول: لم يشرح هذا القيد، والمراد أن "غيرا" إذا قُطعت عن الإضافة كان فيها أوجهٌ أربعة: الفتحُ مع التنوين ودونه، والضمُّ مع التنوين ودونه. وتوجيه ذلك مرتَّب على مقدمة، وهي أن ما تجب إضافته من أسماء الزمان أو المكان ونحوها كـ"قبل" و"بعد" و"فوق" و"تحت" وما أشبهها إذا قُطع عن الإضافة: فإما أن يُنوى لفظُ المضاف إليه فيكون ذلك معربًا، والحركة فيه للإعراب، غير أنه لا ينوَّن. وإما أن يُنوى معنى الإضافة، فيجب البناء على الضم. وإما أن لا يُنوى شيء منهما، فيعرب وينوَّن؛ إذ لا موجب لترك التنوين إذا عُلم ذلك.

فأول الأوجه الأربعة في "غير": توجيهه أن يكون اسم "ليس" محذوفًا، و"غير" مقطوعة عن الإضافة من غير نيّة لفظ[3] المضاف إليه ولا معناه؛ أي: "ليس المقبوض غيرًا"؛ أي: مغايرًا لذلك.

والثاني: توجيهه أن يكون على نيّة لفظ المضاف إليه؛ أي "ليس المقبوضُ غيرَه" فالفتحةُ إعرابٌ قطعًا.

---

(١) في نسخة "..."ورد (اللفظي).

(٢) **شرح شذور الذهب: ص١٣٧.**

(٣) في نسخة "ق"سقطت كلمة (لفظ).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والثالث: توجيهه[1] **أن يكون** "غير" اسم "ليس" وهي مقطوعة عن تقدير لفظ المضاف إليه، وعن نيّة الإضافــة.

والرابع: في توجيهه مذهبان:

أحدهما- وبه قال المبرّد[2] والمتأخرون- إنَّ ضمَّة "غير" ضمَّةُ بناء تشبيهًا بالظروف. وعلى هذا يحتمل أن يكون في موضع رفع على أنه اسم "ليس"، وأن يكون في موضع نصب علــى أنه خبرها. والثاني - مذهب الأخفش أنها ضمّةُ إعرابٍ، وهي اسم "ليس والخبــرُ محــذوفٌ. وقال ابن خروف: تحتمل الوجهين[3] **وجرى عليه المصنِّف في "شرح الــشذور"، غيــر أنــه ضعَّف** الوجه الثاني بما يظهر[4] منه أرجحيّة بعض الأوجه السابقة على بعض.

وقد علمت بما قررّناه أنه ليس لها حالةٌ يكون البناء فيها على الضمّ على الأرجــح إلا في حالةٍ واحدةٍ، وهي ما إذا نُويَ معنى الإضافة دون لفظ المضاف إليه، فعبَّر المصنِّف عنها بقوله "فيمن ضَمَّ ولم ينوِّنْ". ولكن هذه العبارة يدخل فيها ما إذا نُوِيَ لفظ المضاف إليه، بدليل أنه في "الشرح" **١٤ أدخلها تحت الضم من غير تنوين، ثم قال: "وتكون الضمَّةُ علــى هــذا ضمة إعرابٍ"**[5]، ففيه انتقادٌ على ما في المتن.

قوله: **في ما لا يطرد فيه شيء بعينه... و"ذات" في من بناه**[6].

---

(1) في نسخة "ط" سقطت كلمة (توجيهه).

(2) انظر: **المقتضب: ٤/٤٢٩.**

(3) انظر: **أوضح المسالك: ٢/ ٢١١.**

(4) في نسخة "ق"وردت (لك).

(5) انظر: **شرح شذور الذهب: ص١٤١.**

(6) انظر: **شرح شذور الذهب: ص١٥٠.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أقول: معنى ذلك أن "ذات" الطائية بمعنى "التي" إذا قلنا بما هو الأكثر فيها ــ البناء على الضم ــ فيكون من هذا الباب. ومثلُها "ذوات" أيضا بمعنى "اللاتي"[١]، وعلى ذلك اقتصر ابن مالك. فلم يحك فيها[٢] إلا البناء على الضم[٣]، وحكى غيره إعرابها[٤] كإعراب "ذات" بمعنى صاحبةٍ و"ذوات" بمعنى صواحب، وإنما ذكرت ذلك؛ لأن الشيخ لم يبيّن في "**الشرح**" **مقابلة البناء فيها**[٥].

وقوله فيه: بعض الظروف كـ "إذا"[٦] و"الآن" و"أمس" و"حيث" مثلّثاً[٧].

أقول: هذا القسم السابع من الأسماء المبنيَّة التي لم يطَّرد فيها شيء بعينه، ولم يتعرّض له في "الشرح" مع كونه صدَّر كلامه في ذلك بأنها سبعة، ثم شرح ستة، ولم يشرح هذا السابع.

فأما "إذ"[٨] فإنها مثال لما بني من الظروف على السكون، والغالب ظرفيَّتها، وهي حينئذ ظرف للماضي نحو: ﴿ وَإِذْ أَنجَيْنَاكُم ﴾ [٩] ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ ﴾ [١٠] وهو الكثير. ويقلُّ كونها للمستقبل عند من أثبته، ومثّل[١١] بقوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾ [١٢].

---

(١) في نسخة "ق"(اللات).

(٢) في نسخة "ق"(فلم يحكي فيهما).

(٣) انظر: **المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ١٤٦.**

(٤) في نسخة "ق"وردت (إعرابهما).

(٥) أورد ابن هشام في "الشرح" في التمثيل على "ذات" بمعنى" التي" حكاية عن الفراء، أنه سمع بعض السؤال يقول في المسجد الجامع:" بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به" بضم ذات مع أنها صفة للكرامة، أي أسألكم بالفضل. وقوله"به" بفتح الباء، وأصله "بها" فحذفت الألف، ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سلب كسرتها. (انظر: **شرح شذور الذهب: ص١٥٧).**

(٦) في نسخة "ق"(كاذ).

(٧) انظر: **شرح شذور الذهب: ص١٥٠.**

(٨) في نسخة "ط" وردت (إذا).

(٩) سورة الأعراف: آية١٤١.

(١٠) سورة البقرة: آية ٥٤ و٦٧، وسورة المائدة: آية ٢٠، وسورة إبراهيم: آية ٦، وسورة الصف:آية ٥.

(١١) في نسخة "ق"وردت (ذلك).

(١٢) سورة الزلزلة: آية ٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما "الآن" فمثالٌ لما بُني على الفتح، وهو ظرف للزمن الحاضر، والألف واللام فيه زائدةٌ لازمة على الأصحّ. وقيل عهديّة حضوريّة.

وأما "أمس" فمثال لما بُني على الكسر، هذا إذا كان المراد به معينًا، وهو اليوم الـذي يعقبه يومُك. فإما إن أُريدَ به يوم من الأيام الماضية مطلقًا فإنه معربٌ.

وأما "حيثُ" فظرف مكان، وفيها ست لغات: "حيث" بالياء على الأكثر، وهـي مثلثـة الثاء، وهو معنى قول المصنِّف: مثلَّثا[1].

و"حوث" بالواو، مع التثليث أيضا، وهي لغة طيئ.

وأما علل بناء هذه الظروف فلم نذكره؛ لكون المصنِّف لم يذكر من علل بناء الأقسام التي ذكرها إلا يسيرًا، والقصد إنما هو المشي على منواله من غير تطويل.

قلت: هذا ما كنت كتبتُه، ثم **١٥** رأيتُ نسخة من هذا الكتاب[2]؛ فيها زيادةُ شرحٍ لهذا النوع مستوفيًا مطوّلاً، فليطلب[3]من هذه النسخة. فإن كان المصنِّف ألحق ذلك بعد فلا بـأس، والله أعلم.

---

(١) أي تقبل الضم والفتح والكسر، وهي لغات ثلاث ومثلها "حوث" . (انظر: **المساعد على تسهيل الفوائد: ٥٢٩/١، والمفصل: ص١٩٦**).

(٢) قصد بالكتاب: شرح شذور الذهب.

(٣) في نسخة "ق" (فليكتب).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قوله في تعريف الفاعل: على جهة قيامه به، أو وقوعه منه[1]. ومثَّل بأمثلة.

أقول: لم يبين في "الشرح" المراد والإتيان بجميعها على عادته غالبًا، بل سكت عن ذلك والمراد أن الفعل القائم بالفاعل إما معنويٌّ نحو: "علم زيدٌ"، أو عدميٌّ نحو: "مات زيدٌ". والذي هو على جهة وقوعه منه نحو:" ضرب زيد"، وإنما قلنا في "علم زيد أنه قائم"[2] بالفاعل؛ لأن العلم- على الأرجح من مقولة الأفعال لا من مقولة الفعل: وإنما قلنا: إن الموت عدميٌّ؛ لأنه عدم الحياة، ويقابلهما تقابل العدم والهلكة[3] كما هو الأرجح أيضًا.

قوله في النائب عن الفاعل عند ذكر ما ينوب عنه: والمجرور نحو: ﴿غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ﴾[4] ومنه ﴿وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾[5]»[6].

أقول: لم يتعرّض في "الشرح" للآية الأولى، والمراد أن الذي يُسند للنائب عن الفاعل إذا كان مجرورًا:

إما فعلٌ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لاَّ يُؤْخَذْ مِنْهَا﴾[7].

وإما اسم المفعول نحو قوله تعالى: ﴿غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ﴾[8].

وهذا كله إذا جعلنا "منها" في الآية الأولى و"عليهم" في الثانية هو النائب عن الفاعل. أما إذا أُقيم ضمير المصدر مقامه، أو غير ذلك فلا يكون مثالاً لما نحن فيه.

---

(1) انظر: **شرح شذور الذهب: ص١٨٩.**

(2) في نسخة "ق" وردت (أنه قام).

(3) في نسخة ".." (الملكة).

(4) سورة الفاتحة: آية ٧.

(5) سورة البقرة: آية ٤٨.

(6) انظر: **شرح شذور الذهب: ص**191-١٩٠.

(7) سورة الأنعام: آية ٧٠.

(8) سورة الفاتحة: آية ٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

قوله فيما استوى فيه الفاعل ونائبه من الأحكام: ويحذف عاملهما جوازًا نحو: "زيد" لمن قال "من قام؟" أو"من ضُرِبَ؟"[1]، ووجوبًا نحو: ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾[2] ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾[3][4].

أقول: لم يتعرّض له في "الشرح"، بل قال: "ذكرتُ هنا أربعة أحكام يشترك فيها الفاعل والنائب عنه"[5]، ولم يذكر هذا الحكم، ثم ذكر خمسة أحكام، فزاد على ما ذكره من العدد واحدًا. والخمسة التي ذكرها هي في المتن، وزيادة هذا الذي نقلناه فيكون سادسًا.

والحاصل فيه أن الفاعل ونائب الفاعل قد يُحذف رافعهما للدلالة ١٦ عليه، وهذا الحذف على ضربين: جائزٍ وواجبٍ. فالجائز[6] نحو قولك: "زيد"[7] في جواب من قال: "مَنْ قام؟" أو "مَنْ ضُرب؟"؛ أي قام زيد، أو ضُرب زيد. لكن الأحسن أن يقال في جواب "هل قام أحد؟" أو "هل ضُرب أحد؟"؛ لأن جواب "من قام؟" الأولى فيه تقدير اسم؛ أي القائم زيد، أو نحو ذلك[8] ليطابق الجوابُ السؤال؛ لأن السؤال بجملة اسمية، فيكون الجواب كذلك، وحينئذ فلا يكون المذكور فاعلاً.

---

(١) وجاء في حاشية المخطوط:[نحو ذلك أي زيد القائم، وحينئذ فلا يكون المذكور فاعلا لفعل محذوف، بل إما خبر لمبتدأ محذوف على التقدير الأول، أو مبتدأ لخبر محذوف على التقدير الثاني].

(٢) سورة الانشقاق: آية ١.

(٣) سورة الانشقاق: آية ٣.

(٤) انظر: **شرح شذور الذهب: ص١٩٥-١٩٦.**

(٥) في نسخة "ق" سقطت (عنه).

(٦) في نسخة "ط" (فالجائزة).

(٧) في نسخة "ق" سقطت(زيد).

(٨) جاء في حاشية المخطوط[أي في كونها معتقب الإعراب].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأما الواجب ففي نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾[1] ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾[2]،

التقدير: انشقَّت السماءُ ومُدَّت الأرضُ؛ لأن أدوات الشرط لا يليها إلا الجمل الفعلية على الأرجح، وهو مذهب سيبويه[3]. وقد ضعف ما نقل عنه غير ذلك، كما نقل عنه السهيلي[4] أنه يجيز وقوع المبتدأ بعده على رداءة، ونقل ابن أبي الربيع[5] عنه أنه يجيز ذلك إذا كان الخبر جملة فعليةً، وقال: إنه يظهر من مذهبه في باب الاشتغال. لكن قال ابن مالك في "شرح التسهيل"[6]، لا يجيز سيبويه غير تقدير الفعل، وأجاز الأخفش جعل المرفوع بعدها مبتدأ، سواء كان الخبر اسمًا أو فعلاً، ووافقه ابن مالك في التسهيل وقال في "شرحه"[7]: وبقوله أقول، مستدلاً بقوله[الطويل]:

إذا بـــاهليٌّ تحتَـــهُ حنظليَّـــةٌ لَـــهُ وَلَـــدٌ منهـــا فَـــذاكَ المُـــذَرَّعُ[8]

ولا حجَّة فيه؛ لأن الفعل يُقَدَّرُ من جنس عامل الظرف؛ أي إذا وجد أو نحو ذلك. وإنما كان الحذف في هذا النوع واجبًا؛ لأن ما بعد الاسم مفسِّرٌ للمحذوف على طريق البدل منه، فلا يُجمع بينهما.

---

(1) سورة الانشقاق: آية ١.

(2) سورة الانشقاق: آية ٣.

(3) انظر: **الكتاب: ٣/١١٩.**

(4) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي، عالم باللغة والسير، صاحب الأبيات التي مطلعها "يا من يرى في الضمير ويسمع أنت المعد لكل ما يتوقع"، توفي سنة (٥٨١هـ).(انظر: **الأعلام: ٣/٣١٣، وشذرات الذهب: ٤/٢٧١**).

(5) عبد الله بن أحمد الأموي، من آثاره" الإفصاح في فوائد الإيضاح" و"شرح جمل الزجاجي"، توفي سنة (٦٨٨هـ). (انظر: **بغية الوعاة: ٢/١٢٥، وكشف الظنون: ١/ ٢١٢-٢١٣**).

(6) انظر: **شرح التسهيل: ٢/١٣٩، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٥٠٧.**

(7) انظر: **المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٥٠٧.**

(8) البيت للفرزدق في **ديوانه: ص٣٥٩.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قوله: "ولا أرض أبقلَ إبقالَها" ضرورة خلافًا لابن كيسان.

أقول: مذهب ابن كيسان[1] أنه يجوز ترك التاء" فيما أُسند لضمير المؤنث واستدل بقول عامر بن جوين الطائي[2] [المتقارب]:

فلا مزنة وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها[3]

والجواب عنه كما قال المصنِّف: أن هذا ضرورة. وقد استغنى الشيخ في الشرح عن هذا البيت بقوله[الكامل]: ١٧

إنَّ السَّماحَةَ والمُروءَةَ ضُمِّنا[4]

البيت فإنه مثَّله في الإسناد لضمير المؤنث مع ترك "التاء"، ولكن المشهور عن ابن كيسان أنه استدلّ بالبيت الأول، وقد أنشده سيبويه على المسألة[5].

وأنشد عليها[6] أيضًا قول الأعشى**[المتقارب]:**

فإنْ تَعهَديني ولي لِمَّةً فإنَّ الحَوادِثَ أودى بِها[7]

---

(١) أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان البغدادي، ومن كتبه "المهذب و"غلط أدب الكاتب" "والمختار في اللغة"، توفي سنة(٢٩٩ هـ). (انظر: **الأعلام: ٣٠٨/٥، وشذرات الذهب: ٢/ ٢٣٢.**

(٢) عامر بن جوين الطائي: من شعراء قبيلة طيئ، عاش في العصر الجاهلي. (انظر: **شعر طيئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام: ص٤٢١).**

(٣) شعر عامر بن جوين الطائي **ضمن: شعر طيئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام: ص٤٣١.**

(٤) الشطر لزياد الأعجم في **شعره: ص٥٤، وتمامه:**

"قبراً بمَرو علَى الطَّريقِ الواضِحِ"

(٥) انظر: **الكتاب: ٤٦/٢.**

(٦) في نسخة "ط"(عليه).

(٧) ديوان **الأعشى: ص٢٢١، برواية:**

فَإنْ تَعهَديني ولي لِمَّةً فَإنَّ الحَوادِثَ ألْوى بِها

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لكن بلفظ[1] "فإما تَرَيْ لمتّي بُدِّلَتْ"، أي بُدِّلَتْ من السواد إلى البياض. وقال ابن كيسان في البيت الأول: كان يمكن للشاعر أن يقول: "أبقلت ابقالَها" بإثبات التاء وإسقاط "الهمزة" من "إيقالها". ورُدَّ عليه بأن من العرب من لا يُجيز في "الهمزة" إلا التحقيق، فمن أين لنا أن هذا الشاعر يُجيز النقل والحذف[2]. قلت: وفيه نظر، **فقد حكى الأعلم**[3] في شرح أبيات سيبويه[4] أنه روي "أبقلت ابقْالها" بتخفيف الهمزة. قال: ولا ضرورة فيه على هذا، إذ هذا دليل على أن قائلة يُجيز النقل. قال: وعلى رواية تحقيق الهمزة إنما هو لتأويل الأرض بالمكان، فلا ضرورة انتهى. وهو جواب حسن، لولا[5] "إيقالها" بالتأنيث.

---

(1) وجاء في حاشية المخطوط:[أجمع أهل اللغة وغيرهم على أن اللمّة ليست هي اللحية كما يتوهم كثير من الناس، وإنما هي من شعر الرأس ما جاور شحمة الأذن، وهي مُعلق القرط، سميت بذلك لأنها ألمت بالمنكبين أي قاربتهما، ولم تبلغهما، ومنه غلام مُسلمّ إذا قارب البلوغ فإن بلغتهما فهي جمة، وأن لم تجاوز شحمة الأذن فهي وفرة، فأولها الوفرة، ثم اللّمة، ثم الجُمّة. هذا ملخص ما أمكنني تحريره مما وقفت عليه في كلام الأئمة ويوافقه ما نقله الشيخ بدر الدين الزركشي في كتابة أحكام عمدة الأحكام عن صاحب مسند الفردوس قال: اللمة الشعر دون الجمة؛ سميت لمة لأنها ألمت بالمنكبين، فإذا زادت فهي الجمة، فإذا أبلغت المنكبين فهي الوفرة انتهى. وقد اضطرب كلام الجوهري في ذلك، فقال اللمة بالكبر والشعر يجاور شحمة الأذن فإذا بلغت المنكبين فهي جمة. وقال: ومال في مادة جمم أُجُمَّةُ بالضم مجتمَع شعر الرأس، وفي أكثر من الوفْرة. وقال في مادة وَفْرَ الوَفْرة؛ أي بفتح الواو، وسكون الفاء: الشعرة إلى شحمة الأذُنِ، ثم الجُمّة، ثم اللمّة، التي أَلَمَّتْ بالمنكبين لقوله: ثم الجُمّة، ثم اللمّة، مناقض لقوله: فإذا أبلغت ؛ أي اللمَّةِ المنكبين فهي جُمَّة، وهو قدم اللمة على الجمة لاستفهام، ويشكل على الجميع قول البراء بن عازب: له شعر يضهب منكبيه، بعد قولهم ما رأيت فردي لمةِ اللهم إلا أن يُقدر فعل أي يكاد يضرب منكبيه].

(2) انظر: **المغني: ١/ ٧٣١ حول مذهب ابن كيسان.**

(3) الأعلم الشنتمري: أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم النحوي، وسمي الأعلم لكونه مشقوق الشفة العليا، توفي سنة(٤٩٥هـ). (انظر: **شذرات الذهب: ٣/٤٠٣**).

(4) انظر: **شرح أبيات سيبويه:١/ ٥٥٧-٥٦٠.**

(5) في نسخة "ق"وردت(قوله).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقوله في باب المبتدأ، في تمثيل المبتدأ الذي هو مخبر عنه: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾[1][2].

أقول: أشار بذلك إلى[3] أن المبتدأ قد يكون فيه حرف زائد، ولا يقدح ذلك في كونه مجرَّدًا عن العوامل اللفظية. والتقدير في الآية الكريمة: هل خالقٌ، بدليل أنك لو اتبعت مثل ذلك جاز فيه الرفع نحو: "هل من أحد ظريفٌ عندك". وبهذا يعلم أن قوله: "المجرد من العوامل اللفظية" أراد غير الزائدة.

نعم .. كان ينبغي للمصنَّف أن يذكر هذا المثال في النوع الثاني[4]، وهو الوصف الرافع لمكتفى به؛ لأن "خالق" وصفٌ رافعٌ لمكتفى به، ويُمثّل في النوع الأول بنحو: "بحسبك درهمٌ"، وبقوله تعالى: ﴿ اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾[5] إذا لم يُؤوّل بمعبود.

قوله في مسوغ الابتداء بالنكرة: وعليهما ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ ﴾[6][7][8].

أقول: الضمير في عليهما يعود إلى التخصيص والتعميم؛ أي وعلى انحصار **١٨** المسوّغات في التخصيص والتعميم، ورجوع الصور كلها إليهما، صح الابتداء بالنكرة في قوله

---

(١) سورة فاطر: آية٣.

(٢) المبتدأ، وهو المجرد من العوامل اللفظية، مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لمكتفى به؛ فالأول كـ"زيد قائم"، والثاني شرطه نفي أو استفهام نحو"أقائم الزيدان". (انظر: **شرح شذور الذهب: ص٢٠٩**).

(٣) في نسخة "ط" سقطت (بذلك إلى).

(٤) في نسخة "ط" سقطت (الثاني).

(٥) سورة الأعراف: آية ٥٩و٦٥و٧٣و٨٥. ووردت الآية في سورة هود: آية ٥٠و٦١و٨٤ وفي سورة المؤمنون آية ٢٣و٣٢.

(٦) سورة البقرة: آية٢٢١.

(٧) **شرح شذور الذهب: ص٢١٢.**

(٨) في نسخة (ق) سقطت كلمة (خير).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾[1] وكذلك ﴿ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ ﴾[2] لما في ذلك من التخصيص بالوصف.

هذا ما ظهر لي من فائدة قوله "وعليهما"، ولم يتعرّض في "**الشرح" لمعنى ذلك، وهو محلُّ نظر، وإنما مثَّل بالآية، وبيَّن أن الوصف** فيها مذكور، ثم ذكر الوصف المقدَّر[3].

قوله في باب المنصوبات في المفعول به: ومنه ما أضمر عامله جوازا، نحو ﴿ قَالُواْ خَيْرًا ﴾[4]، أو وجوبًا في مواضع منها باب الاشتغال نحو[5]: ﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَآئِرَهُ ﴾[6][7].

أقول: عامل المفعول به قد يُحذف لدليل، وهو معنى قوله "أُضمر"، لكن في تعبيره ذلك تسامحٌ؛ إذ لا يقال ذلك إلا في الضمائر إذا استترت، لا ما حُذف. وحَذْفُه على ضربين:

جائز مثل قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْاْ[8] مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا ﴾[9]؛ أي: أنزل خيرًا.

وأما الوجوب ففي مسائل كثيرة، ذكر المصنف منها طائفة، ولم يتعرّض في "الشرح" **إلا للنداء خاصة**[10]، فمنها المفعول في باب الاشتغال نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ

---

(1) سورة البقرة: آية٢٢١.

(2) سورة البقرة: آية٢٢١.

(3) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٢١٢.**

(4) سورة النحل: آية ٣٩.

(5) في نسخة "ق" سقطت (باب الاشتغال نحو).

(6) سورة الإسراء: آية ١٣.

(7) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٢٤١.**

(8) في نسخة "ق"سقطت (للذين اتقوا) ووردت (لهم).

(9) سورة النحل: آية ٣٩.

(10) بيّن ابن هشام ما يحذف وجوبا في مواضع منها باب الاشتغال، ومثل له.(انظر: **شرح شذور الذهب: ص٢٤١ وما تلاها).**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

﴿ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ [1]؛ أي: ألزمنا كلَّ إنسان، وإنما وجب حذفه؛ لأنه قد فسر بالفعل المتأخر على طريق المبدل منه فلا يجمع بينهما

قوله: والمنصوب بـ"أخص "بعد ضمير متكلم، ويكون[2] بـ"أل" نحو: نحن العرب أقرى الناس بالضيف[3]، وقد حكى[4]، ومضافا نحو:" نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِياءِ لا نُورَثُ"[5]، و"أيًّا" فيلزمها ما يلزمها في النداء نحو" أنا افعل كذا أيها الرجل"، وعَلَمًا قليلاً، فنحو: "بك الله نرجو الفضل"، شاذ من وجهين. والمنصوب بـ"إلزم" أو بـ"اتقِ" إن كُرر أو عُطف، أو كان" إياك" نحو: "السلاح السلاح"، ونحو:" السيف والرمح"، ونحو: "الأسد الأسد"، ونحو" ناقة الله وسقياها"، و" إياك من الأسد"، والواقع في مثلٍ أو شبهه، نحو:" الكلاب على البقر"[6]، و"انتهِ خيرا لك"[7].

أقول: هذه الصور ١٩ كلها مما حذف عامل المفعول به فيها وجوبًا، ولم يتعرّض لها في"الشرح"؛ لأنه زادها بعده.

---

(١) سورة الإسراء: آية ١٣.
(٢) في نسخة "ط" سقطت (ويكون).
(٣) في نسخة "ط" وردت (للضيف).
(٤) انظر: الكتاب: ٢/٢٣٤.
(٥) السنن الكبرى: ٤/٦٤. (وانظر: شرح شذور الذهب: ص٢٤٣-٢٤٢).
(٦) يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة، يعني ضرر عليك فخلهم. ويقال "الكراب على البقر" هذا من قولك كربت الأرض، إذا قلتها للزراعة يضرب في تخلية المرء وصناعته. (انظر: مجمع الأمثال: ٢/ ١٤٢).
(٧) شرح شذور الذهب: ص٢٤٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فمنها: المنصوب على الاختصاص، وفسّره الشيخ بقوله: "المنصوب بـأخص بعـد ضمير متكلم"[1] إشارة إلى[2] أنه لا يقع في أول الكلام، بل لا بد أن يسبقه ضمير متكلم، لكن تارة يسبقه الضمير فقط، نحو: " نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنْبِياءِ لا نُورَث "، وتارة تسبقه جملة مشتملة على الضمير نحو: "أنا أفعلُ كذا أيُّها الرجلُ "واللهم اغفرْ لنا أيتُها العِصَابةُ"، والأكثر كون هذا الضمير لمتكلم، وقد يكون لمخاطب كقول بعضهم : " بِكَ الله نَرْجُوُ الفَضْلَ " ولكنه شاذ.

ثم ذلك الاسم المنصوب على الاختصاص: إما أن يكون مقرونًا بـ"آل" نحو:" نحن العَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ"؛ أي أخصّ العرب. فـ"نحن" مبتدأ، و"أقرى" خبره، فصل بينهما بجملة الاختصاص.

وإما أن يكون مضافًا، نحو قوله ـ ﷺ ـ: " نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنْبِياءِ لا نُورَث، ما تركناه صدقة"[3] وهذا الحديث بلفظ" نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنْبِياءِ"، قال الحافظ[4]: غير موجود[5]. نعم، أخرجه النسائي في سننه الكبرى من حديث أبي بكر الصديق ـ ﷺ ـ بلفظ "إنا معاشر الأنبياء"[6] لا نورث. ولا يقدح هذا في قول الحافظ الذهبي وغيره: إن هذا ليس في شيء من

---

(١) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٢٤٣ – ٢٤٢.**

(٢) في نسخة "ق" (لما).

(٣) **السنن الكبرى: ٤/ ٦٤.**

(٤) الحافظ الذهبي: شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي، توفي(٧٤٨هـ). (انظر: **طبقات الحفاظ: ص٥٢١**).

(٥) لم اهتد إلى تحقيقه.

(٦) **السنن الكبرى: ٤/ ٦٤.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكتب الستة[1]. قالوا: وإنما الذي في الصحيحين وغيرهما "لا نورث" من غير تقدم شيء؛ لأن النسائي الكبير[2] ليس معدودًا عندهم من الكتب السنة.

وإما أن يكون المنصوب على الاختصاص لفظة "أيّ" في المذكر، أو "أيّـة" فـي المؤنـث، فيلزمها ما يلزمها – إذا وقعت في النداء – من لزوم الضم، ولزوم وصفه باسمٍ مرفوع محلى بالألف واللام ، نحو[3] "أنا افعل كذا أيُّها الرجلُ" و"اللهم اغفر لنا أيتُها العِصَابة"[4] ويقلُّ كون المنصوب على الاختصاص علمًا نحو: " بِكَ الله نَرْجوُ ٢٠ الفَضْلَ" فيه حينئذ شذوذان:

أحدهما: ما قدَّمناه من كون ما قبل المنصوب ضمير خطاب.

الثاني: مجيء المنصوب فيه على الاختصاص علمًا. وكله منصوب، سواء كان مضافا أو مفردًا إلا" أيّ" و"أيّة" فانه يلزمهما ما يجب لهما في النداء من الضم والوصف، بمـا فيه الألف واللام، كما مثلناه، والله أعلم.

ومنها: المنصوب بـ"الزم" و"اتقِ" والمقصود بذلك النصب على الإغراء أو التحـذير؛ فأما الإغراء فهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، نحو: "العلم"، أو "الـصلاة"، أو مـا أشبه ذلك، والعامل المحذوف فيه"الزم" أو نحوه. وأما التحذير فهو تنبيه المخاطب على أمـر مكروه ليجتنبه[5]، نحو قولك: "الشر" أو "الكذب"، والعامل فيه "اتق" أو نحوه.

فالمنصوب على الإغراء:إما مكرر، أو معطوف عليه، أو غيرهما فـالأول: نحـو قوله[الطويل]:

---

(1) الكتب الستة، هي: الصحيحان(صحيح البخاري، وصحيح مسلم)، والسنن الأربعة. (انظر: **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: ١/١٨٧"مقدمة المصنف").**

(2) انظر: **شذرات الذهب: ٢/ ٢٣٩.**

(3) في نسخة "ط" سقطت (نحو).

(4) انظر: **الكتاب: ٢/٢٣٢؛ والمقتضب: ٣/٢٩٨.**

(5) انظر: **أوضح المسالك: ٣/ ١١٢.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أخـــاكَ أخـــاكَ إنَّ مـــن لا أخـــا لَـــه كـــساعٍ الـــى الهيجـــا بغيـــر ســـلاحِ [1]

والثاني: كقولك "المروءة والنجدة"؛ أي: الزم المروءة والنجدة.

والثالث: وهو ما ليس فيه عطف ولا تكرير، نحو:" الصلاةَ جامعةً"؛ أي: احـضروا الصلاة، أو ائتوا الصلاة. و"جامعة" منصوب على الحال.

فأما الأولان فحذف العامل منهما واجب؛ لأن التكرير والعطف بمنزلة ذكر العامـل، وأما الثالث فحذفه جائز، إذ لو قلت: "احضروا الصلاةَ" جاز.

أما المنصوب على التحذير، فإما أن يكون بلفظ"إيّاك" أو لا، فان لم يكن بلفـظ "إيّـا" فكالإغراء في أقسامة الثلاثة:

فيجب حذف عاملة، فيما إذا كان مكرّرًا نحو: "الأسد الأسد" ومعطوفًا عليه كقولة تعالى: ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾[2]؛ أي: اتقوا ناقة الله وسقياها.

ويجوز حيث لا عطف ولا تكرار، كقولك "الشر"؛ أي: اتق الشر. **قال الشاعر[البسيط]**

خَـلِّ الطَّريـقَ لِمَـن يَبنـي المَنـارَ بـهِ وَابرُز ببَـرزَةَ حَيـثُ اضـطَرَّكَ القَـدَرُ[3]

وإن كان التحذير بلفظ "إيّا" فحذف العامل واجب مطلقًا، سواء كرر كقولة: [الطويل]

فـــإيّاك إيّـــاك المِـــراءَ فإنّـــه إلـــى الـــشرِّ دعّـــاءٌ وللـــشرِّ جالـــبُ[4]

أو عطف عليه نحو :" إيّاكَ والأسَدَ "؛ أي: احذر تلاقي نفسك والأسد، لكن المنصوب هنا على الحقيقة إنما هو المضاف إلى المضاف إلى الضمير، فلما حذف المضاف الأول، ثـم الثـاني، وأقيم الضمير-وهو المضاف إليه-أخيرا مقامه، انفصل الضمير فقلت: إياك.

---

(1) البيت لمسكين الدارمي في ديوانه: ص٢٩.

(2) سورة الشمس: آية ١٣.

(3) البيت لجرير في ديوانه: ص٢٤٥.

(4) البيت من معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد (٨٢)؛ وقد نُسب إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشـي وإلى العرزمي وإلى يزيد بن عمرو.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أو لم يكن فيه تكرار ولا عطف نحو: "إيّاك من الأسد"، التقدير عند الجمهور: باعد نفسك من الأسد، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. قيل: التقدير أحذِّرك من الأسد.

ويتفرّع على المذهبين ما إذا قلت "إيّاك الأسد" من غير لفظ" من"، فيمتنع على الأول، ويجوز على الثاني. أما إذا قلت "إيّاك أن تفعل"، فإنه جائز على المذهبين لصلاحية تقدير "من".

ومنها ما سُمع من أمثلة العرب ونحوها من المفعولات محذوفة العامل، فإن العامل يمتنع ذكره؛ لأن الأمثال لا تغير، وكذلك ما أشبهها.

مثال ما جاء في المثلِ قولهم: " الكِلاَبَ عَلَى البَقَرِ"؛ أي: أرسل الكلابَ على البقر. وقولهم: "كِلَيْهِما وتمرا"[1]؛ أي: أعطني ونحو: "مرحبًا وأهلاً وسهلاً"؛ أي: أصبت أو وجدت، على خلاف مُطَوّل في ذلك. وقولهم "أَحَشَفًا وسُوءَ كِيلَةٍ"[2]؛ أي: أتبيع. ومثال شبه المثل "انتهِ خيرًا لك"؛ أي: انتهِ وائتِ خيرًا قال سبحانه وتعالى: ﴿ انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [3] **وقال تعالى:** ﴿ فَآمِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [4].

قال الخليل وسيبويه[5]: إنه منصوب بفعل محذوف واجب الإضمار؛ أي: ائتوا خيرًا لكم. فإنّه لما صرفهم عما أمرهم بالانتهاء عنه، أمرهم بالانتقال إلى غيره، مما فيه خير لهم.

---

(1) ويروى "كليهما" انظر: **مجمع الأمثال: ٢/ ١٥١.**

(2) انظر: **مجمع الأمثال: ١/ ٢٠٧. الكيلة: فِعْلَة من الكيل، وهي تدل على الهيئة والحالة نحو الركبة والجلسة. والحشف: أردأ الثمر، أي أتجمع حشفا وسوء كيل، ويضرب لمن يجمع خصلتين مكروهتين.**

(3) سورة النساء: آية ١٧١.

(4) سورة النساء: آية ١٧٠

(5) انظر: **الكتاب: ٢٨٢/١.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقال الفراء: إنه نعت لمصدر محذوف؛ أي: فآمنوا إيمانا خيرًا لكم. ورد بأنه يلزم أن يكون من الإيمان، أو من الانتهاء عن الكفر ما ليس بخير. وأجيب بأنه قد يمتنع مفهوم الصفة **١ ٢ ، أو يقول الصفة للتأكيد**[١].

وقال الكسائي وأبو عبيد[٢]: هو منصوب على أنه خبر "كان " مضمرة تقديره: يكن الإيمان أو الانتهاء خيرا لكم. ورُدَّ بأن" كان: لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها إلا فيما لا بد منه، وفيه ضعف آخر، وهو أن "يكن" المقدرة حينئذ، إنما هي جواب شرط مقدّر؛ أي: إن تؤمنوا أو تنتهوا يكن خيرًا، فلم يبق إلا معمول الجواب.

على أن في المسألة خلافا، في أنّ جواب الطلب أو النفي هل هو مجزوم بتقدير الشرط[٣]، أو بنفس الأمر، أو بتضمينه[٤] معنى الشرط، أو بغير ذلك.

ونقل مكي[٥] في الآية عن بعض الكوفيين واستبعده، أن "خيرًا" منصوب على الحال، وكذا نقله أيضا أبو البقاء[٦] من غير أن يعزوه.

قوله في المفعول المطلق: ما بمعنى المصدر مثله إلى آخره[٧].

أقول ما بمعنى المصدر مثله في الانتصاب على المفعول المطلق.

---

(١) انظر: **معاني القرآن: ١/٢٩٥.**

(٢) القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي البغدادي، أبو عبيد، من أهل هراة وهو أول من صنف غريب الحديث، ألفه في نحو أربعين سنة، توفي في مكة سنة(٢٢٤هـ). (انظر: **الأعلام: ٥/١٧٦؛ وشذرات الذهب: ٢/ ٥٤).**

(٣) في نسخة "ط" وردت (شرط).

(٤) في نسخة "ط" وردت (بتضمنه).

(٥) مكي بن أبي طالب، أبو محمد القيسي، عالم بالتفسير والعربية من أهل القيروان، ومن كتبه "مشكل إعراب القران" " الهداية إلى بلوغ النهاية" في معاني القران ، توفي سنة (٤٣٧هـ). **(انظر: الأعلام: ٧/٢٨٦، وإنباه الرواة:٣/ ٣١٣، وشذرات الذهب: ٣/٢٦٠، وبغية الوعاة: ص٣٩٦-٣٩٧.**

(٦) أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب، ومن كتبه "شرح ديوان المتنبي" و" اللباب في علل البناء والإعراب "و شرح اللمع لابن جني "، توفي سنة (٦١٦هـ). (انظر: **الأعلام: ٤/٨٠؛ وبغية الوعاة: ص٢٨١؛ وشذرات الذهب: ٥/ ٦٧).**

(٧) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٢٥٢-٢٥٣.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

فمن ذلك ما أضيف إلى المصدر من لفظ "كلّ" و"بعض" كقوله تعالى: ﴿ فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ ﴾[1]، وتقول: "ضربته بعض الضرب"؟

ومنه اللفظ النكرة الدالّ عليه، حيث أفاد العموم بوقوعه[2]في سياق النفي وشبهه، نحو: "ولا تضروه شيئًا"[3] "وهل حسن زيد شيئا"؛ أي: شيئا من الضرر أو الحسن.

ومنه ما دلّ على كمية المصدر من الأعداد نحو:" ضربته ثلاث ضربات، أو ثلاثًا"، قال تعالى: ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [4] .

هذا ما ذكره في "الشذور" على وجه التمثيل ومما لم يذكره:

صفة المصدر نحو: "سرت أحسن السير"، قال تعالى: ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَثِيرًا ﴾[5].

وضمير المصدر نحو:" ضربته زيدًا"؛ أي: ضربته الضرب، قال تعالى:[6] ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾ [7]؛ أي: لا أعذب العذاب.

والإشارة إليه كـ" ضربت ذلك الضرب" و"ظننت ذلك الظن"[8]، وهذا من أمثلة **٢٢** سيبويه[9] ردًا على من قيّده بلـزوم وصف اسم الإشارة بالمصدر كما في المثال **الأول**.

ومنه أيضا: المصدر المرادف لمصـدر ذلك العامل، نحو: "قعدت جلوسًا".

---

(١) سورة النساء: آية ١٢٩.
(٢) في نسخة "ق"(لوقوعه)
(٣) سورة التوبة: آية ٣٩.
(٤) سورة النور: آية ٢.
(٥) سورة آل عمران: آية٤١.
(٦) في نسخة "ط" وردت (قال الله تعالى).
(٧) سورة المائدة: آية ١١٥.
(٨) في نسخة "ق" سقطت (ذلك).
(٩) لم أجده في كتاب سيبويه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

واسم المصدر العامل أيضا، نحـــو: ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [1]، وتقول: "اغتسلت غسلاً".

وآلة الفعل، نحو:" ضربته سوطًا"[2] وأشباه ذلك.

قوله في المفعول له: ويجـوز فيه، ويجب، في معلـل فقـد شـرطًا أن يجـــر بالـــلام أو نائبها[3].

أقول: أي إذا اجتمعت الشروط جاز أن لا ينصب، بل يجرُّ بلام التعليل أو نائبها في إفادة التعليل.

لكـــن إن كان محـــلى بالألـــف واللام كَثُرَ جرُّه بها، نحو:" ضربت ابني للتأديـــب"، ونصبُه قليل نحو قوله[الرجز]:

لا أقعـــدُ الجُبـــنَ عـــن الهيجـــاء

ولـــو تـــوالتْ زمـــرُ الأعـــداءِ[4]

وإن كـــان مجردًا من "آل"، فان لم يكن مضافًا فالأكثرُ[5] النصب نحو:" صـــحبتُك رغبةَ في علمك". وإن كان مضافا استوى الأمران، نحـــو: ﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ

---

(1) سورة نوح: آية ١٧.

(2) جاء في حاشية المخطوطة: [يدخل أيضا في قوله: وما بمعنى المصدر مثله، نحو "خلق الله السموات"؛ لأن التحقيق أنه مفعول مطلق، كما نبه عليه المصنف في أواخر الباب السادس من "المغني" تبعاً للجرجـــاني وابن الحاجب في أماليه. وقال: إن الصواب خلافاً لأكثر النحويين في زعمهـــم أنـــه مفعـــول بـــه؛ لأن المفعول به ما وقع عليه الفعل، فيستدل وجوده قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم إيقاع الفعل به ذلك الفعل كـــ "ضربت زيدا"، و"أكلت الرغيف" في المسألة، وفهمت المسألة: والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، فيستلزم وجودهما معاً، كقولك "أنشأت كتاباً"، و"بنيت بيتاً"، و"صنعت معروفاً"، و"آمنـــوا وعملوا الصالحات"، و"خلق الله السموات". وهذا القدر كاف هنا وتحقيق الفوارق تحتاج إلى موضع أبسط من هذا].

(3) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٢٥٣.**

(4) البيت في **معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد (٣٢٢٠)، ومن شـــواهد أوضـــح المـــسالك: ٢/ ٣٦؛ وشرح بن عقيل: ١/ ٤٨٧.**

(5) في نسخة "ق"(فأكثر).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللهِ ﴾[1] ونحـــو: ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاء وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ ﴾ [2] وهو معنى قولـــه أو نائبها فدخل في ذلك كل حـــرف أفـــاد التعليل.

وأما إذا فُقد شرط من شـــروط المسألة فإنه يجب جره بالحرف المذكور مطلقًا، نحو: "جئتك للسمن" وقد ذكـــر في "الشـــرح" أمثلـــة صور فقدان الشرط كلِّها.

نَعمْ... أهمـــل مـــن الشـــروط في المتن والشرح ما ذكـــره ابـــن الخبـــاز[3] وغيره من اشتراط كـــون المعلّل به قلبيًا كالرغبة، فلا يجوز:" جئتك قـــراءةً للعلـــم" و" قتلاً للكافر" وأقرّه على ذلك في "توضيحه"[4].

قوله في باب المنصوبات" والبواقي خبر "كان" وأخواتها وخبر "كاد" وأخواتهـــا، ويجب كونه مضارعًا مؤخرًا عنها، رافعا لضمير اسمها.

أقول: لم يشرح الشيخ ــ رحمه الله تعالى ــ كونه مـــؤخرا عنهـــا رافعـــا لـــضمير اسمها[5]، فأما اشتراط التأخير عنها فمقتضاه امتناع تقديم الخبـــر علـــى نفـــس الأفعـــــال، وجـــــواز توسّطـــه.

فأما امتنـــاع التقديم فواضح، فلا تقول في" طَفِقَ زيدٌ يقـــــرأ" مـــثلاً" يقـــرأُ طَفِـــقَ زيدٌ"**٢٣** ولا في "عـــسى زيـــدٌ أن يخرج" "أن يخرجَ عسى زيد"، وذلـــك لـــضعف هـــذه الأفعال، وعدم تصرّف أكثرها.

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٦٥.

(٢) سورة البقرة: آية ٧٤.

(٣) شمس الدين بن الخباز النحوي، أبو عبد الله، أحمد بن الحسين بن أحمد الاربلي، ومن تصنيفاته: "الغـــرة المخفية في شرح الدرة الألفية و"توجيه اللمع"، توفي ســـنة (٦٣٩هـــ). (انظـــر: **الأعـــلام: ١/ ١١٧؛ وشذرات الذهب: ٥/ ٢٠٢.**

(٤) انظر: **أوضح المسالك: ٢/ ٤٤.**

(٥) وردت في نسخة "ق"، وجاءت في حاشية المخطوطة في نسخة....

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأما جواز التوسّط فمحلّه إذا لم يكـــن من الأخبـــار المقترنة بـــ"أن" نحو:" طَفِـقَ يصليّان الزيدان" و"كـــاد يطيرون المنهزمون".

فأما المقتـــرن بـــ"أن" نحو:" عسى أن يقوم زيدٌ" فأجازه فيـــه المبرّد[1] **والسيرافي**[2] والفارسي، وصحّحه ابن عصفور. وعلى هذا فالفاعل في "يقوم" ضمير عائد على الاسم، وإن كـــان متأخرا في اللفظ، لكنّه متقـــدم في الرتبة، ومنعه قـــوم منهم الشلوبيـــن[3]، فلا يجيزون في المثال المذكور ونحوه إلا كـــون "زيد" فاعلاً بـــ"يقوم"، ومجموع " أن يقوم زيد" أُســـندت إليه "عسى"، وهي مستغنيةٌ عن الخبر.

ويظهر أثر المذهبين في التأنيث والتثنية والجمـــــع، فتقولُ علـــى المـــذهب الأول "عسى أن يقوموا الزيدون" و" عسى أن يقمْنَ الهنداتُ" و" عسى أن يخرجا الزيدانِ" ونحو ذلك. وعلى مذهب الشلّوبين ومن تبعـــــه، لا تلحق الفعل علامة تثنية ولا جمع تذكير ولا تأنيث.

وأما اشتـــراط كونه" رافعا لضمير اسمها" فالاحتراز بـــه عـــن رفعه سببيّه كما هو جـــائز في باب" كان" فإنـــك تقول" كان زيد يقرأ أبوه" وهذا ممتنع في باب" كاد"؛ لأن أفعـــال المقاربة إنما جـــــاءت لتدلّ على أن فاعلها قد تلبّس بخبرها، أو شرع فيه. وما ورد مخالفًـــا لذلك فمؤوّل[4]، نحو قوله [البسيط]:

وَقَـــد جَعَلـــتُ إِذا مـــا قُمـــتُ يُثقِلنِـــي ثَوبي فَأَنهَضُ نَهضَ الـــشارِبِ الـــسَكِرِ [5]

---

(1) انظر: **الكامل: ١/ ١١٤.**

(2) الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي أبو سعيد، توفي في بغداد (٣٦٨ هـــ). (انظـــر: **الأعـــلام: ١٩٦/٢؛ وإنباه الرواة: ٣١٣/١؛ وشذرات الذهب: ٣/ ٦٥.**

(3) الشلّوبين، أو الشلوبيني بياء النسب، هو عمر بن محمد بن عمر الأزدي الأندلسي الإشبيلي، هو عالم من علماء النحو له كتاب التوطئه في النحو، توفي (٦٤٥هـــ). (انظر: **شذرات الذهب: ٥/ ٢٣٢).**

(4) في نسخة "ق" (فمأول).

(5) البيت الثاني منه ***"وكنتُ أمشي على رجلَين مُعتدلاً فصرتُ أمشي على أخرى منَ الشَجَرِ"*** والبيتان لابن أحمر في ديوانه: ص ١٨١-١٨٢ واختلف في النسبة وقد روى البيتان برواية:الشارب الثمل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فأوّله ابن مالك [1] على أنه هو، وكذلك قال غيره: إن المعنى أثقل بثوبي. وقد أشار الشيخ إلى المسألة[2] فيما بعد بقوله:"وربما رُفع السببيُّ بخبر عسى" لكنّ مقتضاه أنه جائز في "عسى" على قلّةٍ من غير تأويل. وصرّح بذلك في" توضيح الألفية" فقال: ويجوز في"عسى"خاصة أن ترفع السببيّ[3] كقوله [الطويل]: **٢٤**

وماذا عسى الحجّاجُ يَبلُغُ جُهدُهُ إذا نَحنُ جاوَزنا حفيرَ زيادِ[4]

يروى بنصب "جهده" ورفعه[5] هذا بعد أن ذكر البيت السابق وهو قوله:

" وقد جعلت إذا ما قمت" وبيتا آخر، وهو قوله [الطويل]:

وَأسقيهِ حَتّى كادَ مِمّا أبُثُّهُ تُكَلِّمُني أحجارُهُ وَمَلاعِبُه [6]

وأجاب عنهما بأن "ثوبي" و"أحجاره" بَدَلان من اسمي "جعل" و"كاد" وقوله: ففي **قوله:" وماذا عسى الحجّاج يبلغ جُهْدَه" فيمن رفع "جهده" شذوذان. فأشار إلى ما سبق من روايته بالوجهين، فالرفع على الفاعلية، والجَهْدَ عليه ــ بفتح الجيم ــ بمعنى المشقّة والغاية، ومفعول "يبلغ" محذوف، أي: يبلغ مني مبلغا. وعلى رواية النصب يكون ــ بضم الجيم ــ بمعنى الوسْع والطاقة، أي: يبلغ مني طاقة. فيكون "الجهد" مفعول "يبلغ".**

---

(١) انظر: **شرح التسهيل: ١/ ٣٩٨-٣٩٩.**

(٢) في نسخة "ق"(المسئلة).

(٣) انظر: **أوضح المسالك: ١/ ٢٢١.**

(٤) البيت لمالك بن الريب في ملحق ديوانه ضمن **شعراء أمويون: ١/٥١.**

(٥) انظر: **أوضح المسالك: ١/٢٢١.**

(٦) البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي في ديوانه:**٢/ ٨٢١.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قال ابن الأثير[1] في "غريب الحديث": وقيل: الضم والفتح لغتان في الوسع والطاقة، وأما بمعنى المشقة فالفتح لا غير[2] .

وقوله "شذوذان"؛ أي: أحدهما تجرّده من "أنّ"، والغالب إنما هو الاقتران نحو: ﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾[3] ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾[4] ولم يرد في القرآن العظيم إلا مقرونا بـ"أن" على أن مذهب سيبويه ــ خلافا للأكثر ــ أن المقترن ليس خبرا. الثاني: رفعه للسببي[5].

-قوله: ويُخفّف ذو النون منها، فتُلغى "لكن" وجوبا، و"إن" غالبا، وتغلب معها مهملةً اللام وكون" الفعل التالي لها ناسخا. ويجب استتار اسم "إن" وكون خبرها جملة، وكون الفعل منها دعائيا، أو جامدا، أو مفصولاً بتنفيس، أو نفي، أو شرط، أو "قد" أو "لو". ويغلب لـ"كأن" ما وجب لـ"أن"، إلا أنّ الفعل بعدها دائما خبريٌّ مفصولٌ بـ"قد" أو" لم" خاصة[6].

---

(1) المبارك بن محمد أبو السعادات، مجد الدين، المحدث اللغوي الأصولي، توفي سنة (٦٠٦ هـ). (انظر **الأعلام: ٥/٢٧٢).**

(2) انظر: **النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/٣٢٠ قال عنه حديثه عن حديث أم معبد، وهو: شاةٌ خلفها الجهد عن الفتح قد تكرر لفظ الجهة والجهد في الحديث كثيرا.**

(3) سورة الإسراء: آية ٨.

(4) سورة المائدة: آية ٥٢.

(5) انظر: **الكتاب: ٣/١٥٨.**

(6) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٣٠٣.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أقول: لم يتعرّض[1] في "الشرح"[2] لهذا الفصل جميعه[3]؛ لأنه مما زاده بعده، وهو فصل عقده لتخفيف النون من الحروف التي آخرها نون مشدّدة مما ينصب الاسم **٢٥** ويرفع الخبر، وهي: **إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ، فخرج من ذلك "لعل" فلا تخفف، وأما "ليت" فلا تشديد فيها.**

وقوله فتلغي[4] ... إلى آخره، إشارة إلى حكمها بعد التخفيف في الإعمال والإهمال، وبدأ منها بـ "لكنّ" لقلة الكلام فيها، ثم بـ "إنّ" لأن الكلام فيها أقل من "أنّ" المفتوحة. وآخّر "كأن" ليحيل الكلام فيها على "أنّ" المفتوحة فيما وافقتها فيه.

فأما "لكنّ" فإذا خُفّفت وجب إلغاؤها، فلا تعمل شيئا، بل تكون من الحروف العواطف كما سيأتي، أجاز يونس[5] والأخفش[6] [7]إعمالها قياسا، بل حكي عن يونس أنه حكاه عن العرب، قيل: وهي رواية لا تعرف.

وأما "إنّ" المكسورة فلا تُخفّف إلا عند البصريين وإذا خُفّفت عندهم زال اختصاصها بالأسماء، فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية، والغالب حينئذ إهمالها نحو:"

---

(1) في نسخة "ق" سقطت (الشيخ).

(2) في نسخة "ق" سقطت كلمة (في الشرح).

(3) **شرح شذور الذهب: ص٢٨١.**

(4) في نسخة "ط" وردت (فيلغي).

(5) **يونس بن حبيب: أبو عبد الرحمن الضبي، مولى لهم، كان من أهل جُبّل، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وكان النحو أغلب عليه، قال يونس بن حبيب: أوّل مَنْ تعلمت منه النحو حمّاد بن سلمة، وكانت حلقته بالبصرة ينتابها ويتفرد بها، وله من الكتب "معاني القرآن" و"اللغات" و"الأمثال" و"النوادر الكبير" و"النوادر الصغير"... (انظر: إنباه الرواة: ٤/٧٤-٧٨؛ وإشارة التعيين: ص٣٩٦).**

(6) سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط، وهو أحد الأخافشة المشهورين، أخذ عن الخليل ولازم سيبويه وجمع كتابه. له من التصانيف: الأوساط في النحو والمقاييس في النحو ومعاني القرآن، والاشتقاق والعروض والقوافي وغيرها. (انظر: **بغية الوعاة: ١/٥٩١؛ ومعجم الأدباء: ١١/ ٢٢٣ – ٢٣٠؛ شذرات الذهب: ٢/٢٧٠).**

(7) انظر: **الجنى الداني: ص ٥٨٦.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إنْ زيدٌ قائمٌ". ويقلُّ استصحاب عملها ولا يمتنع، فقد حكاه سيبويه والأخفش[1] عن العرب[2]. وحُمل عليه قراءة نافع[3][4] ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [5]. وأما الكوفيون فيمنعون إعمالها إذا خُفّفت، والمهملة عندهم نافية، وحينئذ فلا تخفف عندهم أصلاً.

وقوله: ويغلب[6] معها مهملة اللام... إلى آخره، معناه أنها إذا خُفّفت ولم تعمل فلها حكمان:

أحدهما أن الغالب الإتيان بعدها باللام فارقة بينها وبين إنْ النافية نحو:" إنْ زيدٌ لقائمٌ".

ومن غير الغالب ما إذا كان هناك قرينةٌ معنويةٌ، نحو قوله[7] [الطويل]:

أنا ابنُ أباةِ الضَيمِ مِن آلِ مالِكٍ وَإِن مالِكٌ كانَت كِرامَ المَعادِنِ[8]

---

(1) جاء في حاشية المخطوطة: [الأخافشة ثلاثة: الكبير: وهو أبو الخطاب الحسن سيف بن سعده الذي أخذ عن سيبويه وكان أسن منه، والصغير: وهو أبو الحسن أيضا علي سليمان راوي كتاب الكامل للمبرد، وإذا أطلق الأخفش فالمراد به الأوسط فلهذا تيك شيخنا الصغير].

(2) انظر: **الكتاب: ١/٥٥٥.**

(3) جاء في حاشية المخطوطة: [هي قرأة نافع وابن كثير وأبي بكر ومزاحم ﴿كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾].

(4) **الحجة للقراء السبعة: ٤/٣٨٠؛ فقرأ ابن كثير ونافع: (وإنْ) خفيفة، (كُلاً لَمَا) مخففتان.**

(5) سورة هود: آية١١١.

(6) في نسخة "ق"(تغلب).

(7) جاء في هامش المخطوطة: [هو للطرماح بكسر الطاء المهملة وللراء وتشديد الميم وبعد الألف حاءٌ مهملة، لقبَ بذلك لطوله من قولهم طرح بناه تطريحا؛ إذا طوله جدا، وكذلك طرمح بناه، والميم زائده، واسمه الحَكم بن حكيم، ويروي ونحن أبه الضيم، وقد اتبع شيخنا في تعبيره بالغالب، وغير الغالب عبارة المتن، وهي غير متينة، والصواب أن يقال: إن اللام للفرق وزوال اللبس، وحيث لا فلا لزوم بلا استغناء عن غاية ما، فيه أن الحالة التي فيها اللبس قليلة إلى حالة اللبس، ذلك لا يخرجها عن كونها لازمة حالة اللبس. وقد عبر هو في التوضيح بقوله: وتلزم لام الابتداء والمهملة فارقة بين الإثبات والنفي، وقد يكنى فيها قرينة لفظية، نحو: إن يزيد لن يقوم، أو معنوية، كقوله: أنا ابن أباهُ، وهو موضع لقوله في الخلاصة: وتلزم اللام إما يهمل وأثبت في البيت واتبع الناظم هي باللزوم وابن قاسم في شرح الخلاصة، وإنما أوقع المصنف ومزاحم في تصير بالغالب لما قوله في الخلاصة وربما المشعرة بالمطية، وقد أسلفنا الجواب بأن ذلك لا يخرجها من اللزوم وإلا لما صح التعبير به، وأنت من ذلك قوله في التسهيل وتلزم اللام بعد ما فارقه أن حين ليست ما النافية ولم يكن بعد ما نفي انتهى على أن لا حاجة إلى قوله ولم يكن بعدها نفي فافهمه].

(8) البيت للطرماح بن حكيم في **ديوانه، ص٥١٢.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أو لفظية[1] بأن يكون بعدها نفي، نحو: " إن زيدٌ لن يقوم".

واختلف في هذه اللام، هل هي لام الابتداء، أو لام أخرى اجتلبت للفرق؟ مذهب الأخفش الصغير[2] وجماعة الأوّلُ، وهو ظاهر كلام سيبويه[3]، واختاره ابن مالك[4] والمصنف. وذهب الفارسي والشَّلَوْبين[5] إلى الثاني، واختاره ابن أبي الربيع.

قيل: ويظهر أثر الخلاف **٢٦** في مسألة جرت بين ابن أبي العافية[6] وابن الأخضر[7]، وهي ما في الحديث الصحيح في البخاري وغيره من حديث أسماء[8] مرفوعا: " إنكم تفتنون في قبوركم مثل ــ أو قريبا من ــ فتنة الدجّال، فيقال: ما عِلْمُك بهذا الرجل؟ فأما المؤمن أو الموقن فيقول: هو محمد هو رسول الله جاءنا بالبيّنات والهدى، فأجبناه واتّبعناه، هو محمد. فيقال: نم صالحا، قد علمنا إنْ كنت **لَموقنا به**[9] " الحديث.

فمن جعلها لامَ الابتداء في "إن كنت لموقنًا" كسر "أن" وهو جواب ابن الأخضر. ومن جعلها لاما أخرى فتح، وهو جواب ابن أبي العافية[10].

---

(١) المقصود القرينة اللفظية.

(٢) الأخفش الصغير هو علي بن سليمان البغدادي، توفي سنة (٣١٥هـ). (انظر: **شذرات الذهب: ٢/ ٢٧٠**).

(٣) انظر: **الكتاب: ١٣٩/٢**.

(٤) انظر: **المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٢٦/١**.

(٥) انظر: **الجنى الداني: ص١٣٤**.

(٦) محمد بن أبي العافية النحوي المقري الاشبيلي الإمام بجامع اشبيلية، أبو عبد الله ، أخذ عن أبي الحجاج العلم والأدب وغيره، كان من أهل المعرفة والأدب، توفي سنة (٥٠٩هـ)، وقد ذُكِر في باب الكُنى وقيل هناك ابن العافية.(انظر: **أنباه الرواة : ٣/ ٧٣ و٤/ ١٩٥**).

(٧) أبو الحسن، علي بن عبد الرحمن الاشبيلي، كان أكثر أخذه عن أبي الحجاج الأعلم وسمع من الحافظ أبي علي الغساني، توفي سنة(٥١٤هـ).(انظر: **بغية الوعاة: ٢/ ١٩٢**).

(٨) هي أسماء بنت أبي بكر.

(٩) **صحيح البخاري: ٧٩/١(الوضوء، باب ٣٦، حديث رقم ١٨٢)**.

(١٠) انظر: **الجنى الداني :٢٢٦-٢٢٥**.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قلت: لقائل أن يقول إذا فتحت "أن" فلا تلتبس بـ"إن" النافية، فلا حاجة لـلام فارقة، اللهم إلا أن يقال: إن الذي لم يجعلها لام ابتداء يقول: إنها لام اجْتُلِبَتْ للتأكيد مطلقا. فإن كان ثم إلباس بـ"إن" النافية حصل الفرق بها، وإلا كانت لمجرد التأكيد، فيسهل الأمر، والله أعلم.

الحكم الثاني[1]: أنه إذا وليها جملة فعلية، فالغالب أن يكون فعلُها ناسخا، نحو: ﴿ وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾[2] ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [3]، ويندر كونه غير ناسخ، نحو قوله [الكامل]:

شُلَّتْ يمينُك إن قتلتَ لمسلماً حلَّت عليكَ عقوبةُ المُتَعَمِّدِ [4]

---

[1] جاء في هامش المخطوطة: [أطلق في المتن قوله: ويغلب كون الفعل ناسخا، يشمل الماضي والمضارع في المحترز به والمحترز عنه، أي فالغالب كونه ناسخا ماضيا كان أو مضارعا، العلة كونه غير ناسخ ماضيا أو مضارعا، وهو ظاهر خلاف قوله في الخلاصة. والفعل إن لم يك ناسخا فلا تلغيه غالبا، لكنه في التوضيح قسم الغالب إلى كثير، وأكثر منه، وغير الغالب إلى نادر، وأندر منه لغالب، وإن ولي المخففة فعل ينزلونه مضارعا ناسخا نحو: ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾،وأكثر منه كونه ماضيا ناسخا نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾، ﴿ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ وندر قوله: ماضيا غير ناسخ لقوله:

شَلَّتْ يمينُك إن قتلتَ لمسلماً حلَّت عليكَ عقوبةُ المُتَعَمِّدِ

ولا يقاس عليه نحو: إن قام لأنا وإن قيل لأنت، خلافا للأخفش والكوفيين وأندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا كقولهم "أن يزينك" وقال في التسهيل: ولا تليها غالبا من الأفعال إلا ماض ناسخ، ومشى عليه في شرح الخلاصة، فجعل الماضي الناسخ غالبا والمضارع الناسخ، نحو:"وإن يكاد"، والماضي غير الناسخ، نحو: " لأن قبلت قليلا"، وأقل منه"أن يزينك"، قلت: وطريق الجمع بين علة المقالات؛ أنها أمور نسبية وإطلاقات اعتبارية أن يكون المثنى الداخل على إلا بالنسبة إلى ما قوله كثير بالنسبة إلى ما تحته إذا علمت ذلك، فشيخنا مشى على عبارة التوضيح؛ لأنه أبدل لفظه كثير بالغالب، وأسقط لفظه مضارعا قيل ناسخا، ولفظه ماضيا قيل غير ناسخ، وحمله قوله: وأكثر منه إلى آخره، لا جزم بـ (لم) تهب على شمايل كلامه في رياض التحقيق نسمات القبول، ولا سقيت دوحة أفكاره، يعيين الأمعان، فكاد أن يعتري نضارتها ذبول].

[2] سورة القلم: آية ٥١.

[3] سورة الشعراء: آية ١٨٦.

[4] البيت لعاتكة بنت زيد بن عمر، في **معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد (٧٩٦) برواية:**
"هَبَلتك أمك إن قتلت لمسلما حلّت عليك عقوبة المتعمّدِ"

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأندرُ منه أن يكون غير ناسخ، وغير ماض، نحو:" إن يزينك لنفسك، وإن يشينُك لَهِيَهْ"[1]، ولهذا قال ابن مالك: انه يقاس على قوله "شلَّت يمينُك" وفاقا للأخفش والكوفيين[2]، وبه قرأ ابن مسعود[3] ﴿ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾[4].

وأما "أنْ" المفتوحة، فإذا خُفِّفت لم تُلغَ كما تُلغى المكسورة، بل تكون عاملةً لبقاء اختصاصها، بخلاف المكسورة. إلا أنه يجب فيها أمران:

أحدهما: كون اسمها[5] ضميرا مستترا، لا يبرز إلا ضرورة، كقوله [الطويل]:

فلو أنْكِ في يوم الرخاءِ سألتني فِراقك لم أبخل، وأنتِ صديقُ[6]

وإذا كان اسمها ضميرا مستترا، فهل يلزم أن٢٧ يكون ضمير الشأن، أو لا؟ الأصح الثاني، فقد قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾ [7] التقدير: أنك...[8].

الثاني: أن خبرها لا بد أن يكون جملة، فإن كانت اسميه جاز بلا شرط كقوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[9] .

---

(١) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٢٨/١، وفي المغني: ٢١/١؛ وشرح ابن عقيل: ٣٢٦/١).
(٢) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٢٧/١.
(٣) معجم القراءات القرآنية: ٣٢٦/٣.
(٤) سورة الإسراء: آية ٥٢.
(٥) في نسخة "ط" وردت (اسمه).
(٦) البيت في معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد (١٧٧٢)؛ البيت من شواهد الجنى الداني: ص ٢١٨؛ وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٢٨.
(٧) سورة الصافات: آية ١٠٤.
(٨) انظر: الكتاب: ٣/ ١٦٣
(٩) سورة يونس: آية ١٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وإن كانت فعليه اشترط أن يكون فعلها دعائيا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾ [1] على قراءة من خفّف وكسر ضاد غضب[2] ، أو جامدا نحو: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [3] ونحو: ﴿ وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ [4] ، أو مفصولا بأحد أمور:

أحدها: بحرف تنفيس، نحو: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ﴾ [5] .

والثاني: بحرف نفي، نحو : ﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ ﴾ [6] .

والثالث: بأداة شرط، نحو: ﴿ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ ﴾ [7].

والرابع: بـــ"قد" نحو: ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [8] .

---

(1) سورة النور: آية ٩.
(2) **معاني القراءات: ٢٠٢/٢.**
(3) سورة النجم: آية ٣٩.
(4) سورة الأعراف: آية ١٨٥.
(5) سورة المزمل: آية ٢٠.
(6) سورة المزمل: آية ٢٠.
(7) سورة النساء: آية ١٤٠.
(8) سورة المائدة: آية ١١٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والخامس بـ"لو" نحو: ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ ﴾ [1] وإنما ذكرها الشيخ[2]، وإن كانت داخله في قوله "أو شرط"؛ لأنها قلّ من ذكرها من النحاة من الفواصل، فأراد أن يصرّح بها لذلك.

وأما "كأن" فكل ما وجب لـ"أنّ" المفتوحة فإنّه غالب فيها. فيكون اسمها ضميرا مستترا، إما ضمير شأن، كقوله [الهزج]:

وصدرٍ مشرق النحر كأن ثدياه حُقّان[3]

---

(1) سورة سبأ: آية ١٢.

(2) جاء في هامش المخطوطة: [قوله في المتن: أو مفصولا يقتضي أن يكون الفصل واجبا لعطفه على الواجب في قوله: ويجب إسناد اسم أن، وليس كذلك بل هو غالب لا واجب كما صرح ابن قاسم. وقال في الخلاصة: لا حسن الفصل، فاقتضى أن يكون تركه حسنا أيضا، وقال: هو في التوضيح أنه نادر، وأنشد عليه قوله:

علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن تبالوا بأعظم نؤل

وأنشد ابن الناظم وقال أنشده الفراء المقسم بن معن قاضي الكوفة:

أني زعيم يا نويقة من الرزاح
ونجوت من عرض المنون من الغدوي الزواح
إن تبطين بلا قوم يراقون من الطلاح

الرزاح بالضم: سَقَطٌ من الإعياء هُزالاً، والعرض ما يعرض للإنسان من مرض ونحوه والمنون المنية، والطلاح بالكسر جمع طلح أي نخر عظام من نخر العظاه بكسر العين المهملة وبالهاء المحضة].

(3) البيت في **معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد (٣٠١٠)، وهو لعلباء بن أرقم، كما في الأصمعيات: ص١٥٧ ــ وعلباء بن أرقم، شاعر جاهلي كان معاصرا للنعمان بن المنذر ــ ؛ والبيت من شواهد الكتاب: ١٢/ ١٣٥، والجنى الداني: ص٥٧٥، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/٣٣٢؛ شرح ابن عقيل: ١/٣٣٤.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أو غير ضمير شأن، كقوله [الطويل]:

فَيومًا تُوافينا بِوَجهِ مُقَسَّمٍ[1] كَأَنَّ ظَبيَةً تَعطو إِلى ناضِرِ السَلَم [2]

على رواية الرفع في ظبية[3].

فظاهر كلام الشيخ أن إهمالها جائز؛ لأنه جعل[4] كل ما وجب لـ"أن" غالبا في "كأن"، وهو ما صرح به الزمخشري في المفصل، من أنه يجوز إعمالها وإلغاؤها [5]. لكن الجمهور على أنها لا تهمل، وأول بعضهم كلام الزمخشري بأن مراده بالإلغاء أنها تعمل في ضمير الشأن، وفيه نظر.

ثم الأغلب في خبرها أن يكون جملة، وقد يكون مفردا كقوله[الرجز]:

كَأَنْ وريديه رِشَاءُ خَلَبْ[6][7]

وقوله "كأن ظبية" ٢٨على رواية الرفع كما سبق الرفع؛ **أي: كأنه، فحذف الاسم وروي بالنصب على حذف الخبر**؛ أي: كأن مكانها ظبية.

---

(1) جاء في هامش المخطوطة: [مقسم أي محسن من القسام، وهو الحسن قال العجاج:

ورب هذا الأمر المقسم

يعني: أخر قدمي إبراهيم عليه السلام].

(2) البيت في **معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد (٢٨٣٥) وهو منسوب لباعث بن صريم الشكري ولأرقم بن علباء البشكري ولكعب بن أرقم ولزيد بن أرقم ولراشد بن شهاب؛ والبيت من شواهد الكتاب: ١٣٤/٢ ، والكامل: ٨٢/١؛ ونسبه صاحب شرح شواهد الكشاف: ص ١٩٩ للباعث بن صريم اليشكري.**

(3) انظر: **الكامل: ١/ ٨٠؛ وخزانة الأدب: ٨/ ٤٨٩.**

(4) في نسخة "ط"سقطت كلمة(جعل).

(5) انظر: **المفصل: ص٤١٩-٤٢٠.**

(6) في نسخة "ق" ورد في الحاشية (أوله: ومعتدٍ قطٍ غليظ القلب كأن لموبعده غادرته مُجدّلاً كالكلب)

(7) الرجز في **معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد (٣٢٥١)؛ والرجز من شواهد الكتاب: ١٦٤/٣؛ والجنى الداني: ص٥٧٦.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

ويروى بالخفض على أنّ "أنْ" زائدة، والأصل: كظبيةٍ.

وقوله:" إلا أن الفعل بعدها دائما خبري[1]"[2] معناه أن "كأن" وافقت "أن" فيما سبق، إلا أنها تخالفها من هذين الوجهين:

أحدهما: أن اسمها إذا كانت جملة فعلية، فلا تكون دعائية، بل خبرية.

الثاني: أن الفاصل هنا ليس إلا أحد أمرين: أحدهما: "لم" نحو قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾[3]، وثانيهما: (قد) نحو قوله[الخفيف]:

لا يهولنَّك اصطلاءُ لظى الحرب فمحذورها كأن قد ألمّا[4]

قوله في نواصب الفعل المضارع في تقدير "أنْ" بعد ثلاثة من حروف الجر: واللام التعليلية مع المجرّد من "لا" نحو: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾[5] [6] بخلاف ﴿لِّئَلا يَعْلَمَ﴾[7][8].

أقول: لم يتعرّض في "الشرح" لتقييد اللام التعليلية بتجرّد الفعل الداخلة عليه من "لا"، بل ذكر تقدير[9] "أنْ" بعد اللام في غير الموضعين المذكورين **في المتن، وهما: التعليلية** والجحودية، فذكر تقديرها بعد لام العاقبة واللام المؤكدة.

---

(1) جاء في هامش المخطوطة: [لعلة خبرها].
(2) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٣٠٣.**
(3) سورة يونس: آية ٢٤.
(4) لم اهتد إلى قائله، البيت في **معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد (٢٥٧٠)؛ والبيت من شواهد المساعد على تسهيل الفوائد:١/٣٣٢؛ وأوضح المسالك: ١/٢٧٢.**
(5) سورة الفتح: آية ٢.
(6) في نسخة "ق" وردت (ليغفر الله لك).
(7) سورة الحديد: آية ٢٩.
(8) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٢١٤-٢١٥.**
(9) في نسخة "ق" (تقدم).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فأما تقييد اللام التعليلية بذلك، فالمراد أنه إذا اقترَنَ بدخول لام التعليل "لا" تعيّن الإظهار[١]، ولا يجوز الحذف[٢] نحو:" جئت لئلا تغضب" قال الله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[٣].

وأما ما زاده من لام العاقبة والمؤكدة فهو على طريقة من أثبتهما، وغاير بينها وبين لام التعليل، وهي لام "كي". وأما من أدخلها في لام "كي" فهو مستغنٍ بها.

فمن أثبت لام العاقبة: الأخفش والكوفيون، وتبعهم ابن مالك في التسهيل. وجمهور البصريين يردّون ما أوهم ذلك إلى لام "كي". وكذلك المختار أيضا في اللام المؤكدة أنها راجعة إلى لام (كي)، ولهذا قال الفراء: العرب تجعل لام "كي" في موضع "أن" ٢٩ في "أردت وأمرت" ونحوهما[٤].

قوله في الإضافة: بمعنى "مِن"، نحو: "خاتم حديدٍ"، ويجوز فيه نصب الثاني وإتباعه الأول[٥].

أقول: إذا كانت الإضافة على معنى "مِن" نحو "خاتم حديدٍ" و"باب ساجٍ" و"جُبة خزٍّ" جاز لك مع الإضافة وجهان آخران:

أحدهما: نصب الجزء الثاني مع تنوين الأول، فتقول:" عندي خاتم حديدا" ونصبه حينئذ عند المبرّد[٦] وجَمْعٍ على التمييز، واختاره في "التسهيل"، وقال سيبويه: نصبه على الحال[٧]. وقد

---

(١) جاء في هامش المخطوطة: [إنما تعين الإظهار؛ فرارا من الثقل باجتماع المثلين].

(٢) انظر: **الجنى الداني: ص١١٦.**

(٣) سورة الحديد: آية ٢٩.

(٤) **معاني القرآن: ١/ ٢٦٢.**

(٥) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٣٤٢.**

(٦) انظر: **المقتضب: ١/١٨٩.**

(٧) انظر: **الكتاب: ١/٣٩٦.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذكر المُصَنِفْ المسألة[1] في باب التمييز، وشرحها هناك مقتصرا **على التمييز؛ لأنه الراجح عند المتأخرين، وكأنه استغنى بذلك على شرحها هنا**[2].

والوجه الثاني: أن ترفعه، إما صفة بتأويله بمشتق؛ أي خاتم مصنوع من حديد، وإما بدلاً أو بيانا. وكان المصنّف استغنى عن شرح هذا الوجه أيضا بقوله في "الشرح": إن ضابط الذي بمعنى "مِن" صلاحيته الإخبار به عنه، نحو "هذا خاتم حديدٍ"، فإن مقصوده الإخبار المعنوي، وهو حمل[3] عليه، نعتا كان، أو خبرا، أو نحو ذلك بدليل المثال. فإنك إذا أعربت "هذا" مبتدأ، كان الخبر "خاتم"، و"حديد" إما صفة، أو بدل، أو بيان. ولا يصحُّ أن يكون "خاتم" تابعا لهذا إلا على عطف البيان؛ لأن شرطه التطابق تعريفا، أو تنكيرا، أو على البدلية لعدم صلاحية حلوله محله؛ لأنه يكون ابتداء بنكرة بلا مسوغ. اللهم إلا أن يقال كونه بدلا من المعرفة، يكفي ذلك في تسويغ الابتداء به لحصول الفائدة، ولكن لم يذكروه، فتأمل[4].

فإن قيل: فالشيخ في متن الشذور إنما مثّل بقولك: "خاتم حديد" فكيف يتصوّر الإتباع؟

قلت: مراده إذا تركب هذا اللفظ مع ما يصير به كلاما، سواء وقع فاعلاً أو مبتدأ أو خبرا.

فإن قيل: فما الأرجح من هذه الأوجه الثلاثة؟ **٣٠**

قلت: المصرح به في "التسهيل" وغيره، أن الأرجح هو الإضافة.

---

(1) في نسخة "ق" (المسئلة) .

(2) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٢٧٩-٢٨٠.**

(3) في نسخة "ق" (جملة).

(4) في نسخة "ق" (فليتأمل).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قوله في إعمال المصدر: وشرطه أن لا يُصغَّر، ولا يُحدّ، نحو" ضربة وضربتين وضربات"[1].

أقول: أما اشتراطه عدم التصغير، فلأنه إنما عمل حملاً على الفعل، وبالتصغير يبعد منه[2]. ولهذا شرط إلا ينعتَ قبل تمام عمله؛ لأنه أولى بالمنع من التصغير؛ لأن التصغير إنما هو وصف في المعنى.

وعللوا مسألة[3] الوصف بعلّة أخرى، وهو أن معمول المصدر مع المصدر بمنزلة الصلة مع الموصول، فلا يفصل بينهما بالنعت.

وأما كونه يعمل مضافا ومعرفا بـ"ال" مع كونهما[4] من خصائص الأسماء، فلذلك معانٍ أخر مبسوطة في المطولات.

وأما اشتراط كونه غير محدود، **فلأن الفعل لما كان يصدق على القليل والكثير، وكان المصدر محمولا** عليه، روعي في ذلك ألا يبعد عن قاعدة الفعل بالتحديد بوحدة أو تثنية أو جمع.

نعم ... ابن مالك لا يختار اشتراط عدم الجمعيّة، وإن وافق على اشتراط كونه غير محدود بالتاء، فصرّح في شرح[5]"التسهيل" بجواز عمل المصدر المجموع كقوله**[البسيط]:**

. ***قد جَرَّبوهُ فَما زادَت تَجارِبُهُم أبا قُدامَةَ إِلّا الحَزمَ وَالفَنَعا***[6][7]

---

(1) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٣٩٢.**

(2) في نسخة "ط" وردت (عنه).

(3) في نسخة "ق" (مسئلة)

(4) في نسخة "ط" وردت (كونها).

(5) في نسخة "ط" سقطت (شرح)

(6) جاء في حاشية المخطوط:[الفَنَع بفتح الفاء والنون وبالعين المهملة زيادة المال وكثرته، قال الزبرقان: أظِلٌ بيْتي أمْ حَسناءَ ناعمةٌ].
– والفنع في لسان العرب زيادة المال وكثرته ومال ذو فنع، وذو فَنَاءٍ على البدل أي كثير، والفَنَع أعرف وأكثر في كلامهم. انظر: **(لسان العرب: باب العين، ١٠/٣٣٤-٣٣٥).**

(7) البيت للأعشى ميمون بن قيس في **ديوانه: ص١٥٩.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فأما ما سُمع من عمل المصدر المحدود بالتاء فمحمول على الشذوذ[1] **[الطويل]:**

يُحـابي به الجَلْدَ الذي هو حـازمٌ بِضـربةِ كـفَيـه الملا[2] نفسَ رَاكـبِ[3]

وبقي على المصنف شروط أُخر لعمل المصدر لسنا بصدد ذكرها.

قوله في شروط صوغ التفضيل والتعجّب: متفاوت المعنى[4]:

أقول: معنى ذلك أنه مما يُشترط في صيغة التفضيل وصيغتي التعجب أن تكون مأخوذة من فعل قابل للتفاضل، فلا يصاغ من نحو" مات" و" فني" و "حدث"؛ لأنه لا مزيَّة لبعض فاعلية على بعضٍ.

وبقي على المصنّف: كونه متصرّفا كامل التصرُّف، فلا يُبنى ٣١ **من نحو" نعم" و"بئس" و"عسى" و" ليس"؛ لعدم التصرّف، ولا من نحو "يدع" و "يذر"؛ لعدم كمال تصرّفها، وغير ذلك من الشروط[5].**

---

(١) في نسخة "ق"(كقوله).

(٢) جاء في حاشية المخطوط :[الملأ بالفتح والقصر الصحراء، قال:

ألاغَنِّياني وارْقَعا الصَّوْتَ بالمَلا فإنَّ المَلا عِنْدي يَزيدُ المَدى بُعْدا

والبيت المستشهد به أنشده الفارسي في التذكرة، وهو في وصف مسافر معه ماء فيتيمم:

وأحي بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا

والشاهد فيه أنه نصب الملا يضربه كفيه، أما نفس راكب فمنصوب بـ"يحابي" ومعناه "يحيى الجلد" رفع بالفاعلية].

(٣) لم اهتد إلى قائله، والبيت في **معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد(٣١٥).**

(٤) **شرح شذور الذهب: ص٤٢٧.**

(٥) انظر: **أوضح المسالك: ٢/٢٨٠.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قوله في باب الاشتغال: فيما يجب نصبه كـ"إنْ" الشرطية و"هلّا" و"متى"[١].

أقول: لم يتعرّض في "الشرح" إلا لمثال "إن" الشرطية[٢]، فأما "هلّا" فأشار بها إلى أن أدوات التحضيض لا يليها إلا الفعل كـ"هَلاّ" و "ألا" و"لولا" و "لوما"، فنقول "هلّا زيدا أكرمته" بالنصب لا غير.

وأما "متى" فأشار بها إلى أن أدوات الاستفهام – غير الهمزة- أيضا مما تختص بالفعل نحو "متى زيدا ضربته"، و"هل زيدا رأيته". وإنما لم أحمل "متى" في كلامه على أعم من الشرط والاستفهام، إذا[٣] كلٌّ منهما لا يليه إلا الأفعال؛ لأنه قد سبقت إشاراته إلى أدوات الشرط بـ"إن"، وإنما استثنى ــ من أدوات الاستفهام- الهمزة؛ لأنه يغلب مجيء الفعل بعدها، ولا يجبُ، فيرجح[٤] النصب كما سيأتي.

وقوله فيما يترجح نصبه: إنْ تلا ما الفعل به أولى، كـ"الهمزة" و"ما" النافية[٥].

أقول: تعرض في "الشرح" لمثال الهمزة بقوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾ [٦]، ولم يتعرّض لـ"ما" النافية. والمراد أن أدوات النفي سوى "ما ولا وإن" تُرجحُ نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال، نحو" ما زيدًا رأيته"، و"لا أحدًا أهنته"، و"إن أحدًا أكرمته إلا باستحقاق".

---

(١) انظر: **شرح شذور الذهب: ص ٤٣٣.**

(٢) انظر: **شرح شذور الذهب: ص ٤٣٤.**

(٣) في نسخة "ق" (لذا).

(٤) في نسخة "ق"وردت(ورُجحَ).

(٥) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٤٣٣.**

(٦) سورة القمر: آية ٤٢٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقيل: ظاهر مذهب سيبويه في ذلك اختيار الرفع[1].

وقال ابن الباذش[2] وابن خروف: إنهما يستويان[3].

وقوله :أو عاطف على فعليّة غير مفصولة[4] بِـ"أمَّا"[5].

أقول: لم يتبين في "الشرح" التقييد بعدم الفصل بـ"أمّا"، واحترز بذلك من نحو" ضربت زيدا، وأما عمرو فأكرمتة" فلا أثر للعطف حينئذ مع الفصل بـ"أما"؛ لأنها من أدوات الصدور، فالكلام بعدها منقطع عمّا قبلها، فالرفع بعدها أرجح، ما لم يوجد مرجّح النصب، نحو" وأما زيدا فأكرمه". **٣٢**

قوله فيما يجب رفعه: وهذا خارج عن أصل الباب، ومثله ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[6] و"زيد ما أحسنه"[7].

أقول: أشار بقوله وهذا إلى قسم وجوب الرفع؛ أي: ليس من الاشتغال في شيء؛ لأن حقيقته أن يشتغل العامل بنصب ضمير السابق[8] أو مُلابسه عن نصب الاسم السابق. فأما إذا

---

(١) انظر: **الكتاب: ١/١٣٠.**

(٢) ابن الباذش هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي من كتبه" شرح كتاب سيبويه" و"شرح الأيضاح" توفي بغرناطة ٥٢٨هـ.(انظر: **الأعلام: ٤/ ٢٥٥).**

(٣) في نسخة "ق"(تستويان)

(٤) في نسخة "ق"(مقصورة).

(٥) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٤٣٣.**

(٦) سورة القمر: آية ٥٢.

(٧) **شرح شذور الذهب: ص٤٣٣.**

(٨) انظر: **أوضح المسالك: ٢/ ١١.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كان ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء فإنه يخرج عما[1] نحن فيه، وإدخال كثير من النحاة هذا القسم في الباب لتكميل التقسيم استطرادا.

ومعنى قوله:" ومثله[2] ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾[3] " عائد على ماله الصدر، فإن ماله الصدر إنما امتنع النصب قبله؛ لأنه لا يعمل ما بعده في ما قبله، وما لا يعمل لا يفسّر؛ لأن المفسّر في هذا الباب بدل من اللفظ بالمفسّر[4]. وكلّ شيء لا يصحّ أن يعمل ما بعده في ما يمتنع النصب فيه، نحو: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾؛ لأن "فعلوه" صفة، والصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسّر كما سبق، وكذا قرره الشيخ في "الشرح" أيضا[5].

وكذلك "زيد ما أحسنه" سمع فيه النصب؛ لأن معمول فعل التعجب لا يتقدم عليه، فلا يفسّر عاملا فيما قبله، كما قرره في "الشرح: أيضا[6].

قوله في التوكيد: ويؤكد بإعادة اللفظ أو مرادفه نحو: ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾ [7]و﴿ فِجَاجًا سُبُلًا ﴾[8]، ولا يعاد ضمير متصل ولا حرف جوابيّ إلا مع ما اتصل به[9].

أقول: التوكيد اللفظي إعادة اللفظ بعينه تقوية وتقريرا في السمع، إما لخوف نسيان، أو عدم إصغاء، أو نحو ذلك، أو إعادة اللفظ بمرادفه؛ لذلك فالأول: إما أن يكون في[10] مفرد

---

(١) في نسخة "ق" (عن).
(٢) في نسخة "ق" سقطت كلمة(مثله).
(٣) سورة القمر: آية ٥٢.
(٤) في نسخة "ق"(المُفَسّر)
(٥) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٤٣٣.**
(٦) انظر: **المرجع السابق: ص٤٣٣.**
(٧) سورة الفجر: آية ٢١.
(٨) سورة الأنبياء: آية ٣١.
(٩) نفسه: ص٤٣٥.
(١٠) في نسخة "ط" سقطت (في).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أو جملة؛ والأول: إما أن يكون في اسم، نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [1]،

وإمّا في فعل، نحو[الطويل]:

أتــاك أتــاك اللاحقــون احــبس احــبس[2]

ففي الأول: تأكيد فعل، والثاني: تأكيد جملة، وإمّا في حرف، نحو:" نَعَم نَعَم".

والثاني ٣٣ من القسم الأول: التوكيد في الجملة كقوله ــ ﷺ ــ :" لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا وَاللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا"[3] وقول الشاعر[الهزج]:

أَيــا مــن لَــسْتُ أقــلاه ولا فــي البعــد انــساه

لــك الله علــى ذاك لــك الله لــك الله[4]

القسم الثاني من التوكيد اللفظي: التوكيد الملفوف، نحو قولــه تعــالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا﴾[5]، فإن الفجاج في اللغة هي الطرق الواسعة بين الجبال، وهي معنى السبل؛ لأن السبل هي الطرق، وكقولك" أنت بالخير حقيقٌ وقَمِنٌ"؛ فإن معنى "حقيق" هو معنى "قَمِن".

وقوله:" ولا يعاد ضمير متصل؛ أي من أحكام التوكيد اللفظي أن لا يعاد متــصلا إلا بما اتصل به، نحو:" عجبت منك منكَ"، و"مررت بك بكَ". وأن لا يعاد حرف[6] مــن غيــر

---

(1) سورة الفجر: آية ٢١.

(2) البيت في **معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد (١٤٣٥)؛ وصدره:**

"فأين إلى أين النجاءُ ببغلتي"

البيت من شواهد شرح ابن عقيل: ٢١٤/٢، والخصائص: ١٠٣/٣.

(3) انظر: في **سنن أبي داود: ص٣٦٥ (كتاب الأيمان، باب ١٧، حديث رقم ٣٢٨٥).**

(4) لم اهتدِ إلى قائلهما، والبيتان في **معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد(٣١٠٢).**

(5) سورة الأنبياء: آية ٣١.

(6) في نسخة "ط" وردت (الحرف).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

حروف الجواب إلا بإعادة ما اتصل به نحو:" إنّ زيدًا إنّ زيدًا قائم" أو بمرادفه نحو:" إنّ زيدا[1] إنه قائم"؛ لأنه كالجزء من مصحوبه.

فأما حروف الجواب كـ"نعم" و"بَلى"، فلا يشترط فيها ذلك، إلا أن الأولى أن يؤكد الحرف بمرادف، نحو:" نعم أجل"، أو"أجل نعم". وربما أعيد الحرف غير الجواب بدون ما اتصل به شذوذا كقوله [الوافر]:

فلا واللهِ لا يُلفَى لِما بي ... ولا لِلِما بِهِمْ أبدا دواء[2]

قوله في باب عطف البيان: ويمتنع في "مقام إبراهيم" و"يا سعيد كُرْزٌ" و" قرأه قالون عيسى"[3].

أقول: أي يمتنع عطف البيان دون البدل في هذه الصور الثلاث، لكنه ذكر في "الشرح" المسألة[4] الثانية والثالثة دون الأولى، وهي قوله تعالى: ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾[5]، فلا يجوز أن يكون "مقامُ إبراهيمَ" عطف بيان من "آياتٌ" خلافا لما قاله الزمخشري؛ لأن شرطه التطابق في التعريف والتنكير، و"آيات" نكرة، و "مقام إبراهيم" معرفة. وقال الشيخ في "التوضيح":٣٤ **إنّ الزمخشري مخالفٌ في ذلك لإجماعهم**[6].

---

(١) في نسخة "ط" وردت (زيد).

(٢) البيت في **معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد (٧)؛ وينسبه صاحب خزانة الأدب:٢/ ٢٧١ إلى مسلم بن معبد الوالبي؛ والبيت من شواهد الخصائص: ٢/ ٢٨٢؛ والجنى الداني: ص٨٠-٣٤٤ ؛ وأوضح المسالك: ٣/٢٩.**

(٣) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٤٤١.**

(٤) في نسخة "ق"(المسئلة)

(٥) سورة آل عمران: آية ٩٧.

(٦) **أوضح المسالك: ٣/ ٣٣-٣٤.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قوله في البدل: والأحسن أن يعطف هذه الثلاثة بـ "بل"[1].

أقول: وأشار إلى الثلاثة الأخيرة، وهي بدل الإضراب، والنسيان، والغلط. فتقول: "جأني زيد بل عمرو" ثم إن كان قصد الأول ثم بدا له غيره فقصد الثاني كان إضرابا وبداء، وإن لم يقصده، بل سبق لسانه إليه فهو الغلط، وإن قصد ثم تبيّن له فساد ذلك القصد كان نسيانا، كما قرّره في "الشرح"[2]، وإنما جاز ذلك؛ لأن "بل" تؤدي المعاني الثلاثة.

قوله في تابع المنادي: وإلا التابع المضاف المجرد من "أل"[3].

أقول: لم يشرح قيد التجرد من "أل"، فالاحتراز به عن نحو" يا زيد الحسن الوجه" بالإضافة، فإنه يجوز في "الحسن" الوجهان:

النصب على مراعاة المحلّ، وهو الأصل.

والضم مراعاة للفظ[4] واعتبارا بالصورة، وإلا فحركة البناء لا تُتَبع باعتبارها، ولا التفات إلى الإضافة هنا لكونها لفظية غير محضةٍ، فأشبه "الحَسَنَ" حينئذ بالمفرد[5][6].

---

(1) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٤٤٥-٤٤٦.**

(2) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٤٤٦-٤٤٧.**

(3) انظر: نفسه: ص٤٤٥.

(4) في نسخة "ق"(اللفظ).

(5) في نسخة "ق"(المفرد).

(6) في نسخة "ق" ورد (والله أعلم . والحمد لله رب العالمين وصل الله على محمد وآله وصحبه وسلم .....علقت في سابع عشر ذي القعدة .....متع الله بها صاحبها ونعم كاتبها وجميع المسلمين.....).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

هذا تمام ما قصدناه، والحمد لله أولا وآخرا، وصلاته وسلامه على نبينا محمد وآلــه وصحبه والتابعين.

قال المصنف فسح الله في أجله وكان تمام تبييضه في ليلة يسفر صباحها عن العاشر من شهر جمادى الأول سنة خمس وتسعين وسبعمائة.

تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وذلك في سابع شهر ربيع الآخر سنة اثنين وعشرين وثمانمائة، على يد الفقير إلى رحمة ربه

محمد حسن علي النواجي غفر الله له

ولوالديه ولجميع المسلمين

وحسبي الله ونعم

الوكيل ٣٥

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

دراسة المخطوط

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- دراسة المخطوط:

- أهمية المخطوط وما تضيفه على الدراسات السابقة:

كتاب شرح الصدور بزوائد الشذور لمحمد بن عبد الدايم البِرْماوي، هو رسالة صغيرة في النحو، تناول فيها المؤلف بعض المسائل النحوية التي لم يشرحها ابن هشام، ولم يوضحها؛ لذا يُعَدُّ بمثابة استدراك على شرح الشذور لابن هشام.

وتأتي أهمية المخطوط فيما يضيفه من نواقص على شرح ابن هشام، وشرح ما غمُض من مسائل، وتوضيح ما أُبهِم منها.

وقد حاول البِرْماوي أن يكون فيه معلّما قبل أن يكون مؤلفا؛ لأنه ذكر المسألة كما هي عند ابن هشام، ثم بدأ بشرحها وتوضيحها بعد أن بيّن جوانب النقص عند ابن هشام، وما فاته من جوانب المسألة.

ولم يخلُ المخطوط من إشارات البِرْماوي إلى آراء بعض النحاة في بعض المسائل، ويتّضح من المخطوط القرابة المنهجية بينه وبين شرح الشذور؛ وهذا عائد إلى أنّ البِرْماوي قد اختطّ لنفسه منهج ابن هشام، فسار عليه لسهولته ووضوحه، ولأنّ مادة كتابه مستمدَّة من كتاب ابن هشام، فلم يخرج من بعض المسائل التي طرحها ابن هشام، فجاء شرح البِرْماوي فيها موسّعا، يشرح ما سها ابن هشام عن شرحه، ويبين ما غمُض من مسائل.

وتُعدّ مادة المخطوط، استدراكا وتعقيبا على مسائل ابن هشام في شرح شذوره، إضافة للدراسات النحويّة من حيث: هي شرح لما أُبهِم من مسائل أوردها ابن هشام في شرحه، وتوضيح لبعض الشواهد الشعرية والقرآنية التي أوردها ابن هشام، أو وَردتْ عند البِرْماوي ولم يذكرها ابن هشام، إضافة إلى ذكر آراء بعض النحاة في بعض المسائل التي وردت عند ابن هشام، وتناولها البِرْماوي موضحا وجهة نظر بعض علماء اللغة فيها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فكتاب "شرح الصدور" يمثل سفرا جديدا يضاف إلى ما كُتب من شروحات على كتاب "شرح شذور الذهب".

- **طريقة البِرْماوي في التعامل مع القضايا النحوية الواردة فيه:**

استدرك البِرْماوي في شرح الصدور على ابن هشام ما فاته في شرح الشذور، ويقوم منهج البِرْماوي على عرض رأي ابن هشام مبينا وجه القصور عنده، ومن ثم بيان آراء النحاة في المسألة، وتعليلها، ومناقشتها، وكان البِرْماوي في أكثر المسائل التي عرضها يناقش آراء النحاة، البصريين والكوفيين، ويذكر مدى موافقة ابن هشام آراءهم ومخالفته لها، والبِرْماوي بمناقشته آراء النحاة. بنسب الآراء لأصحابها، وهذا دليل على اطلاعه على مصنفات النحاة ومعرفته بآرائهم؛ وفيما يلي عرض للمسائل التي تناولها البِرْماوي في شرح الصدور لبيان منهجه في عرضها:

المسألة الأولى: فيما يقبل تاء التأنيث الساكنة:

استدرك البِرْماوي على ابن هشام عدم تعرضه لـ(بِئس) في شرحه، وأنه اكتفى بأن قال:" الفعل إما ماض، وهو ما يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامت، ومنه نِعم وبِئس وعسى وليس"[1]؛ فقد ذكرها فقط دون شرحها كما شرح نِعم؛ ثم أخذ البِرْماوي على ابن هشام أنه ذكر شاهدا على اسمية (نِعم) وعدم ذكره في (بِئس).

فقد قال كل من سيبويه والمبرد عن (نِعم وبِئس):" اعلم أن نِعم وبِئس كان أصلهما نِعم وبِئس، إلا أنه ما كان ثانيه حرفا من حروف الحلق مما هو على فعل جازت فيه أربعة أوجه اسماً كان أو فعلاً. وذلك قولك: نِعم وبِئس على التمام وفخذ، ويجوز أن تكسر الأول لكسرة الثاني فتقول: نِعم وبِئس وفخذ. ويجوز الإسكان، كما تسكن المضمومات والمكسورات؛ إذ كن

---

(1) شرح شذور الذهب: ص١٥٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

غير أول. يقول من قولك فخذ: فخذ، وعلم: علم ومن نِعم: نِعم ومن قولك: فخذ فخذ، ونِعم وبِئس... وأما نِعم وبِئس فلا يقعان إلا على مضمر يفسره ما بعده والتفسير لازم. أو على معرفة بالألف واللام على معنى الجنس، ثم يذكر بعدها المحمود والمذموم. فأما ما كان معرفةً بالألف واللام فنحو قولك: نِعم الرجل زيدٌ، وبِئس الرجل عبد الله، ونِعم الدار دارك. وإن شئت قلت: نِعمت الدار. لما أذكره لك إن شاء الله، وبِئست الدابة دابتك. و أما قولك: الرجل، والدابة، والدار. فمرتفعات بنِعم وبِئس؛ لأنهما فعلان يرتفع بهما فاعلاهما... قولك: نِعمت وبِئست إذا عنيت المؤنث؛ فلأنهما فعلان لم يخرجا من باب الأفعال إلى التسمية"[1].

اختلف النحويون في أن نِعم وبِئس اسمان أو فعلان؛ إذ ذهب البصريون والكسائي إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وذهب الكوفيون ــ ومنهم الفراء ــ إلى أنهما اسمان [2].

وذكر ابن عصفور طريقة أخرى لتحرير الخلاف بين العلماء، فقال: لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أنهما فعلان كما كانا قبل الإسناد، والاسم المحلى بأل أو المضاف إلى المحلى بأل الواقع بعد أحدهما فاعل، فنِعم الرجل: جملة فعلية، وكذلك: بِئس الرجل[3]. وذهب الكسائي إلى أن قولك: (نِعم الرجل)، ومثله قولك: (بِئس الرجل) اسمان محكيان صارا اسما واحدا بمنزلة قولك: (تأبط شرا) فقولك: (نِعم الرجل) قد صار اسم جنس واحد في قوة قولك الممدوح، وقولك:(بِئس الرجل) قد صار اسم جنس واحد بمنزلة قولك: (المذموم). وذهب الفراء إلى أن الأصل في قولك: (نِعم الرجل زيد): رجل نِعم الرجل زيد، والأصل في قولك: (بِئس الرجل عمرو): رجل بِئس الرجل

---

(1) انظر: **الكتاب: ٨٩/١-٩٠؛ والمقتضب: ٩٠/١؛ وأسرار العربية: ص٤٩-٥١.**

(2) انظر: **شرح ابن عقيل: ١٢٤/٣؛ وأسرار العربية: ص٤٩-٥١٢؛ وأوضح المسالك: ٢٧٠/٣-٢٧١، وشرح جمل الزجاجي: ٥٩٨/٢-٥٩٩.**

(3) انظر: **شرح جمل الزجاجي: ٥٩٨/٢-٥٩٩.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عمرو، وحذف الموصوف ــ وهو رجل ــ وأقيمت الصفة مقامه، وهي جملة (نِعم الرجل) أو جملة (بِئس الرجل) فأخذت الصفة مقام الموصوف وأعربت الإعراب الذي كان للموصوف، ومذهب الفراء هذا قريب من مذهب الكسائي؛ لأن كل منهما جعل ما كان جملة ــ وهو نِعم وفاعله أو بِئس وفاعله ــ اسما واحدا[1].

وأوافق الأنباري وابن هشام في أن ما ذهب إليه البصريون هو الصحيح؛ لأن ما استدل به الكوفيون فاسد؛ إذ إن قولهم أنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما فاسد؛ لأن حرف الجر إنما دخل عليهما على تقدير الحكاية. وأما قولهم: إن العرب تقول: يا نِعم المولى ويا نِعم النصير. وإن النداء من خصائص الأسماء، فنقول: المقصود بالنداء محذوف للعلم به، والتقدير فيه يا الله نِعم المولى ونِعم النصير أنت. وأما قولهم: إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما، ولا يجوز تصرفهما، فنقول: إنما امتنعا من اقتران الزمان الماضي والمستقبل بهما وسُلبا التصرف؛ لأن نِعم موضوعة لغاية المدح، وبِئس موضوعة لغاية الذم، فجعل دلالتهما على الزمان مقصورة على الآن؛ لأنك إنما تمدح أو تذم بما هو موجود في الممدوح أو المذموم لا بما كان، فزال ولا بما سيكون في المستقبل[2].

المسألة الثانية: في تعريف الكلام:

شرح البِرْماوي قول ابن هشام عند تعريفه الكلام بـ(أنه مقصود)، مبينا الغرض بهذا القيد، وهو أمر لم يذكره ابن هشام في شرح الشذور.

قال: الغرض بهذا القيد "مقصود"؛ إخراج ما ينطق به الساهي والنائم والطيور. وذكر أن الكلام لدى النحاة عبارة عما اجتمع فيه أمران، هما: اللفظ والإفادة، وذكر البِرْماوي أن

---

(1) أوضح المسالك: ٣/٢٧٠-٢٧١(الهامش).

(2) انظر: أسرار العربية: ص٥٢؛ وأوضح المسالك: ٣/٢٧١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

اشتراط القصد شهير عند أبي حيان في الارتشاف مُبَيّنًا رأي ابن هشام، وهو عدم اشتراط القصد؛ لأن الإفادة تتضمن القصد؛ إذ قال:" أنه قول دال على نسبة إسنادية مقصودة لذاتها"[1]، بينما قال ابن مالك في شرح التسهيل: الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقا وتقديرا، أو منويّ معه كذلك، وهي اسم وفعل وحرف[2].

فالكلام – في اصطلاح النحويين – عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة. والمرادُ باللفظ الصوتُ المشتمل على بعض الحروف تحقيقا أو تقديرا. والمرادُ بالمفيد ما دَلَّ على مَعْنىً يحسُنُ السكُوتُ عليه[3].

والكَلِمِ: اسمُ جِنْسٍ جمَعْيٌ وَاحِدُه كَلِمَة وهي: الاسم والفعل والحرف، ومعنى كونه اسمَ جنسٍ جَمْعي أنه يدل على جماعَة، وإذا زِيدَ على لفظه تاء التأنيث فقيل: (كلمةٌ) نَقَصَ مَعناه وصار دالاً على الواحد ونظيرُهُ: لَبِنٌ ولَبِنةٌ، وَنَبْقٌ وَنَبْقَةٌ.

وقد تبين – بما ذكرناه في تفسير الكلام: من أن شَرْطَه الإفادة، وأنه من كلمتين وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة – أن بين الكلام وَالكَلِم عمومًا وخصوصًا من وَجْهٍ، فالكلم أعَمُّ من جِهَةِ المعنى لانطلاقه على المفيد وغيره، وَأَخَصُّ من جهة اللفظ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين، فنحو: "زيد قام أبوه" كلام لوجود الفائدة، وكَلِمٍ؛ لوجود الثلاثة بل الأربعة و(قام زيد) كلام لا كَلِم. و(إنْ قامَ زيد) بالعكس[4].

---

(1) ارتشاف الضرب: ٨٣١/٢.

(2) تسهيل الفواشد وتكميل المقاصد: ٤/١.

(3) انظر: شرح ابن عقيل: ١٤/١؛ وأوضح المسالك: ١١/١؛ وشرح شذور الذهب: ٥٠-٥١.

(4) أوضح المسالك: ١٢/١-١٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى ابن جني أن الكلام هو كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاءِ وعاءِ في الأصوات وأف، فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام. وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً. فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها، من نحو صهٍ، وإيهٍ. والناقص ما كان بضد ذلك، نحو: زيد، ومحمد، وإن، وكان أخوك، إذا كانت الزمانية لا الحدثية. فكل كلام قول، وليس كل قول كلاما[1].

ومن أدل الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا: القرآن كلام الله، ولا يقال: القرآن قول الله، وذلك أن هذا موضع ضيق متحجر، لا يمكن تحريفه، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه. فعبر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتا تامة مفيدة، وعدل به عن القول الذي قد يكون أصواتا غير مفيدة، وآراء معتقدة[2]. قال سيبويه: "واعلم أن "قُلت" في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولاً "[3]. ففرق بين الكلام والقول كما ترى. نِعم وأخرج الكلام هنا مخرج ما قد استقر في النفوس، وزالت عنه عوارض الشكوك. ثم قال في التمثيل: " نحو قلت زيد منطلق، ألا ترى أنه يحسن أن تقول: زيد منطلق"[4] فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه، مستقلاً بمعناه، وأن القول عنده بخلاف ذلك؛ إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها، الغانية عن

---

(1) الخصائص: ١/٤.

(2) الخصائص: ١/٤.

(3) الكتاب: ١/١٢٢.

(4) الكتاب: ١/١٢٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

غيرها، وأن القول لا يستحق هذه الصفة، من حيث كانت الكلمة الواحدة قولاً، وإن لم تكن كلاماً، ومن حيث كان الاعتقاد والرأي قولاً، وإن لم يكن كلاماً. فعلى هذا يكون قولنا:(قام زيد) كلاما، فإن قلت شارطا: إن قام زيد، فزدت عليه "إن" رجع بالزيادة إلى النقصان، فصار قولاً لا كلاما، ألا تراه ناقصا، ومنتظراً للتمام بجواب الشرط[1].

وأخيرا، إن الكلام هو ما دل على معنى تام ومفيد، وبعكس القول من حيث الدلالة على المعنى التام.

المسألة الثالثة: في تقسيم الكلام إلى: خبر وطلب وإنشاء:

ذكر البِرْماوي رأي ابن هشام في تعريف الكلام بـ (أنه خبر وطلب وإنشاء)[2] موضحا أن تقسيم ابن هشام الكلام إلى هذه الأقسام الثلاثة يتوافق وكلام ابن مالك في التسهيل وأنه " ابن مالك" شرحه في تعريف الموصول؛ إذ قال: وجملة الموصول إما صريحة أو مؤولة، غير طلبية ولا إنشائية، ومثّل على قوله لا طلبية بـ(اضربه ولا تضربه ولا إنشائية بـ"بِعْتُكَهُ")[3].

وشرح البِرْماوي الجملة الطلبية، أنها تتشكل من أمر أو نهي أو استفهام، ثم علق البِرْماوي على ما استدل به ابن هشام من أن الطلب معناه الاستدعاء. ومثّل البِرْماوي على ذلك بـ(اضرِبْ) فقال: فيه أمران: نسبة الضرب للمخاطب وإيقاعها على وجه الطلب... وتدلل: بضرب غدا: معناه أن النسبة تقع في المستقبل. ثم بين أن الأمثلة: بعتك كذا، وأنت

---

(1) **الخصائص: ١/٤.**

(2) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٥٦.**

(3) انظر: **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ص٣٣.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

طالق، وأشهد بكذا. هي إخبارات جعلها الشارع أسبابا لأحكامها المترتبة عليها بشروطها فنقلت من الخبر إلى الإنشاء، مبينا أن الحنفية يقولون: إنها إخبارات على حالها.

وقال ابن مالك في هذه المسألة: إن الكلام هو "قول مفيد: كطلب أو خبر، هو كلام (استمع وسترى) "... "ذُكِرَ الطلب والخبر ليعلم أن المستفاد منه على ضربين: أحدهما: طلب كالمستفاد من قولنا: (استمعْ). والثاني: خبر كالمستفاد من قولنا: (سترى) فـ(استمعْ) كلام مركب من كلمتين: إحداهما: ملفوظ بها وهي (استمعْ). والثانية: منوية وهي ضمير المخاطب المؤكد بـ(أنت) حين يقصد توكيده. و(سترى) كلام مركب من ثلاث كلمات: إحداها: السين وهي بمعنى (سوف) في تلخيص الاستقبال من الحال. والثانية: (ترى) وهي فعل مضارع. والثالثة: ضمير المخاطب المؤكد بـ (أنت) حين يقصد توكيده"[1].

وقسم أبو حيان الكلام إلى خبر وإنشاء؛ فالخبر مطابق، وغير مطابق، وغير المطابق كَذِبٌ ومحالٌ، والإنشاء ما اتحد قيامه بالذهن والتلفظ به زمانا ووجودا كالطلب على أقسامه والنداء، وقَسَمُ الإنسان على نفسه والعقود[2].

وقال ابن هشام في (شرح اللمحة البدرية): إن تقسيم الكلام إلى طلب، وخبر وإنشاء مشهور.. وقال آخرون: خبر وإنشاء وهو الصحيح[3]. وهذا ما ذهب إليه السيوطي عندما تحدث عن مسألة تقسيم الكلام إلى ثلاثة أقسام مسألة خلافية فقال: " فالحُذاق من النحاة وغيرهم قد حصروا الكلام في الخبر والإنشاء، وقال كثيرون: أقسامه ثلاثة: خبر، وطلب، وإنشاء"[4].

---

(١) شرح الكافية الشافية: ص١٥٨و١٥٩.

(٢) ارتشاف الضرب: ٨٣١/٢.

(٣) شرح اللمحة البدرية: ص ٢٦٧-٢٦٨.

(٤) همع الهوامع: ١/ ٣٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وأرى أن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، إذ إن الطلب يقع ضمن الإنشاء.

المسألة الرابعة: في ما يدخله الإعراب:

ذكر البِرْماوي أن ابن هشام أضرب عما أورده في النسخة القديمة من الشرح عن قوله "آخر الكلمة" عندما أراد تحديد موقع العلامة الإعرابية، واستبدل بها "آخر الاسم". وقد قصد بذلك أن الإعراب بالحركات يظهر على آخر كل من الاسم المتمكن والفعل المضارع بشروط:

أولاً: الاسم المتمكن: وشرطه أن لا يشبه الحروف التي تختص بعمل ما، كحروف الجر أو النصب وما شابه ذلك؛ لأنها تبنى ولا تعرب.

ثانيا: الفعل المضارع: وشروطه:

١. أن يكون خاليا من نون التوكيد الخفيفة.

٢. أن يكون خاليا من نون التوكيد الثقيلة.

٣. أن يكون خاليا من نون النسوة.

وبذلك يكون قد خرج من الإعراب كل من:

١. الحروف مثل حروف العطف أو الجر...الخ.

٢. الاسم الذي يشبه الحرف مثل أسماء الاستفهام...الخ.

٣. الفعل المتصل بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة أو نون النسوة، وفي هذه الحالة يكون مبنيا على الحركة التي ظهرت على آخره، أو على السكون.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلق على قوله: "يجلبه العامل" بظهور حركة الإعراب على الكلمة، وهي الأثر الذي يتركه العامل في المعمول فيه، وهذا الأثر لا يظهر إلا في النوعين السابقين، وهما الاسم المتمكن والفعل المضارع[1].

وأخذ البِرْماوي على ابن هشام عدم تقييد الفعل المضارع بوجوب تجرده من النـــونين لتظهر عليه حركة الإعراب، فالفعل المضارع إذا باشرته نون التوكيد (الخفيفة أو الثقيلة) يبنى على الفتح، لكن المصنف اكتفى بما ذكره عن الفعل المضارع في باب البناء.

تحدث سيبويه عن ما يدخل الإعراب تحت باب (هذا باب مجارى أواخر الكلم مـــن العربية)، فقال: "وهي تجري على ثماني مجارٍ على النصب والجرِّ والرفع والجـــزم والفـــتح والضمّ والكسر والوقف، وهذه المجارى الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب: فالنـــصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد ،وكذلك الرفع والضمّ ،والجزم والوقف. وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفُرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العاملُ – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شئ أحدثَ ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحـــرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب: فالرفع والجر والنصب والجزم لحروفِ الإعراب، وحـــروفُ الإعراب للأسماء المتمكّنة وللأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائدُ الأربع الهمزة والتاء والياء والنون"[2].

---

(1) شرح شذور الذهب: ص٥٩؛ وينظر: الكتاب: ص١٣.

(2) الكتاب: ١٣/١. انظر: أسرار العربية: ص١٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يعد الإعراب من أهم خصائص العربية في نظر النحاة ، فهو السبيل إلى "الإبانة عن المعاني بالألفاظ" على حد تعبير ابن جني[١]، وليس من قبيل الصدف إن كان مشتقا من "أعرب" بمعنى أوضح الغامض وكشف الخفي وأظهر المستور، وليس من المستغرب أن يروا فيه عنوان الفصاحة[٢]، وأن يعدوه مرتبة "شريفة" تسمو على البناء[٣]، فالكلام المعرب يضمن الإبلاغ، بما يحتويه من علامات لإقامة الفروق بين عناصر الكلام. وللإعراب إذن دور تمييزي، ومن ثم فهو مفيد معنويا؛ أي له وظيفة تبليغية، ويندرج ضمن بقية العلامات اللغوية التي لا غنى عنها في تأدية المعاني.

أجمع النحاة البصريون والكوفيون على أن الفعل المضارع فعلٌ معرب، لكنهم اختلفوا في علة إعرابه. وخلافهم هذا مبني على اعتبار إعراب الفعل المضارع أصلا كالأسماء، أم أنه فرع عليها[٤]، فالإعراب عند البصريين أصل في الأسماء فرع في الأفعال[٥]، وعند الكوفيين أصل في الأسماء والأفعال[٦].

وقد احتج البصريون لما ذهبوا إليه بأن الفعل المضارع أعرب؛ لأنه ضارع الاسم، أي شابهه بما في أوله من الزوائد الأربع، وهي: الهمزة والنون والتاء والباء، في نحو: أدرس وندرس وتدرس ويدرس. وليست هذه الزوائد هي التي أوجبت له الإعراب[٧]، لكنها لما دخلت

---

(١) الخصائص: ٣٥/١.

(٢) الخصائص: ٣٦/١.

(٣) الخصائص: ٨٣/١.

(٤) همع الهوامع: ٤٤/١.

(٥) المقتضب: ١/٢.

(٦) شرح الكافية الشافية: ٢٢٧/١.

(٧) شرح المفصل: ٦/٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عليه جعلته على صيغة صار بها مشابها للاسم، والمشابهة هي التي أوجبت له الإعراب، وهذا يعني أن الفعل المضارع أعرب بعد تحقق مشابهته للاسم.

فالبصريون يرون أنه معرب لمشابهته اسم الفاعل، فقد قال سيبويه كما ذكرنا سابقا في ذلك:" فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين"[١].

والمبرّد يرى أن المشابهة هي التي أوجبت الإعراب، يقول: "واعلم أن الأفعال إنما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء"[٢].

أمّا الكوفيون فإنهم يرون أن الفعل المضارع أصل في الإعراب كالأسماء[٣]، وعللوا ذلك؛ أن الفعل المضارع تدخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة[٤].

ويرد الأنباري على قول الكوفيين في علة إعراب الفعل المضارع بقولة: "قلنا: قولكم يدخلها المعاني المختلفة يبطل بالحروف، فإنها تدخلها **المعاني المختلفة، ألا ترى أن "ألا" تصلح للاستفهام والعرض والتمني... ولا خلاف بين النحويين أنه لا يعرب منها شيء، وأما قولكم: " والأوقات الطويلة"، فإنه يُبطل بالفعل الماضي، كان ينبغي أن يكون مُعرباً لأنّه أطول من المستقبل؛ يصير ماضياً، والماضي لا يصير مستقبلاً، فلو كان الزمان يوجب الإعراب، لوجب أن يكون الماضي معرباً، فلما لم يعرب دلّ على أن التعليل ليس له تعويل**[٥]. ويؤكد

---

(١) الكتاب: ١٣/١.

(٢) المقتضب: ١/٢.

(٣) الإنصاف: ٨٣/٢.

(٤) الإنصاف: ٥٤٩/٢.

(٥) الإنصاف: ٥٥٠/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأنباري أن الفعل المضارع محمولٌ على الاسم في الإعراب وليس بأصل فيه كما يرى الكوفيون[1].

وهكذا يتفق البصريون والكوفيون على أن الفعل المضارع فعل معرب، وإن اختلفوا في علة إعرابه.

المسألة الخامسة: في ما أُلحق بجمع المذكر "عَالَمُون":

ألحق النحاة بجمع المذكر السالم جملة من الألفاظ التي لا ينطبق عليها التعريف، ولم تتحقق فيها شروط، ولكنها تعرب إعرابه؛ وفي ذلك قال ابن عقيل: "جمع المذكر السالم هو: ما سَلِمَ فيه بناء الواحد، ووُجِدَ فيه الشروط التي سبق ذكرها؛ فما لا واحِدَ له من لفظه، أو له واحدٌ غيرُ مستكمل للشروط؛ فليس بجمع مذكر سالم، بل هو مُلْحَق به"[2].

مثّل البِرْماوي على إلحاق (عالمون) بجمع المذكر السالم في إعرابه بالواو رفعا، وبالياء جرا ونصبا كـ "تفنى العالَمون" و"خلق الله العالَمين" و﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[3].

وأفرد المصنف كلمة (عالَمون) بالشرح؛ إذ ألحقها ابن هشام في كتاب "شرح شذور الذهب" بجمع المذكر السالم دون توضيح ما دار حول الكلمة من آراء نحوية، وقد ذكرها المصنف.

وثمة رأيان في هذه الكلمة:

الرأي الأول: رأي ابن مالك وابن هشام ومن تبعهما، إذ تعرب هذه الكلمة اسم جمع مذكر؛ لأنه ليس لها مفرد من لفظها، وأن كلمة (عالِمون) لفظ خاص بالعاقل، و(العالَم) لفظ عام

---

(1) **الإنصاف: ٢/٢٤.**

(2) انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/٥٥.**

(3) وردت هذه الآية في: الفاتحة آية ٢، يونس آية ١٥، الزمر آية ٧٥، غافر آية ٦٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يشمل العاقل وغير العاقل، فعالمون تعد من أسماء الجموع، وقد ألحق النحاه أولو وعَالمُون وعشرون وبابه بجمع المذكر السالم؛ لأنها أسماء جموع[1]، فهي كلمات مسموعة تدل على معنى الجمع وليس لها مفرد من لفظها، ولكن لها مفرد من معناها[2].

والرأي الثاني: يرى أن كلمة (عالِمون) اسم جنس لذا يلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه رفعا وجرا ونصبا بالحروف؛ إذ ذهب النحاة أن (عَالَمُونَ) مفرده (عَالَم)، ولكنه ليس بعلم ولا صفة، بل هو بمنزلة اسم الجنس؛ لأن المراد به: كل من سوى الله تعالى[3]؛ فهو جمع عالَم، تقول: هؤلاء عالَمون، ورأيت عالَمين، ولا واحد لـ(عالم) من لفظه؛ لأن عالما جمع لأشياء مختلفة، وإن جعل (عالم) لواحد منها صار جمعًا لأشياء مختلفة، وإن جعل (عالم) لأشياء متفقة.

وأرجح الرأي الأول، لأنه الأوضح والأكثر دقة؛ إذ إن الجمع لا يكون أخصَّ من مفرده.

المسألة السادسة: فيما أُلحق بجمع المذكر" سنون وعشرون وبابهما، وأهلون وعلِّيون":

استدرك البِرْماوي على ابن هشام إهمال شرح باب "عشرون وأهلون وعليّون"، وقد بيّن النحاة ما حمل على جمع المذكر السالم في إعرابه، ومنها:

---

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٥٢/١؛ وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٨٢/١.

(2) النحو الوافي: ٩٥/١.

(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:٥٦/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأول: أسماء جموع، وهي: عشرون وبابه[١]، ويقصد بـ (عِشْرُونَ وبابه): الأعداد من ثلاثين إلى تسعين؛ لأن الأعداد لمّا كان يقع على من يعقل نحو "عشرين رجلا" وعلى من لا يعقل نحو: "عشرين ثوبا" وكذلك إلى التسعين، غلب جانب من يعقل على من لا يعقل[٢]. وهي ملحقة بجمع المذكر لأنه ليس لها مفرد[٣].

الثاني: جموع تصحيح لم تستوف الشروط[٤]: وهي كلمات مسموعة لم تستوف بعض الشروط الأخرى الخاصة بجمع المذكر؛ فألحقوها به، ولم يعدوها جمعا حقيقيا[٥]؛ كأهْلُونَ؛ لأن أهْلاً ليس علم ولا صفة[٦]؛ فأهلون جمع (أهل) ولكنه ليس بعلم ولا صفة، بل هو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذي القرابة[٧].

الثالث: ما سُمِّي به من هذا الجمع وما ألحق به[٨]: أي كلمات من هذا الجمع المستوفي للشروط أو مما ألحق به، وسمي بها، وصارت أعلاما[٩]؛ كـ(علِيُّون وشبهه) مُسَمَّى بـه[١٠]. فـ (علِيُّون) هو اسم لأعلى الجنة، وهو في الأصل جمع، ثم سُمِّي به؛ لذلك أُلحق بهذا الجمع، وأعرب إعرابه. وقوله: (شبهه)؛ أي شبه عليين مما هو في الأصل جمع ثم

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٥٢/١؛ وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٨٢/١.

(٢) أسرار العربية: ص٦٦.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٨٣/١.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٥٢/١.

(٥) النحو الوافي: ٩٨/١.

(٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٥٢/١.

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٨٢/١.

(٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٥٢/١.

(٩) النحو الوافي: ٩٩/١.

(١٠) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٥٢/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سمى به كـ (زيدون) - علما - فتقول: هذا زيدونَ، ورأيت زيدينَ ومررت بزيدينَ، فنعربه إعراب هذا الجمع[1].

المسألة السابعة: حذف نون الوقاية في الأمثلة الخمسة:

مثّل البِرْماوي على حذف النون بـ (أتُحاجُّونّي) بقوله تعالى: ﴿ أَتُحَاجُّونِّي ﴾[2] وذكر البِرْماوي أنه في نحو: (أتحاجوني) سؤال مُقدَّر، تقديره(أتُحاجُّونني؟) أيُّ نون حذفت في قوله: (أتُحاجُّونني)؟ والجواب هو: المحذوف نون الوقاية، كان هذا جواب ابن هشام، وتحليل ذلك عند البِرْماوي أن نون الوقاية تحذف في حالة الرَّفْع دون ناصب أو جازم بشرط أن تجتمع مع نون الوقاية. وأصل (أتُحاجُّونّي) بنونين أي: (أتحاجُّونني)، فحذفت نون الوقاية، ويرى البِرْماوي أن النون الأولى علامة رفع الأفعال الخمسة (يفعلون، تفعلون ...الخ)، والثَّانية نون الوقاية، على مذهب المبرد وأبي علي الفارسي، وابن جني[3]، وأكثر النحاة المتأخرين إلا ابن مالك فاختار مذهب سيبويه[4]؛ إذ قال سيبويه: " وإذا كان فعل الجميع مرفوعا ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: لتفعلن ذاك ولتذهبن؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استثقالا. وتقول: هل تفعلن ذاك. تحذف نون الرفع؛ لأنك ضاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تحذف، وهم في ذا الموضع أشد استثقالاً للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا بلغنا أن بعض القراء قرأ ﴿أَتُحَاجُّونِّي ﴾[5] وهي

---

(1) **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٨٣/١.**

(2) سورة الأنعام: آية ٨٠.

(3) **تسهيل الفوائد: ٥٢/١؛ وشرح شذور الذهب: ص٩٥.**

(4) **تسهيل الفوائد: ٥٢/١.**

(5) سورة الأنعام: آية ٨٠. **وهي بالتخفيف لحذف إحدى النونين، وهذه قراءة نافع وابن عامر وأبي جعفر. ينظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٢٦١ والنشر ٢٥٩/٢ والإتحاف ص ٢١٢.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

قراءة أهل المدينة وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف"[1]، وحُجَّته- أي سيبويه- أن النون الثَّانية هي سبب ثقل الكلمة، وعلى العكس من المشهور عن النحاة أن نون الوقاية وُجدت لحماية الفعل من الكسر؛ لذا يجب أن تحذف نون الإعراب لا نون الوقاية. وقد رجحه ابن مالك بأدلة كثيرة، فقال:" وفي المحذوف خلاف، فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة في التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع. ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك، وهو الصحيح لوجوه: أحدها أن نون الرفع قد تحذف دون سبب، مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه. وأيضا فإن نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد حذفت الضمة تخفيفا في الفعل...وأيضا فإن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية أولا لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب، وحذفُ ما يؤمن بحذفه حذف أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف. وأيضا لو حذفت نون الرفع لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغير ثان، وتغير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير"[2].

ويلاحظ أن البِرْماوي وافق شيخه ابن هشام الأنصاري في حذف نون الوقاية لا نون الإعراب؛ لأن الوقاية تحصل بوجود نون الإعراب، وجرى الباحث على هذا المذهب؛ لأن نون الإعراب أصل في الفعل، أما نون الوقاية فهي إضافة، وأن الغاية من وجود نون الوقاية حاصلة بنون الفعل، لذا فالأولى والأصوب أن المحذوف هو نون الوقاية.

المسألة الثامنة: حذف نون المعتل بالواو من الأفعال:

---

(1) الكتاب: ٥١٩/٣.

(2) تسهيل الفوائد: ٥٢/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مثّل البِرْماوي على نصب تعفوا بـ(أن المصدرية) في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[1] مُبَيّنًا أن أصلها تعفوون فحذفت إحدى الواوين للاستثقال ثم دخل الناصب فحذفت النون ووزنه على (تَفْعون).

فالأمثلة الخمسة هي كُلُّ فعلٍ مُضَارِع اتَّصَلَ به ألفُ اثنين، نحو: تَفعلاَنِ ويَفعَلاَنِ، أو واو جمع، نحو: تَفعلُونَ ويَفْعلُونَ، أو ياء مخاطبة، نحو: تَفعلِينَ. فإن رَفَعَها بثُبُوت النون وجَزْمَها ونَصْبها بِحَذْفها نحو: (فإن لَمْ تَفْعَلُوا ولن تَفعلُوا) وأما (إلاَ أنْ يَعْفُونَ) فالواوُ لامُ الكلمةِ والنونُ ضمير النسوة والفعل مبنى مثل (يَتَرَبَّصْنَ) ووزنه يَفْعُلْنَ بخلاف قولك (الرِّجَالُ يَعْفُونَ) فالواو ضمير المذكرين والنونُ علامةُ رفعٍ فتحذف نحو ﴿وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[2] ووزنه تَفْعُوا وأصله تَعْفُووا[3].

---

(1) سورة البقرة: آية ٢٣٧.

(2) سورة البقرة: آية ٢٣٧.

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/٧٥؛ وينظر: تسهيل الفوائد: ١/٥٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المسألة التاسعة: في جزم المضارع المعتل:

جزم الفعل (يتقي) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[1] بحذف حرف العلة[2]؛ فتضمنت الجملة أداة شرط جازمة (مَنْ)، وفعلا مضارعًا معتل الآخر (فعل الشرط) مجزوم، وفعلا مضارعًا مجزومًا (يصبرْ) وعلامة جزمه السكون، وهو (جواب الشرط)؛ لذا يجب حذف حرف العلة من فعل الشرط علامة للجزم، لكن الحاصل أن الياء ثبتت، ولم تحذف في بعض القراءات[3].

إن في المسألة عددا من التأويلات، هي أن الياء ليست أصلية، إنما وجدت للإشباع فقط، فيكون إعراب (يتَّقي)[4] فعل الشرط، فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره والياء للإشباع، والرأي الآخر أن (مَنْ) موصولة؛ لذا لم تعمل في (يتَّقي) وأنَّ سكون الراء في (يصبِرْ) مسألة صوتية وهي توالي أربع حركات: الكسر في الباء، وافتراض الضم في الراء، ويليها الفتح على الفاء، والكسر تحت الهمزة، فالسكون لتخفيف الثقل، ويكون إعراب (يصبرْ) معطوف على (يتقي) مرفوع وعلامة رفعه الضَّمَّة المقدرة منع من ظهورها استثقال توالي الحركات. وهناك من يرى أنه وَصْلٌ بنيّة الوقف، فيرى أن قُنْبُل ومن تبعه في قراءته وقف على (يصبرْ) بالسكون، ثم وصل بنية الوقف، والرأي الثالث يرى أنه عطف على المعنى، فعامل (مَنْ) الموصولة معاملة الشرطية لشبهها بها في العموم والإبهام[5].

---

(1) سورة يوسف: آية ٩٠.

(2) ينظر: **تسهيل الفوائد: ٥٨/١.**

(3) إشارة إلى قراءة من قرأ ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ **بإثبات الياء من "يتقي" وهي قراءة : ابن كثير، انظر: معاني القراءات: ٥٠/٢ .**

(4) انظر: **معاني القراءات: ٥٠/٢.**

(5) ينظر: **مغنى اللبيب: ١٧٩/١.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالبِرْماوي ردّ الرأي الأول والثاني بأنه ليس فيه ثقل؛ لأن توالي الحركات لم يكن في كلمة واحدة؛ لذا لا داعي للتسكين، وباقي الآراء ضعيفة فاستبعدها، ولهذا فالنتيجة عند ابن مالك في كتابه (التسهيل) أن الجزم قد يقدر في الفعل المعتل بشكل عام، لأي سبب، ومثال ذلك الآية الكريمة[1].

المسألة العاشرة: في المضارع المبني على الفتح:

إن الفعل المضارع فعلٌ معربٌ إلاّ إذا اتّصلت به نون التوكيد، أو نون النسوة فهو حينئذٍ مبني، فيبنى على الفتح إذا لحقت به نون التوكيد الخفيفة نحو يكتُبَنْ، أو نون التوكيد الثقيلة نحو: يكتُبَنَّ ويبنى على السكون إذا لحقت به نون النسوة نحو: يكتبْنَ[2]. فالفعل المضارع على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة، أي لم يفصل بينها وبينه فاصل، سواء النون ثقيلة أم خفيفة؛ لأن حركة آخره صارت دالة على معنى، وهو كون الفاعل واحدًا أو جماعةً أو مؤنثًا. فلم يبق الحرف محلاً لحركة الإعراب. فيعود إلى أصله من البناء. وهذه النون تأتي مع الفعل المضارع فتفيد تأكيد معناه وتقويته وتثبيته، وهناك عبارة مشهورة بين المشتغلين بالنحو عن هذه النون مع الفعل المضارع هي: (المضارع يبنى إذا باشرته نون التوكيد، ويعرب إذا لم تباشره نون التوكيد)[3].

وعلة بناء المضارع مع نون التوكيد المباشرة نركّبه معا كتركب خمسة عشر، وعلة إعرابه مع غير المباشرة أن الفاعل فاصل بين الفعل والنون، وهم لا يركبون ثلاثة أشياء[4].

---

(1) ينظر: **تسهيل الفوائد: ١/٥٨.**

(2) انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ١٧٠.**

(3) ينظر: **الكتاب: ١/٥-٦؛ وتسهيل الفوائد: ١/٣٦-٣٧.**

(4) ينظر: **أوضح المسالك: ١/٣٧ (الهامش).**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد لاحظ البِرْماوي أن ابن هشام اكتفى بذكر مثال على النون المشددة، وإهمال المخففة مع أنها موجودة في المثال المذكور، كما أنه لم يشرح أمثلته التي ذكرها، ويرى البِرْماوي أنه لا فرق بين النون المشددة والخفيفة، وأن المثال الموجود في شرح شذور الذهب أولى من المثال الموجود في (الشرح)، ومن مآخذه على شيخه عدم شرحه لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾[1] لوجود مثال آخر يفي بالغرض وهو قوله تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾[2]من حيث إن آخر الفعل صحيح، فدخل عليه الضمير ونون الإعراب، فأصبح (ولتسمعون) ثم أُكِّد بالنون المشددة فأصبح (ولتسمعونَنَّ) فحذفت نون الإعراب فأصبح (ولتسمعونّ)، فالتقى ساكنان، فحُذفت الواو، وبقيت الضمَّة دالَّة عليها، وهي الصورة النهائية التي وصلتنا (ولتسمَعُنَّ).

أما أصل كلمة (لتبلون) فهو (لتبلوونّ) فالواو الأولى أصلية، وهي لام الفعل، والواو الثانية هي ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل، ثم تليها نون الإعراب ونون التوكيد، فحذفت نون الإعراب منعًا للتكرار (لتوالي الأمثال)، فتحركت الواو الأصلية، وفتح ما قبلها مما قلبها ألفاً فأصبحت (لتبلاون)، فالتقى ساكنان هما الألف والواو، لذلك حذفت الألف وضمت الواو نائب الفاعل للدلالة على المحذوف.

ويمكن القول: حذفت الواو الأولى للثقل، وحركت الواو الضمير بحركة مناسبة تدل على المحذوف.

---

(1) سورة القصص: آية ٨٧.

(2) سورة آل عمران: آية ١٨٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المسألة الحادية عشرة: قوله: في بناء ما ركب من الأعداد والظروف والأحوال والأعلام:

عرض البِرْماوي رأي ابن هشام مشيرا إلى جهة القصور عنده، فقد اقتصر ابن هشام على ضرب أمثلة لهذه المسألة: للأعداد نحو (أحد عشر)، والظروف نحو (صباح مساء) والأحوال نحو (هو جاري بيت بيت)، والأعلام نحو (بعلبك)، كما أن ابن هشام لم يتعرض للأعلام المركبة، فقام البِرْماوي بتعريف المركب من الأعلام مُبيّنا حكمه من حيث البناء والإعراب.

فالاسم المركَّب المَزْجِيُّ هو: كل كلمتين نزِّلَتْ ثانيتهما منزلَةَ تاء التأنيث مما قبلها، فحكم الأول أن يُفْتَحَ آخِرهُ كـ(بَعْلَبَكَّ) و(حَضْرَ مَوْتَ) إلا إن كان ياء فيسكن، كـ(مَعْدِ يكَرِبَ) و(قَالِي قَلاَ). وحُكْمُ الثاني أن يُعْرَب بالضمة والفتحة، إلا إنْ كان كلمة (وَيْهِ) فيبنى على الكسر كـ(سِيَبَوَيْهِ) و(عَمْرَوَيْهِ) [1].

وأما الاسم المركَّب الإضافي، فهو الغالب، وهو: كل اسمين نُزِّل ثانيهما منزَلةَ التنوين مما قبله، كـ(معْبَد الله) و(أبي قُحَافة)، وحكمه أن يُجْرَى الأولُ بحسب العوامل الثلاثة رفعاً ونصباً وجرًّا ويجر الثاني بالإضافة[2].

وما بني الجزءان نحو:(أحدَ عشرَ) و(ثلاثة عشر فأصلها ثلاثة وعشرة مثلاً) ، ثم حذفت الواو قصدا؛ لمزج الاسمين وتركيبهما، فبُني الأول لافتقاره إلى الثاني، والثاني لتضمنه الواو العاطفة[3]. وإنما كان بناؤهما على الحركة لا السكون الذي هو الأصل في البناء؛ للدلالة

---

(1) أوضح المسالك: ١/١٢٦.

(2) أوضح المسالك: ١/١٢٦.

(3) هذا التعليل في الفوائد الضيائية: ٢/١٢٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

على أن لهما أصلا في الإعراب وأن البناء فيهما عارض. وإنما كانت فتحة قصداً لتخفيف الثقل الحاصل من التركيب[1].

المسألة الثانية عشرة: في بناء الظرف المضاف للجملة:

استخدم البِرْماوي لفظ "الظرف"، في حين استخدم ابن هشام "الزمن المبهم"، وقد قام البِرْماوي بنفس عبارة ابن هشام "وإعرابه مرجوح قبل الفعل المبني"[2] ؛ فهو يشمل "الماضي، والمضارع المبني الذي اتصلت به نون النسوة.

ويجوز في الزمان المحمول على(إذَا) أو(إذْ) الإعرابُ على الأصل، والبناء حَمْلاً عليهما، فإن كان ما وليه فِعْلاً مبنياً، فالبناءُ أرْجَحُ للتناسب[3]، كقوله:

على حينَ يَسْتَصْبِين كلَّ حليمِ

فـ(حين) مبني بسبب إضافته إلى الفعل المضارع المبني لاتصاله بنون النسوة؛ فهو مبني لا بالأصالة؛ لأن أصله معرب، وإنما مبني بسب اتصال نون النسوة به، أما الفعل الماضي مبني بالأصالة[4].

وإن كان فعلا مُعْرَباً أو جملةً اسمية؛ فالإعرابُ أرجحُ عند الكوفيين والأخفش وأبي علي الفارسي وابن مالك وواجبٌ عند البصريين، واعترض عليهم بقوله :

عَلَى حِينَ التَّواصُلُ غَيْرُ دَانِ

---

(1) هذا التعليل في **الفوائد الضيائية: ٢/١٢٠.**

(2) انظر: **شرح شذور الذهب: ص١٠٤.**

(3) **أوضح المسالك: ٣/١٣٤-١٣٦؛ ومغنى اللبيب: ٢/١٨٠.**

(4) **أوضح المسالك: ٣/١٣٤-١٣٦.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالرواية وردت فيه بفتح (حين) على أنه مبني على الفتح في محل جر بـ(على)، مع كونه مضافا إلى جملة اسمية؛ فدل ذلك على أنه قد يبنى في مثل هذه الحال، وإن كان الإعراب أكثر من البناء، وهذا يرد على البصريين الذين منعوا البناء في هذه الحالة[1].

وأتفق مع البرماوي وابن هشام أن الظرف المضاف للجملة التي فعلها مبني سواء كان فعلا ماضيا أم مضارعا متصلا بنون النسوة، فالبناءُ أَرْجَحُ للتناسب.

المسألة الثالثة عشرة: قوله: في ما بني على الفتح أو نائبه:

إن المبنيَّ على الفتح أو نائبه هو اسم "لا" العاملة عمل "إنَّ"، ومثَّل للحالة التي يُبنى فيها على الفتح بـ"لا رجلَ" و"لا رجال"، وللحالة التي يُبنى فيها على نائب الفتح بما بعده، وجعل منه "لا قائمات"، فقال ابن عصفور:" إن دخلت على جمع السلامة بالألف والتاء مثل أذرِعات ففيها خلاف. فمن قال: إنَّ الحركة في لا رجلَ، حركة إعراب يقول في النصب هنا: لا أذرِعاتِ بالكسر، وحجته أنَّ المبني مع لا قد أشبه المعرب المنصوب ولذلك نعت على اللفظ، كما أنَّ الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور فكذلك يكون مع لا وهو الصحيح وبه ورد السماع. قال ابن مقبل:

إنَّ الشَّبَابَ الَّذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَّاتِ لِلشَّيبِ [2]

---

(1) **أوضح المسالك: ٣/١٣٦-١٣٧.**

(2) البيت لسلامة بن جندل في **ديوانه: ص٩١.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وروي بكسر التاء من لذات"[1]؛ فيجوز في "لذات" البناء على الكسر والفتح جميعا؛ لأن (اسم لا) إذا كان جمعا بألف وتاء يجوز فيه الوجهان: البناء على الفتح، والبناء على الكسر. والفتح أشهر كذا قاله ابن مالك[2].

أشار البِرْماوي في هذه المسألة إلى أن ابن هشام بيّن أن المبني على الفتح أو نائبه هو اسم لا النافية للجنس، لكن البِرْماوي استخدم مصطلحا آخر للدلالة على لا النافية للجنس، هو: لا العاملة عمل إنّ.

وقد ذكر ابن هشام لعملها شرطين[3]:

الأول: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين: فلا تعمل في المعرفة. فإن دخلت على معرفة وجب تكرارها نحو: لا خالد في المسجد ولا هشام.

الثاني: أن يكون الاسم مقدمًا والخبر مؤخرًا. فإن تقدم الخبر بطل عملها ووجب تكرارها، نحو: لا في المعهد طلاب ولا مدرسون.

وقال عنها المبرد:" اعلم أن (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين؛ وإنما كان ذلك لما أذكره لك: إنما وضعت الأخبار جوابات للاستفهام. إذا قلت: لا رجل في الدار لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره. فهذا جواب قولك: هل من رجل في الدار؟ لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره. ألا ترى أن المعرفة لا تقع هنا؛ لأنها لا تدل على الجنس، ولا يقع الواحد منها في موضع الجميع. فلو قلت: هل من زيد؟ كان خلفاً. فلما كانت لا كذلك كان دخولها على الابتداء والخبر كدخول إن وأخواتها عليهما،

---

(1) **شرح جمل الزجاجي: ١/٢٦٣.**

(2) **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٥٤٦.**

(3) **أوضح المسالك: ٢/٣-٨.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فأعملت عمل إن. فأما ترك التنوين، فإنما هو لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر"[1].

وفي شرح الجزء الثاني من هذه المسألة، وهي تكرير اسم "لا" المفرد، ثم يفصلها المبرد وسيبويه على النحو الآتي:

إن كُرّر اسم (لا) ولم يُفصل، ووصف بمفرد غير مفصول، نحو "لا ماءَ ماءٌ باردا في الدار" تكون (ماءٌ) الثانية صفة لاسم لا، وهذه صفة فيها ثلاثة أوجه، والقول بأنه توكيد خطأ؛ فقال المبرد:" ما كان مكرراً فيه الاسم الواحد اعلم أن النعت على اللفظ، و التكرير بمنزلة واحدة وذلك قولك في النعت: لا رجل ظريف لك، ولا رجل ظريفاً لك على ما ذكرت لك. والتكرير على ذلك يجري، تقول: لا ماء ماء بارداً يا فتى. وإن شئت قلت: لا ماء ماء بارداً. فإن جعلت النعت على الموضع قلت: لا ماء ماء بارد. وإن شئت جعلت الاسمين اسماً واحداً قلت: لا ماء ماء بارد، وجعلت ماء الأول والثاني اسماً واحداً، وجعلت بارداً نعتاً على الموضع؛ لأن ماء وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ، والخبر محذوف، كأنه أراد: لا ماء لنا، وبارد نعت على الموضع. والنعت على اللفظ أحسن"[2].

وهذا ما قاله سيبويه في نحو: لا ماء ماء باردا: فإن كررت فصار وصفا، فأنت فيه بالخيار، إن شئت نونت وإن شئت لم تنون، جعل الثاني لكونه تكريرا للأول موصوفا[3].

---

(1) المقتضب: ٢٧٦/١.

(2) المقتضب: ٢٧٧/١.

(3) الكتاب: ٢٨٩/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المسألة الرابعة عشرة: فيما بني على الضم "غير":

استدرك البِرْماوي على ابن هشام تركه شرح وجود أوجه الإعراب في "غير" إذا قطعت عن الإضافة، فقال المبرد: "هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفا، واجتزئ بعلم المخاطب؛ وذلك قولك: عندي درهم ليس غير، أردت: ليس غير ذلك، فحذفت وضمت؛ كما ضمت قبل وبعد؛ لأنه غاية. ويكون بدلاً فكأنه قال: صراط غير المغضوب عليهم، ويكون نصباً على استثناء ليس من الأول، وهو: جاءني الصالحون إلا الطالحين"(١).

وقال سيبويه: "هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافا، وذلك قولك ليس غير و ليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب"(٢).

يرى المبرّد وسيبويه إنَّ ضمَّة "غير" ضمَّةُ بناء تشبيهًا بالظروف. وعلى هذا يحتمل أن يكون في موضع رفع على أنه اسم "ليس"، وأن يكون في موضع نصب على أنه خبرها.

وقال الصبّان: (نحو ليس غير) أي في قولك مثلاً: قبضت عشرة ليس غير. وفيه أن المستثنى به هو ليس لا غير، بل هي مستثنى؛ فالمحذوف ما أضيف إليه غير لا المستثنى، إلا أن يراد بالمستثنى ما أفيدت مخالفته لشيء، والمضاف إليه غير أفيدت مخالفته لغيره، هذا ملخص ما قاله البعض(٣).

---

(١) المقتضب: ٤/٤٢٩.

(٢) الكتاب: ٢/٣٤٤-٣٤٥.

(٣) حاشية الصبان: ١/٨٩٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ذهب الأخفش على أنها ضمّةُ إعرابٍ، وهي اسم "ليس والخبرُ محذوفٌ، وقال ابن خروف: تحتمل الوجهين[1] .

وأتفق مع ابن هشام والمبرد وسيبويه على أن ضمَّة "غير" ضمَّةُ بناء تشبيهًا بالظروف.

المسألة الخامسة عشرة: في بناء "ذات" على الضم:

(وذات فيمن بناه) احترز به عما إذا أعربتْ، وهي لغة قليلة[2] **حكاها بعضهم[3]، وقسّم ابن هشام هذا النوع الذي لا يطّرد فيه شيء بعينه إلى قسمين[4]:**

أ. **الحروف: كـ (هَلْ، وثُمَّ، وجَيْرِ، ومُنْذُ).**

ب. **الأسماء غير المتمكنة، وهي سبعة:**

١. أسماء الأفعال: كـ (صهْ وآمينَ وإيهِ وهَيْتُ).

٢. المضمرات: كـ(قُومِي وقُمْتَ وقُمْتِ وقُمْتُ).

٣. الإشارات: كـ(ذي وثَمَّ وهؤلاءِ).

٤. الموصولات: كـ(الذي والتي والذين والأُولاء) فيمن مدّه، وذاتُ فيمَن بناه وهو الأفصح إلا ذَيْن وتَينِ واللّذينِ واللَّتينِ فكالمثنى.

٥. أسماء الشرط والاستفهام: كـ(مَنْ وما وأينَ)، إلا أيّا فيهما.

٦. بعض الظروف: كـ(إذْ والآنَ وأمسِ وحيثُ مثلّثًا).

---

(١) انظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢١١.

(٢) التصريح: ١/ ١٣٨.

(٣) هو أبو حيان في ارتشاف الضرب: ١/٥٢٧.

(٤) شرح شذور الذهب: ص١٥٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أما "ذو" فخاصة بطيئ، وقد تؤنث وتثنى وتجمع، حكاه ابن السراج، ونازع في ثبوت ذلك ابن مالك، وكلهم حكى "ذات" للمفردة، و"ذوات" لجمعها، مضمومتين – أي بالبناء على الضم فيهما– ، وهناك من حكى إعرابها إذ كانت ـــ ذات ـ بمعنى صاحبةٍ و"ذوات" بمعنى صواحب[1]، والمشهور بناؤها؛ فقال الفراء في لغات القرآن: "سمعنا أعرابيا من طيئ يسأل ويقول: بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ" فبنى ذات على الضم، ونقل حركة الهاء الأخيرة إلى ما قبلها، وحذف الألف، فسكنت الهاء، وبالفضل متعلق بمحذوف، أي أسألكم بالفضل، أو نحوه، والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل[2] .

وأرى أن رأي علماء اللغة في هذه المسألة يفهم على وجهين، هما:

١. البناء على الضم: وهو رأي ابن مالك.

٢. إعرابها إعراب "ذات" بمعنى صاحبة، و"ذوات" بمعنى صواحب.

المسألة السادسة عشرة: في بناء بعض الظروف كـ "إذ" و"الآن" و"أمسِ" و"حيث" وحيثُ" مثلثا:

تابع البِرْماوي مسألة المبني على شيء غير معيّن، متناولا القسم السابع من الأسماء المبنية قائلا: إنّ ابن هشام لم يعلّق في شرحه على القسم السابع، وإنما اقتصر في شرحه على ستة فقط[3].

وقسمت الظروف المبنية على النحو الآتي:

---

(١) أوضح المسالك: ١/ ١٦٧؛ وانظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٥٠-١٥١ ؛ وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/١٤٨؛ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ١٤٦.

(٢) انظر: الكواكب الدرية: ١/ ١٣٧.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب: ص١٥٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١. إذ: تكون للماضي، ويقلُّ كونها للمستقبل، والدليل على اسميتها قبولها التنوين والإخبار بها نحو مجيئك إذ جاء زيد والإضافة إليها بلا تأويل، بنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل ولوضعها على حرفين وأصل وضعها أن تكون ظرفا للوقت الماضي، فهي ظرف مبني على السكون[١].

٢. **الآن: لوقت حضر أو بعضه، وزعمه الفراء منقولا من (آن)**، والمختار إعرابه، وألفه عن واو وقيل ياء، وقيل أصله أوان، وقيل ظرفيتة غالبة، والدليل على اسميته دخول (أل) وحرف الجر عليه، وهو اسم للوقت الحاضر جميعه كوقت فعل الإنسان حال النطق به أو الحاضر بعضه[٢].

وقد بين السيوطي في كتابه (همع الهوامع) اختلاف العلماء في علة بنائه؛ فقال الزجاج: بني لتضمنه معنى الإشارة؛ لأن معناه هذا الوقت، ورد بأن تضمين معنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة وهو لا تدخله (أل). وقال أبو علي: لتضمنه لام التعريف؛ لأنه استعمل معرفة وليس علما، وأل فيه زائدة. وضعفه ابن مالك بأن تضمن اسم معنى حرف اختصارا ينافي زيادة ما لا يعتد به هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه فكيف إذا كان إياه. وقال ابن المبرد وابن السراج لأنه خالف نظائره؛ إذ هو نكرة في الأصل استعمل من أول وضعه باللام، وباب اللام أن يدخله على النكرة، وكذا قال الزمخشري سبب بنائه وقوعه في أول أحواله بالألف واللام؛ لأن حق الاسم في أول أحواله التجرد منها، ثم يعرض تعريفه فيلحقه، فلما و قع الآن في أول أحواله بالألف واللام خالف الأسماء وأشبه الحروف. ورده ابن مالك بلزوم الجماء الغفير واللات ونحوها مما وقع في أول أحواله بالألف واللام، وبأنه لو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحرف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف

---

(١) انظر: **همع الهوامع: ٢/١٧١-١٧٣.**

(٢) انظر: **همع الهوامع: ٢/١٨٤-١٨٥.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأسماء بوزن أو غيره، وهو باطل بإجماع . وقال ابن مالك: بني لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد؛ لأنه لا يثني ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومدة[1].

٣. **أمسِ: استعمل ظرفا فهو مبني على الكسر عند جميع العرب؛ فإن كانت تدل على اليوم الذي يعقب يومك فهي مبنية، وتكون معربة إن أريد به يوم من الأيام الماضية مطلقا دون تحديد.**

وعلة بنائه تضمنه معنى الحرف وهو لام التعريف، ولذا لم يبن (غد) مع كونه معرفة؛ لأنه لم يتضمنها إنما يتضمنها ما هو حاصل واقع و(غد) ليس بواقع. وقال ابن كيسان: بني لأنه في معنى الفعل الماضي وأعرب (غد)؛ لأنه في معنى الفعل المستقبل، والمستقبل معرب. وقال قوم: علة بنائه شبه الحرف إذا افتقر في الدلالة على ما وضع له إلى اليوم الذي أنت فيه. وقال آخرون: بني لشبهه بالأسماء المبهمة في انتقال معناه لأنه لا يختص بمسمي دون آخر[2].

٤. **حيث: ظرف مكان، وتكون مثلثة، وتبنى على الضم والفتح والكسر، وحوث** وإعرابها لغة، فعلة بنائها شبهها بالحرف في الافتقار، إذ لا تستعمل إلا مضافة إلى جملة، وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد؛ لأن الإضافة للجملة كلا إضافة لأن أثرها وهو الجر لا يظهر، ومن العرب من بناها على الفتح طلبا للتخفيف، ومنهم من بناها على الكسر على أصل التقاء الساكنين، ولغة طيئ إبدال يائها واوا فيقولون حوث وفي ثائها أيضا الحركات الثلاث ولغة فقعس إعرابها[3].

---

(١) انظر: **همع الهوامع: ٢/١٨٤-١٨٨.**

(٢) انظر: **همع الهوامع: ٢/١٨٧-١٨٩.**

(٣) انظر: **همع الهوامع: ٢/٢٠٨.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المسألة السابعة عشرة: في تعريف الفاعل:

عرّف ابن هشام الفاعل بأنه: "ما قُدِّم الفعل أو شبهه عليه، وأسند إليه على جهة قيامه له أو وقوعه منه"[1].

ويقصد بقوله: "وأسند إليه على جهة قيامه له أو وقوعه منه" أن الفاعل أحيانًا يكون هو الذي فعل الفعل، وأحيانًا هو لم يفعل، ولكن الصفة موجودة فيه، مثل ماذا؟ عندما تقول: "قام زيد" زيد هو الذي قام، فهو الفاعل، هو الذي وقع منه الفعل، لكن عندما تقول: "مات زيد" أو "مرض زيد" هنا زيد فاعل، مع أنه لم يفعل المرض ولم يفعل الموت، بل الله -سبحانه وتعالى- هو الذي أماته وهو الذي أمرضه، وهو الذي شفاه، فإذن هو لم يفعل في الحقيقة، ولكن قامت به هذه الصفة، قام به الفعل، أو وجدت الصفة فيه، وجد الفعل فيه، اصطلاحًا يسمى هذا فاعل، حتى وإن لم يفعل الفعل على الحقيقة، لذلك قالوا في التعريف: "وأسند إليه على جهة قيامه له أو وقوعه منه" حتى يدخلوا ما لا يفعله الإنسان ولكنه في الصناعة والإعراب يُقَدَّر فاعلاً، طبعًا هذا يُخرج ما إذا كان مثل نائب فاعل كـ"ضُرِبَ زيد" فهذا لم يفعل الفعل، لم يقع منه ولم يقم به، وإنما وقع عليه، فهذا يخرج عن باب الفاعل ويدخل في باب نائب الفاعل[2].

---

(1) شرح شذور الذهب: ص١٨٩.

(2) انظر: قَطْرُ النَّدَى وبَلُّ الصدَى: ص٦٤؛ وأسرار العربية: ص٨٧-٨٨؛ وشرح ابن عقيل: ٧٥-٧٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المسألة الثامنة عشرة: في النائب عن الفاعل:

قال ابن هشام: ينوب عن الفاعل المفعول به، فإن فُقِدَ فالمصدر أو الظرف أو المجرور[1].

نتبين أن إسناد الفعل المبني للمجهول إلى نائب الفاعل؛ له صورتان[2]:

إحداهما: إسناده إلى المفعول الذي تحول إلى نائب فاعل، وهذه حقيقة عقلية كإسناد الفعل المبني للمعلوم إلى الفاعل.

الثانية: إسناده إلى غير المفعول به كالظرف الزماني أو المكاني، والمصدر، والجار والمجرور فمجاز؛ لأنهم يعرفون الحقيقة الفعلية بأنها: "إسناد الفعل أو ما هو بمعناه إلى ما بني له"؛ ومعلوم أن الفعل المبني للمجهول إنما بني للمفعول كما أن الفعل المبني للمعلوم بني للفاعل، ولم يبن واحد منهما للزمان، أو للمكان، أو المصدر؛ لهذا كان إسناد المبني للمعلوم وإسناد المبني للمجهول إلى الزمان أو المكان أو المصدر مجازا عقليا.

فحذف الفاعل قد يكون للجهل به، كسُرق المتاعُ، أو لغرض لفظي، كتصحيح٤ النظم، أو معنوي وهو كثير ومنه الخوف عليه وتعظيمه وتحقيره[3].

المسألة التاسعة عشرة: فيما استوى فيه الفاعل ونائبه من الأحكام:

قد يحذف العامل في الفاعل ونائبه لقرينة، وهذا الحذف على قسمين: جائز وواجب. فالجائز كأن يقع جوابا لسؤال، نحو هل قرأ أحد؟ وهل قام أحدٌ؟ وهلضُرب أحد؟ فتقول: (زيد) أي قرأ زيد وقام زيد وضُرِب زيد.

---

(١) **شرح شذور الذهب: ص١٩٠-١٩١.**

(٢) انظر: **التسهيل: ص ٧٧ والتصريح: ٢٨٦/١.**

(٣) وهناك بواعث أخرى لحذف الفاعل، انظر: **ارتشاف الضرب: ١٨٤/٢؛ وهمع الهوامع؛ ١٦١/١.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقوله: (نحو (زيد) لمن قال: من قام؟ أو من ضُرب) ذكره مثالا لما حذف عامله منهما ف(زيد) في جواب من قام؟ فاعل أي قام زيد، وفي جواب (من ضُرب)؟ نائب عن الفاعل أي ضُرب زيد. وكذا مثّل ابنُ الحاجب[١].

والظاهر في مثل هذا المثال أنّ (زيدا) مبتدأ لا فاعل، والتقدير: زيد القائم وزيد المضروب، ليطابق السؤال الجواب، إذ السؤال جملة اسمية فليكن الجواب كذلك فالأنسب حينئذ أن يقدر السؤال بنحو هل قرأ أحد ليطابقه في الجواب قرأ زيد، فتكونان فعليتين[٢].

وأرى أنّ الأفضل أن يطابق الجواب السؤال، فالأحسن أن يقال في جواب "هل قام أحد" أو"هل ضُرب أحدٌ؟"، "قام زيدٌ، وضُرِب زيدٌ"، أما جواب "من قام؟"، ففيه تقدير اسم، أي القائم زيدٌ، فالسؤال بجملة اسمية يكون جوابه كذلك، وبهذه الحالة لا يكون المذكور فاعلا.

وأما الواجب فهو ما فسّره فعل أسند إلى ضمير الفاعل أو نائبه، مثال الأول ﴿ إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾[٣]. فـ(انشقت) مفسر للفعل المحذوف، والتقدير إذا انشقت السماءُ انشقت، فهذا مذهب البصريين، وأجاز الأخفش والكوفيون رفعه على الابتداء وما بعده الخبر [٤].

وأشار البِرْماوي في شرحه للحكم الواجب في هذه الآية، والتقدير: انشقت السماء ومُدّت الأرض؛ لأنّ أدوات الشرط لا يليها إلا الجمل الفعلية على الأرجح، وهو مذهب سيبويه[٥]، لكن السهيلي نقل عن سيبويه أنه يجيز وقوع المبتدأ بعده على رداءة، ونقل ابن أبي

---

(١) **شرح شذور الذهب: ص١٩٥-١٩٦؛ وشرح الكافية للرضي: ٧٦/١.**

(٢) **شرح شذور الذهب: ص١٩٥-١٩٦؛ وشرح الكافية للرضي: ٧٦/١.**

(٣) سورة الانشقاق: آية ١.

(٤) **شرح شذور الذهب: ص١٩٥-١٩٦.**

(٥) **انظر: الكتاب: ١١٩/٣.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الربيع عن سيبويه أنه يجيز ذلك إذا كان الخبر جملةً فعليةً، وقال إنه يظهر من مذهبه في باب الاشتغال[1].

وأشار ابن مالك [2] في التسهيل إلى أن سيبويه لا يجيز غير تقدير الفعل، ويجيز الأخفش جعل المرفوع بعدها مبتدأ، سواء أكان الخبر اسما أم فعلاً ويوافقه ابن مالك في التسهيل وفي شرح التسهيل مستدلا بقول الشاعر[الطويل]:

إذا بـــاهلِيٌّ تحتَـــهُ حنظَلِيَّـــةٌ لَـــهُ وَلَـــدٌ منهـــا فَـــذاكَ المُـــنَزَّعُ [3]

وأرى أن حكم البِرْماوي على هذا الشاهد كان معللا السبب، فيقول: "لا حجة فيه على ما ذكر؛ لأنّ الفعل يُقدّر من جنس عامل الظرف، والحذف هنا واجب؛ لأنّ ما بعد الاسم مفسِّر للمحذوف على طريق البدل منه، فلا يجمع بينهما".

المسألة العشرون: مذهب ابن كيسان في جواز ترك التاء فيما أسند لضمير المؤنث:

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث، ولو بتأويل لحقته "تاء" ساكنة تدل على تأنيث فاعله. ولحاقها على ضربين: جائز وواجب، ويعني: أن هذه التاء لا تلزم الفعل إلا في حالين[4]:

الأول: أن يسند إلى "ضمير"متصل سواء كان حقيقي التأنيث نحو: "هند قامت"، أو مجازيه نحو: "الشمس طلعت". فإن كان منفصلا نحو: ما "قام"إلا أنتِ، ضعف إثبات التاء.

الثاني: أن يسند إلى ظاهر حقيقي التأنيث متصل، غير جمع ولا جنس، نحو: "قامت هند"، و"قامت الهندانِ".

---

(1) انظر: التسهيل: ١٣٩/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٥٠٧.

(2) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٥٠٧.

(3) البيت للفرزدق في ديوانه: ص٣٥٩.

(4) انظر: أوضح المسالك: ١/ ١٠٨؛ وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٤٨/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فإن كان مجازي التأنيث نحو: "طلعت الشمس"، أو منفصلا نحو: ""قامتْ" اليوم هنـــد"، أو جنسا نحو: "نعمت المرأة"، أو جمعا نحو: "قامت الهنود" لم تلزم التاء على "سببين".

وعرض البِرْماوي في هذه المسألة رأي ابن كيسان الذي يذهب إلى أنه لا يجوز ترك التاء في ما أسند لضمير المؤنث، وشاهده في ذلك قول عامر بن جوين الطائي[المتقارب]:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا بقلة أبقل إبقالها [1]

وأجاب البِرْماوي على ذلك كما قال ابن هشام في "إنّ السماحة" فهو ضرورة.

وعرض البِرْماوي هذه المسألة مرتكزا على عرض الخلاف بين مذهب ابـــن هـــشام ومذهب ابن كيسان، ثم وضح رأيه مدللا على ذلك بالشواهد. فابن هـــشام يـــرى أنّ الفاعـــل المؤنث الحقيقي أو المجازي إن كان ضميرا متصلا، فيجب تأنيثه، كقـــولهم: هنـــدٌ قامـــت، والشمس طلعت، أما قول الشاعر[الكامل]:

إنّ السماحة والمروءة ضُمّنا [2]

فلم يقل "ضُمِّنتا" فهو ضرورة.

ورأى ابن كيسان أنّه يجوز ترك التاء فيما أسند لضمير المؤنث، واستدلّ بقول عامر بن جوين الطائي[3]، وردّ البِرْماوي على شاهد ابن كيسان موافقا ابن هـــشام فـــي أنّ ذلـــك ضرورة.

---

(1) شعر عامر بن جوين الطائي **ضمن: شعر طيئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام: ص٤٣١، وهو من شواهد الكتاب: ٢/ ٩٦، والكامل: ٣/٩١.**

(2) الشطر لزياد الأعجم في **شعره: ص٥٤، وتمامه:**

"قَبراً بمَرو علَى الطَّريقِ الواضِحِ"

(3) **انظر: المغني: ١/ ٧٣١ حول مذهب ابن كيسان.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويرى ابن كيسان أنّ الشاعر يمكن أن يقول: "أبقلت إبقالها" بإثبات التاء وإسقاط الهمزة من "إبقاله"[1]، ورد البِرْماوي على ابن كيسان في"أبقلت إبقالها" أنّ من العرب مَن لا يجيز في الهمزة إلا التحقيق، فمن أين لنا أن هذا الشاعر يجيز النقل والحذف؟.

وردّ البِرْماوي على رأي العرب، أنّ هناك نظرا في قول ابن كيسان، واستدلّ بما قاله الأعلم في شرح أبيات سيبويه: أنه روي "أبقلت ابقالها"، بتخفيف الهمزة، وقال لا ضرورة فيه على هذا، وفي هذا دليل على أنّ قائله يجيز النقل، أما على رواية تحقيق الهمزة، إنما هو لتأويل الأرض بالمكان فلا ضرورة[2].

المسألة الواحدة والعشرون: في تمثيل المبتدأ:

إن المبتدأ هو اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفىً به[3]؛ فالمبتدأ اسم في أول جملته غالباً مجرد عن العوامل اللفظية نحو: ربنا. فلفظ الجلالة اسم جاء في أول الجملة، لم يدخل عليه عامل لفظي كحرف جر أصلي، أو فعل أو غيرهما فيكون مبتدأ، أما نحو : في الدار رجل، فليست كلمة (الدار) مبتدأ؛ لوجود العامل اللفظي وهو حرف الجر (في)، وشرط المبتدأ أن يتجرد من العامل اللفظي، فالجار والمجرور خبر مقدم. و (رجل) مبتدأ مؤخر، لأنه تجرد عن العوامل اللفظية . فيستثنى من العامل اللفظي حرف الجر الزائد والشبيه بالزائد فإنه يدخل على المبتدأ فإذا قلت : هل من رجل موجود . فـ (رجل) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . ونحو، رب رجل قائم. رجل : مبتدأ. كما في الذي قبله. ولا أثر للحرفين (من) و (رب) لأن المبتدأ تجرد عن العوامل الأصلية.

---

(1) انظر: **المغني: ١/ ٧٣١.**

(2) انظر: **شرح أبيات سيبويه:١/ ٥٥٧-٥٦٠.**

(3) **أوضح المسالك: ١/ ١٩٢؛ وانظر: أسرار العربية: ص٧٨.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد شرح البِرْماوي قول ابن هشام[1] في تمثيل المبتدأ الذي هو مخبر عنه، مستشهدا بالآية الكريمة: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾[2]، ووضح ما ورد عند ابن هشام بأن المبتدأ قد يكون فيه حرف زائد، ولا يعيب ذلك كونه مجردا عن العوامل اللفظية، وتقدير الآية هنا هو (هل خالقٌ)، وأجاز فيه الرفع لو اتبع مثل ذلك، فنقول: (هل من أحد ظريف عندك)، وذلك ما عنى بقوله مجردا من العوامل اللفظية أراد بها غير الزائدة، وقد أخذ البِرْماوي على ابن هشام بأنه كان يجب أن يذكر هذا المثال في النوع، وهو الوصف الرافع المكتفى به؛ لأن خالق وصف رافع لمكتفى به.

واستحسنه بقوله تعالى: ﴿ اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [3] ما لم يؤول بمعبود.

المسألة الثانية والعشرون: قوله في مسوغ الابتداء بالنكرة:

لا يبتدأ بنكرة ــ لأن المبتدأ محكوم عليه، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوما، ولو إلى حد ما، وإلا كان الحكم عليه لغوًا، لا فائدة فيه، وإنما يكون، إذا كان للمبتدأ خبر، فإن كان وصفا له فاعل، أو نائب فاعل، يغني عن الخبر، كان نكرة، ولا يحتاج إلى مسوغ؛ لأن المبتدأ في هذه الحالة، يكون محكوما به، بمنزلة الفعل والفعل في مرتبة التنكير كما يقال ــ ، إلا إن حصلت فائدة؛ كأن يخبر عنها بمختصٍّ مقدم ظرف أو مجرور نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[4]، ولا يجوز "رجل في الدار" ولا "عند رجل مال" أو تتلو نفيا، نحو: "ما رجل قائم" أو استفهاما نحو:

---

(1) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٢٠٩؛ وأوضح المسالك: ١/ ١٩٢-١٩٣.**

(2) سورة فاطر: آية٣.

(3) سورة الأعراف: آية ٥٩و٦٥و٧٣و٨٥. ووردت الآية في سورة هود: آية ٥٠و٦١و٨٤ وفي سورة المؤمنون آية ٢٣و٣٢.

(4) سورة ق: آية٣٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾[1]، أو تكون موصوفة سواء ذكرا نحـــو: "﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[2] ، أو حذف الصفة، نحو: "السمن منوان بدرهم"... [3].

قال البِرْماوي بأن جميع صور مسوغات الابتداء بالنكرة تعود إلى التعميم والتخصيص ومثل عليه بقوله تعالى: "﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[4]وكذلك: ﴿ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ﴾[5] والشاهد هنا هو أن المبتدأ مخصص بالوصف (لعبدٌ مؤمنٌ)، ولم يتعرض ابن هشام في الشرح لمعنى ذلك، واقتصر على التمثيل بالآية، وبيّن أن الوصف فيها مذكور.

المسألة الثالثة والعشرون: في المفعول به وصوره، فمنه:

المفعول به هو الذي يقع عليه فعل الفاعل، نحو: ضرب زيد عمـــرا وبلغـــت البلـــد. ويجيء منصوبا بعامل مضمر مستعمل إظهاره أو لازم إضماره المنصوب بالمستعمل إظهاره [6].

---

(1) سورة النمل: آية٦٠-٦٤.

(2) سورة البقرة: آية٢٢١.

(3) انظر: **التصريح: ١/ ١٦٨؛ وأوضح المسالك: ١/ ٢٠٨-٢٠٩.**

(4) سورة البقرة: آية٢٢١.

(5) سورة البقرة: آية٢٢١.

(6) انظر: **المفصل في صنعة الإعراب: ص٥٨.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فسر البِرْماوي قول ابن هشام (ما أضمر عامله) بأنه ما حذف عامله لدليل، لكن الإضمار يكون باستتار الضمائر وليس بالحذف. وإضمار عامل المفعول به وجوبا في مسائل:

١. المفعول في باب الاشتغال، وقد فسر معنى الاشتغال؛ إذ قيل:" وحقيقته أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه"[١].

٢. المنصوبات بأخص بعد ضمير المتكلم نحو: (نحن العرب)، وخصص (بأل) التعريف بعد الضمير، وهي إشارة لعدم وقوعه في أول الكلام، إلا أن يسبقه ضمير متكلم، وأحيانا يسبقه الضمير فقط، ويكون التقدير فيها (أخص العرب)، وهي ذاتها جملة الاختصاص، أو يكون ما بعد الضمير مضافا نحو: (نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِياءِ لا نُورَثُ)[٢].

والاختصاص عند سيبويه يكون في كلامهم ما هو على طريقة النداء، ويقصد به الاختصاص لا النداء، وذلك قولهم: أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل، ونحن نفعل كذا أيها القوم[٣].

٣. المنصوب على الاختصاص لفظة (أيّ) في المذكر، و(أيّة) في المؤنث، وتلزم الضم إذا وقعت في النداء، وتوصف باسم مرفوع معرّف بـ(أل) التعريف، نحو: (أيُّها الرجلُ وأيتُها العصابةُ) [٤]. فالاختصاص، إذا كان بلفظ: "أيها" المستعمل في المذكر؛

---

(١) انظر: **شرح شذور الذهب: ص٢٤١ وما تلاها؛ وشرح ابن عقيل: ١٢٨/٢.**

(٢) انظر: **شرح ابن عقيل: ٢٩٧/٢-٢٩٨.**

(٣) انظر: **الكتاب: ١٤٠/١.**

(٤) انظر: **الكتاب: ٢٣٢/٢؛ والمقتضب: ٢٩٨/٣.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مفردا أو مثنى أو جمعا -أو كان بلفظ: "أيّها"- المستعمل في المؤنث؛ مفردا أو مثنى أو جمعا -كان اللفظان مبنيين على الضم، في محل نصب؛ والناصب له: فعل محذوف وجوبا؛ تقديره: أخص أو أعني وما شابه ذلك؛ فهو على هذا: مفعول به؛ وجملة: "أخص أيها وأعني أيتها": قد تكون في محل نصب على الحال؛ وقد تكون اعتراضية، لا محل لها؛ كما في قولهم: "نحن المعلمين أكثر الناس عطاء"؛ فجملة "أخص المعلمين": لا محل لها؛ لأنها اعترضت بين المبتدأ "نحن"، وخبرة: أكثر الناس عطاء[1].

٤. المنصوب بـــ (الزم واتقِ) إن كرر أو عطف وهو نصب على الإغراء والتحذير، والإغراء هو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، والعامل فيه الزم أو نحوه، ومثله (العلم) والتقدير فيه (الزم العلم)، ونحو: (السلاح السلاح)، والتقدير الزم السلاح. والتحذير هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه، والعامل المحذوف فيه (اتقِ) أو نحوه. وقسم الإغراء إلى ثلاثة أقسام[2]:

ا. مكرر: نحو (أخاك أخاك).

ب. معطوف عليه نحو: (المروءة والنجدة).

ج. لا عطف فيه ولا تكرير، نحو: (الصلاةَ جامعةً)؛ أي احضروا الصلاة جامعة.

والأول والثاني حذف عامل نصب المفعول به واجب، أما الثالث فالحذف فيه جائز.

---

(١) انظر: التصريح: ٢/ ١٩١. وحاشية الصبان: ٣/ ١٨٦.

(٢) انظر: أوضح المسالك: ٣/ ١١٢؛ والنحو الوافي: ٤/ ١٣٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإما أن يكون المنصوب على التحذير بلفظ إياك وإما لا، وإذا لم يكن بلفظ (إيّا)، فيصح عليه ما تقدم وصح على الإغراء؛ فإن كان مكررا أو معطوفًا، فيجب حذف عامله، وإن لم يكن فيه تكرار أو عطف جاز الحذف، أما إن كان بلفظ إياك، فيحذف العامل واجباً مطلقاً إن كان فيه تكرير أو عطف، أو لم يكن.

ويوجه البِرْماوي قوله تعالى: ﴿ انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾[1]، ففي القول وجهات متعددة، **أولها: إيراد رأي سيبويه والخليل وهو**[2]: إنه منصوب بفعل محذوف واجب الإضمار؛ أي: ائتوا خيرًا لكم. فإنّه لما صرفهم عما أمرهم بالانتهاء عنه، أمرهم بالانتقال إلى غيره، مما فيه خير لهم.

ثم عرض رأي الفراء: إنه نعت لمصدر محذوف؛ أي: فآمنوا إيمانا خيرًا لكم. ورد بأنه يلزم أن يكون من الإيمان، أو من الانتهاء عن الكفر ما ليس بخير. وأجيب بأنه قد يمتنع مفهوم الصفة **١ ٢ ، أو يقول الصفة للتأكيد**[3].

ثم عرض رأي الكسائي وأبو عبيد[4]: بأنه منصوب على أنه خبر "كان" مضمرة تقديره: يكن الإيمان أو الانتهاء خيرا لكم. وردَّ بأن" كان: لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها إلا فيما لا بد منه، وفيه ضعف آخر، وهو أن "يكن" المقدرة حينئذ، إنما هي جواب شرط مقدّر؛ أي: إن تؤمنوا أو تنتهوا يكن خيرًا، فلم يبق إلا معمول الجواب.

---

(١) سورة النساء: آية ١٧١.

(٢) انظر: **الكتاب: ١/٢٨٢.**

(٣) انظر: **معاني القرآن: ١/٢٩٥.**

(٤) القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي البغدادي، أبو عبيد، من أهل هراة وهو أول من صنف غريب الحديث، ألفه في نحو أربعين سنة، توفي في مكة سنة(٢٢٤هـ). (انظر: **الأعلام: ٥/١٧٦؛ وشذرات الذهب: ٢/ ٥٤).**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فالخلاف هنا إما أن يكون مجزوما بتقدير شرط، أو بنفس الأمر، أو يتضمنه معنى الشرط أو بغير ذلك. وأورد كذلك ما يعد نادرا في الاستعمال، وهو كون المنصوب على الاختصاص علما، واستشهد على ذلك بـ (بك الله نرجو الفضل) فقد بين البِرْماوي وجهين لشذوذ نصب الفضل، وهما:

أ. تقدم قبل المنصوب ضمير خطاب.

ب. جاء المنصوب على الاختصاص علما.

وقال سيبويه:" وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم: بك اللهَ نرجو الفضلَ، وسُبحانك اللهَ العظيمَ، نصبُه كنصب ما قبله، وفيه معنى التعظيم"[1]؛ فـ(بك: متعلق بـ "نرجو". "الله" لفظ الجلالة منصوب على الاختصاص، وهو علم. الفضل: مفعول نرجو).

المسألة الرابعة والعشرون: في المفعول المطلق "ما بمعنى المصدر":

عرّف ابن عقيل المفعول المطلق بأنه: " المصدر المنتصب توكيدا لعامله أو بيانا لنوعه أو عدده"[2]. وسُميّ مفعولا مطلقا لصدق المفعول عليه، فهو غير مقيد بحرف جر ونحوه بخلاف غيره من المفعولات؛ فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدا كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له[3].

---

(1) انظر: **الكتاب: ٢٨٢/١.**

(2) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ١٣٢.**

(3) انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ٢/ ١٣٢؛ وشرح الكافية في النحو: ٢٩٤/١ ؛ وهمع الهوامع: ٩٤/٣.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وينقسم للمفعول المطلق إلى مبهم ومختص؛ ويعرف المبهم بأنه: "ما لا يدل على كمية أو كيفية في الفعل "[1] بل: "هو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة كقمت قيامـا، وجلـسنا جلوسا، وهو لمجرد التأكيد ومن ثم لا يثنى ولا يجمع، لأنه بمنزلة تكريـر الفعـل، فعومـل معاملته في عدم التثنية والجمع وكذا قال ابن جني: أنه من قبيل التأكيد اللّفظيّ"[2]، وهناك رأي آخر قي سبب عدم التثنية والجمع، هو رأي الصبان ؛ إذ يرى أن سـبب ذلـك راجـع إلـى أن"المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد وهو المصدر الذي تضمنه الفعـل كـذلك وهو بالقليل والكثير لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عامله الذي تضمنه لا للعامل بتمامـه فـلا يكون بمنزلة تكرير الفعل"[3].

أما النوع الثاني من المصادر في المفعول المطلق فهو المختص ويعرف بأنه: " مـا زاد على معنى عامله، فيفيد نوعا أو عددا نحو: (ضربت ضرب الأمير، أو ضربتين)"[4].

وينقسم المفعول المطلق أيضا إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون مؤكدا[5]، أي أن يكون مصدرا منكرا غير مضاف ولا موصوف، سواء أكان عامله فعلا نحو: (ضربتُ ضربا) أم كان عامله وصفا، نحو: (أنا ضـارب زيـدا ضـربا) وسواء أكان عامله من مادته، أم كان العامل من مادة مرادفة لمادته، نحو: (قعد جلوسا) [6].

الثاني: أن يكون مبينا للنوع[7]، والمفعول المطلق المبين لنوع عامله له ثمان صور[8]:

---

(1) شرح المفصل: ١٢/ ١١١.

(2) همع الهوامع: ٩٦/٣.

(3) حاشية الصبان : ١١٥/١.

(4) همع الهوامع: ١٠١/٣.

(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٣٤/٢؛ وأوضح المسالك٢/ ٢٠٥.

(6) أوضح المسالك. ٢/ ٢٠٥-٢٠٦.

(7) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٣٤/٢؛ وأوضح المسالك: ٢/ ٢٠٦.

(8) شرح الكافية في النحو: ٢٩٦/١-٣٠١؛ وأوضح المسالك. ٢٠٦/٢- ٢٠٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١. أن يكون المصدر مضافا، نحو: (سرت سير ذي رشد).

٢. أن يكون المصدر مقرونا بـــ (أل) الدالة على العهد أو (أل) الجنـــسية الدالـــة علـــى الكمال، نحو: (دافعت عن على الدفاع).

٣. أن يكون المصدر موصوفا، نحو: (ضربت زيدا ضربا شديدا).

٤. أن يكون المفعول المطلق موصوفا مضافا إلى المصدر، نحو: (رضيت عـــن علـــى أجمل الرضا).

٥. أن يكون المفعول المطلق اسم إشارة منعوتا بمصدر محلى بـــ(أل)، نحو: (أكرمـــت عليا ذلك الإكرام).

٦. أن يكون المصدر نفسه دالا على نوع من أنواع عامله، نحو: (رجعت القهقرة).

٧. أن يكون المفعول المطلق لفظ "كل" أو"بعض" مضافا إلى المصدر، نحو: (أحببته كـــل الحب).

٨. أن يكون المفعول اسم آلة للعامل فيه، نحو: (ضربته سوطا).

الثالث: أن يكون مبينا للعدد[١]، والمفعول المطلق المبين لنوع عامله له ثلاث صور[٢]:

- أن يكون مصدرا مختوما بتاء الوحدة، نحو: (ضربت ضربة).
- أن يكون مصدرا مختوما بعلامة تثنية أو علامة جمع، نحو: (ضربته ضـــربتين) أو (ضربته ضربات).
- أن يكون المفعول المطلق اسم عدد مميزا بمصدر، نحو: (أشرت إليه عشر إشارات).

---

[١] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/١٣٤؛ وأوضح المسالك٢/ ٢٠٧.

[٢] أوضح المسالك: ٢/ ٢٠٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرا من لفظ العامل فيه إلا أن هناك حالات لا يكون فيها مصدرا، وينوب عنه، وحكم هذا النائب: النصب دائما على أنه مفعول مطلق. وليس بمصدر، إذ مصدر العامل المذكور في الكلام قد حذف. فيَنُوبُ عَنْ المفعول المطلق الذي هو المصدر أشياء كثيرة منها:

- **ما يصلح للإنابة عن المصدر المؤكّد: قد ينوب عن المصدر المبيّن أيضا إذا وجدت قرينة تُعيّن المصدر المبين المحذوف. منها[1]:**

١. **مرادفه[2]**، نحو:أحببت عزيز النفس مقةً.

٢. **اسم المصدر، فيشترط فيه أن يكون غير علَم[3]**، نحو: (توضأ المصلي وضوءا)، و(اغتسل الصانع غَسْلا)؛ فالوضوء والغسل اسْماء مصادر للأفعال قبلهما، نائبين عن المحذوف.

٣. **بعض أشياء أخرى، كالضمير العائد عليه بعد الحذف، وكالإشارة له بعد الحذف أيضا[4]**، كقولهم لمن يتكلم عن الإخلاص: (أخلصته لمن أودَه)، وعن الإقبال: (أقبلت هذا)؛ فالضمير عائد على المصدر المؤكّد الذي حذف، ونائب عنه، وهو: (الإخلاص)، واسم الإشارة يشير إلى المصدر المؤكّد الذي حذف وينوب عنه؛ وهو: (إقبال).

- **ما يصلح للإنابة في الأنواع الأخرى: ما لا ينوب عن المصدر المؤكّد، ولكنه ينوب عن غيره من باقي أنواع المصدر، منها:**

---

[1] النحو الوافي: ٢/٢١٤.

[2] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/١٣٥.

[3] المساعد على تسهيل الفوائد: ١/٤٦٧.

[4] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ١٣٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١. **الآلة التي تستخدم لإيجاد معنى ذلك المصدر المحذوف**[١]، نحو: (ضربته سوطًا)، فـ (سوطًا) مفعول مطلق نائب عن المصدر منصوب بالفتحة. والأصل: ضربَ سوطٍ، فحذف المصدر، وأقيمت آلته مقامه.

٢. **عدده**[٢]؛ أي العدد الدال على المصدر المحذوف، نحو: (سجد المصلي أربعًا)، فـ (أربعًا) مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف، والأصل: سجوداً أربعا. ومنه قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[٣]" فـ (ثمانين) مفعول مطلق منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والأصل: جلدًا ثمانين، فحذف المصدر، وأقيم العدد مقامه.

٣. **ما دل على كلية أو بعضية بشرط الإضافة لمثل المصدر المحذوف**[٤]، نحو: (أتقن العامل عمله كلَّ الإتقان)، فـ (كلَّ) مفعول مطلق، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[٥] فـ (كلَّ) مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف، والأصل: ميلاً كلَّ الميل. ومثال بعض: أهمل الطالب بعضَ الإهمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾[٦] فـ (بعض) مفعول مطلق نائب عن المصدر.

---

(١) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ١٣٦؛ وشرح الكافية في النحو: ٢٩٨/١.**

(٢) **شرح الكافية في النحو: ٢٩٧/١ و٢٩٨؛ وأوضح المسالك: ٢/ ٢١٣.**

(3) سورة النور، الآية ٤.

(٤) **همع الهوامع: ١٠٠١/٣.**

(5) سورة النساء، الآية ١٢٩.

(6) سورة الحاقة، الآية ٤٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤. **صفة المصدر المحذوف**[١]، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾[٢] خلافا للمعربين في قولهم: إن (رغدًا) مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف. والأصل: أكلاً رغـدًا. فحذف الموصوف ونابت صفته منابه، بل (رغدًا) حال من الـضمير العائـد علـى المصدر الدال عليه الفعل، والتقدير: وكُلا حال كون الأكل رغدًا. ومعنى (رغدًا) أي: طيبا هنيئا.

وما قاله ابن هشام ليس متعينا، بل يجوز إعراب (رغدا) حالاً، ويجوز إعرابها مفعولاً مطلقًا نائبًا عن المصدر المحذوف، ويكون مما نابت فيه الصفة عن المصدر. وقد أجاز ابـن هشام في كتابه (أوضح المسالك) إقامة صفة المصدر مُقامه، نحو: (سرت أحسنَ السير)؛ أي سيرًا أحسن السير[٣]؛ لأن أفعل لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له و قد أضيف إلى المـصدر الذي هو السير فلما أضيف إلى المصدر كان مصدرا فانتصب انتصاب المصادر كلّها[٤].

٥. **مرادف المحذوف** [٥]: نحو: وقوفا وجلوسا في مثل: قمت وقوفا سريعا للقادم العظيم، وقعدت جلوسا حسنا بعد قعوده.

٦. **اسم الإشارة المشار به إلى المصدر**[٦]: كأن تسمع من يقول: (راقني عـدل عمـر) فتقول: سأعدل ذاك العدل العمري، ويصح مع القرينة: سأعدل ذاك.

---

(١) **المساعد على تسهيل الفوائد: ١/٤٦٨؛ وشرح الكافية في النحو: ١/٢٩٧.**

(2) سورة البقرة، الآية ٣٥.

(٣) **أوضح المسالك: ٢/ ٢١٣.**

(٤) **أسرار العربية: ص١٣٩.**

(٥) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ١٣٥؛ وأوضح المسالك: ٢/ ٢١٣.**

(٦) **أوضح المسالك: ٢/ ٢١٣؛ وشرح الكافية في النحو: ١/٣٠١.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المَفْعُولُ لَهُ، وَهُوَ المَصْدَرُ المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ وَقْتًا وَفَاعِلاً كـ (قُمْتُ إِجْلاَلاً لَكَ) فَإِنْ فَقَدَ المُعَلِّلُ شَرْطًا جُرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ، حكمه جواز النصب إذا وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة[1]:

١. أن يكون مصدراً؛ لقوله : (وهو المصدر) .

٢. أن يفيد التعليل؛ لقوله : (المعلِّل لحدث) بكسر اللام مشددةً، أي : الواقع علة .

٣. أن يتحد المصدر مع عامله في الوقت والفاعل؛ لقوله : (شاركه وقتًا وفاعلاً) أي: شارك المعلِّلُ الحدثَ فيهما . كما مضى بيانه . فإن فُقِدَ منها شرط(٢) وجب جره بحرف دال على التعليل (كاللام) أو (من) أو غيرهما .

والمَفْعُولُ لَهُ المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال[2]:

أحدها: أن يكون مجردا عن الألف واللام والإضافة.

والثاني: أن يكون محلى بالألف واللام.

والثالث: أن يكون مضافا.

وكلها يجوز أن تجر بحرف التعليل لكن الأكثر فيما تجرد عن الألف واللام والإضافة النصب نحو:ضربت ابني تأديبا ويجوز جر، فتقول:ضربت ابني لتأديب،وزعم الجزولي أنه لا يجوز جره، وهو خلاف ما صرح به النحويون وما صحب الألف واللام بعكس المجرد

---

[1] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/١٨٦-١٨٧.

[2] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/١٨٦-١٨٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالأكثر جره ويجوز النصب فـ(ضربت ابني للتأديب) أكثر من (ضربت ابني التأديب)، ومما جاء فيه منصوبا فمثّل له بـــ[الرجز] [1]:

لا أقعـدُ الجُبـنَ عــن الهيجـاء

ولو تــوالتْ زمــرُ الأعداءِ[2]

فأما إن كان مجردا من (أل)، فاشترط لكثرة نصبه ألاّ يكون مضافا مثل: (صـــحبتك رغبة في علمك)، أما إن كان مضافا فيستوي الأمران، فإما النصب وإما الجر سواء. والتمثيل في ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللّهِ﴾ [3] وكـــذلك أيـــضا: ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللّهِ﴾[4]و(من) هنا هي ما قُصد بنائب لام التعليل، أما إن لم تستحضر كامـــل الـــشروط مـــن شروط المسألة فإنه يجب جره بالحرف المذكور[5]:

المسألة السادسة والعشرون: في خبر كان وأخواتها وكاد وأخواتها:

اتفق جمهور النحاة على أن كان أم الباب، وعلل ذلك الصبان بقوله:" لأن الكون يعـــم جميع مدلولات أخواتها"[6]. واتفق معظم النحاة على أنّها كلها أفعال إلا ليس، فذهبوا إلى أنهـــا فِعْلٌ[7] ووزنها فَعِل بكسر العين، فَخُفّفت، ولزم التخفيف، وكان قياسُها إذا أُسندت لتاء الـــتكلم

---

[1] **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٨٦/٢-١٨٧.**

[2] البيت في **معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد (٣٢٢٠)، ومن شـــواهد أوضـــح المـــسالك: ٢/ ٣٦؛ وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٨٧.**

[3] سورة البقرة: آية ٢٦٥.

[4] سورة البقرة: آية ٧٤.

[5] **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٨٨/٢-١٩٠**

[6] **حاشية الصبان : ٨٢/١.**

[7] **انظر: الكتاب: ٤٤/١.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كسرها، وقد نقله الفراء[1] والأكثر فَتحُ اللام، بينما ذهب الصبان إلى أن كان ووزنها فعَل بفتح العين لا بضمها لمجيء الوصف على فاعِل لا فَعِيل ولا بكسرها لمجيء المضارع على يُفعل بالضم لا الفتح[2]؛ لكن هناك من ذهب إلى أنّها حروفٌ، فذهب ابن السراج، وابن شقير، والفارسي[3].

ويرى ابن جني أن كان وأخواتها، هي:" كان وصار وأمسى وأصبح وظل وبات وأضحى وما دام وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وليس وما تصرّف منهنّ وما كان في معناهنّ مما يدلّ على الزمان المجرد من الحدث"[4].

اتفق النحاة على أن هذه الأفعال كلها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويصير اسمها وتنصب الخبر ويصير خبرها واسمها مشبّه بالفاعل وخبرها مشبّه بالمفعول[5]، نحْوُ: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾[6]، بينما قال الفراء: " انتصب تشبيها بالحال"[7].

يحمل على كان أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ وَهِيَ كَادَ وكَرَبَ وَأَوْشَكَ لِدُنُوِّ الْخَبَرِ وَعَسَى وَاخْلَوْلَقَ وَحَرَى لِتَرَجِّيهِ وَطَفِقَ وَعَلِقَ وَأَنْشَأَ وَأَخَذَ وَجَعَلَ وَهَبَّ وَهَلْهَلَ لِلشُّرُوعِ فِيهِ وَيَكُونُ خَبَرُهَا مُضَارِعا[8]، وهي تنقسم باعتبار معانيها إلى ثلاثةِ أَقسامٍ[9]:

- ما يدل على مُقَارَبة المُسَمَّى باسمها للخبر وهي ثلاثة كَادَ وكَرَبَ وأَوْشَكَ.

---

(1) معاني القرآن: ٦٢/٣.

(2) حاشية الصبان: ٢٢٥/١.

(3) شرح ابن عقيل: ٢١٦/١؛ والجنى الداني في حروف المعاني: ص٤٩٤.

(4) اللّمع في العربية: ص ٣٦.

(5) انظر: اللّمع في العربية: ص ٣٦؛ وأوضح المسالك: ٢٣/١.

(6) سورة الفرقان، الآية ٥٤.

(7) معاني القرآن: ٢٨١/١.

(8) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ص١٨٩.

(9) شرح ابن عقيل: ١/ ٢٦٣؛ وأوضح المسالك: ٣٠١/١؛ وهمع الهوامع:١٣١/٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- ما يدل على تَرَجِّي المتكلم للخبر وهي ثلاثة أيضاً عَسَى وحَرَى واخْلَوْلَقَ.

- ما يدل على شُرُوع المَسَمَّى باسمها في خبرها وهي كثيرة: جَعَل وطَفِق وأَخَذ وعَلِق، وأَنشأ.

والمشهور أن هذه الأفعال من أخوات "كان"[1]؛ فهي تعمل عمل كان[2] فترفع المبتدأ وتنصب الخبر إلا أن خبرها لا يكون إلا جملة[3] ثم منه ما يقترن بأنْ ومنه ما يتجرد عنها، ولو لا اختصاصُ خبرِها بأحكام ليست لكان وأخواتها لم تنفرد بباب علَى حِدَةٍ[4]، فقال تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾[5] ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ [6] ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [7]. وشذ مجيئه مفردا بعد(كاد) و(عسى)[8].

شرطُ الجملة: أن تكون فِعْلِيَّةً وَشَذَّ مجيء الأسمية بعد (جَعَلَ) [9] في قوله: (الوافر)

وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ مِنَ الأَكْوَارِ مِرْتَعُهَا قَرِيبُ [10]

([1]) **ارتشاف الضَّرب: ١٢٢٤/٢.**

[2] **شرح ابن عقيل:١/ ٢٦٣؛ وهمع الهوامع:١٣٧/٢.**

[3] **شرح ابن عقيل: ٢٦٣/١؛ وحاشية الصبان : ٢٥٨/١.**

[4] **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ص١٨٩.**

[5] سورة النور، الآية ٣٥.

[6] سورة الإسراء، الآية ٨.

[7] سورة الأعراف، الآية ٢٢.

[8] **أوضح المسالك: ٣٠٢/١.**

[9] المرجع السابق، ٣٠٢/١.

[10] لم أعثر على قائله؛ والبيت بلا نسبة في: **معجم الشواهد الشعرية: ص٣١و ٢٧٤-٢٧٥؛ والبيت من شواهد: أوضح المسالك: ٣٠٢/١.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وشرطُ الفعلِ ثلاثَةُ أمُورٍ[1]:

أحَدُهَا: أن يكون رافعا لضمير الاسم فأما قولُه: (البسيط)

وَقَدْ جَعَلْتُ إذا مَـا قُمْـتُ يُثْقِلُنِـي ثوبي، فأنْهَضُ نَهْضَ الشَّاربِ السَّكِرِ [2]

الثاني: أن يكون مضارعا وَشَذَّ في (جَعَل) قولُ ابن عباس رضي الله عنه: " فجعلَ الرَّجُلُ إذا لم يَستَطِيعْ أنْ يخرُجَ، أرْسَلَ رَسُولاً "[3].

الثالث: أن يكون مقرونا بأنْ إن كان الفعل حَرَى أو اخْلَوْلَقَ نحو: (حَرَى زَيْدٌ أنْ يَأتِيَ) و(اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أنْ تُمْطِرَ) وأن يكون مُجَرَّدا منها إن كان الفعل دَالاً على الشروع نحو: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [4] .

---

[1] انظر: أوضح المسالك: ١/٣٠٧-٣١٠؛ وحاشية الصبان : ١/٢٥٨-٢٦٣.

[2] البيت لأبي حية النميري: هو ودعان بن محرز بن قيس بن ورد بن حذيفة بن بدر الفزاري. شاعر وفارس ذبيان، جاهلي تفاخر بنفسه؛ في: شعر أبي حية النميري: ص ١٩٧٥، ص١٨٦؛ والبيت في الديوان:

وقد جعلت إذا ما قمت يوجعني ظهري فقمت قيام الشارب السكر

[3] صحيح بخاري: ص ٨٤٧، حديث رقم(٤٧٧٠)، ونص الحديث في صحيح بخاري: حدّثنا عمر بن حفص بن غياث: حدثنا أبي: حدثنا الأعمش: حدّثني عمرو بن مُرّة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ قال: لما نزلت : { وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ } صَعِدَ النبي ــ صلي الله عليه وسلم ــ على الصفا فجعل يُنادي: "يا بني فِهر، يا بني عَدِيّ" ــ لبطون قريش ــ حتى اجتمعوا، فجعل الرجل إذا لم يستطعْ أن يَخرجَ، أرسل رسولا لينظر ما هو، فجاء أبو لهب وقريش، فقال: "أرأيتَكُم لو أخبرتُكم أنّ خيلا بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مُصدقيّ؟" قالوا: نعم، ما جرّبنا عليك إلا صدقا. قال: "فإني نذيرٌ لكم بين يديْ عذاب شديد". فقال أبو لهب: تبا لك سائر اليوم، ألهذا جمعتنا؟ فنزلت : تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ، مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ).

[4] سورة الأعراف، الآية ٢٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والغالبُ في خبر (عسى) و(أوشك) الاقتران بها[1] نحو: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[2]

وقوله: (الطويل)

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا [3]

وهذه الأفعال ملازمةٌ لصيغة الماضي[4] إلا أربعةً استُعمل لها مضارع وهي:

- (كاد) نحو: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾[5].
- (أوشك) كقوله: (المنسرح)

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ بُوَاقِفُهَا [6]

وهو أكثرُ استعمالا من ماضيها.

- (طَفِقَ) [7] حكى الأخفش طَفَقَ يَطْفِقُ وطَفِقَ يَطْفَقُ[8].
- (جَعَلَ) حكى الكسائي:" إنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرِمُ حتى يجَعْلُ إذَا شَرِبَ المَاء مَجَّهُ"[9].

شرح البِرْماوي رأي ابن هشام في باب خبر كان وأخواتها، معللا سبب اشتراطه فيه التأخير، وجواز التوسط، قال: يجب كون الخبر مضارعا مؤخرا عنها، رافعا لضمير اسمها، واشترط البِرْماوي فيه التأخير وجواز التوسط، ومقتضى التأخير هو امتناع تقديم الخبر على

---

[1] انظر: **شرح ابن عقيل: ١/ ٢٦٩-٢٧٠؛ وهمع الهوامع: ٢/١٣٨-١٣٩.**

[2] سورة الإسراء، الآية ٨.

[3] لم أعثر على قائله؛ والبيت من شواهد: **شرح ابن عقيل: ١/ ٢٧٠.**

[4] **أوضح المسالك: ١/٣١٨؛ وهمع الهوامع: ٢/١٣٥.**

[5] سورة النور، آية ٣٥.

[6] البيت لأمية بن أبي الصلت في: **ديوان أمية بن أبي الصلت: ص١٧٢.**

[7] **أوضح المسالك: ١/٣١٨.**

[8] **معاني القرآن: ٢/٥١٥.**

[9] ابن هشام: **أوضح المسالك. مرجع سابق، ج١، ص٣١٨.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

نفس الأفعال؛ لأن هذه الأفعال ضعيفة وأكثرها غير متصرف. وجواز التوسط يأتي في الأخبار غير المقترنة بأن مثل: (عسى أن يقوم زيدٌ). وهذا أجازه المبرِّد[1] والسيرافي[2] والفارسي، وصححه ابن عصفور ومنعه الشلوبين فلا يجيزون مثل هذا المثال، ومذهبهم في مثل (عسى أن يقوم زيد)؛ أي التوسط، إلا أن يكون زيد فاعلاً ليقوم، وجملة (أن يقوم) مسند إليها (عسى) وهي مستغنية عن الخبر ويتجلى موقف المذهبين في التأنيث والتثنية والجمع. ويمثّل على المذهب الأول بـ: (عسى أن يقوموا الزيدون) و(عسى أن يقمن الهندات) و(عسى أن يخرجا الزيدان)، أما المذهب الثاني، فهو مذهب الشلوبين ومن تبعه فلا تلحق الفعل علامة تثنية ولا جمع تذكير ولا تأنيث.

واشتراط كون الفعل رافعا لضمير عائد على اسمها، فهذا جائز في كان، وممتنع في كاد وأخواتها؛ لأن أفعال المقاربة جاءت للدلالة على شروع فاعلها في خبرها وتلبسه به، والذي ورد مخالفًا لذلك ففسره ابن مالك[3] بالشاهد[البسيط]:

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل[4]

وأيضا بالشاهد[الطويل]:

وماذا عسى الحجاجُ يبلُغُ جهدُهُ إذا نحنُ جاوزنا حفيرَ زيادِ[5]

وأيضا بالشاهد [الطويل]:

---

(1) انظر: **الكامل: ١/ ١١٤.**

(2) الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي أبو سعيد، توفي في بغداد (٣٦٨ هـ). (انظر: **الأعلام: ١٩٦/٢؛ وإنباه الرواة: ٣١٣/١؛ وشذرات الذهب: ٣/ ٦٥.**

(3) انظر: **التسهيل: ١/ ٣٩٨-٣٩٩.**

(4) البيت الثاني منه *"وكنتَ أمشي على رجلَينِ مُعتدلاً فصرتُ أمشي على أخرى منَ الشَجَرِ"* والبيتان لابن أحمر في ديوانه: ص ١٨١-١٨٢ واختلف في النسبة وقد روى البيتان برواية:الشارب الثمل.(انظر: **معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد (١٢٧١)؛ والبيت من شواهد المغني: ٦٤١/٢؛ والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٣٠٢؛ وشرح شذور الذهب: ص٢١٨).**

(5) البيت لمالك بن الريب في ملحق ديوانه ضمن **شعراء أمويون: ٥١/١.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبُثُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ [1]

ففسر ذلك على أن جعل (ثوبي) و (أحجاره) بدلا من اسمي جعل وكاد، وفي قوله (ماذا عسى الحجاج يبلغ جهده) فالذي رفع جهده فيه شذوذان:

١. الرفع على الفاعلية وهي بفتح الجيم بمعنى المشقة والغاية ومفعول يبلغ محذوف؛ أي يبلغ مني مبلغا.

٢. النصب يكون بضم الجيم بمعنى الجُهد، وهو الوسع والطاقة؛ أي الجهد مفعول يبلغ.

وقال ابن الأثير[٢] في "غريب الحديث": وقيل: الضم والفتح لغتان في الوسع والطاقة، وأما بمعنى المشقة فالفتح لا غير[٣] .

ويتضح جانب الشذوذ في تجرده من (أن)؛ لأن الغالب هو الاقتران بـ (أن) فلم يرد في القرآن إلا مقترنا بـ (أن). ويخالف مذهب سيبويه ذلك، فيرى بأن المقترن غالبا لا يكون خبرا، رفعه الثاني للسببي[٤].

---

(١) البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي في ديوانه: ٢/ ٨٢١.

(٢) المبارك بن محمد أبو السعادات، مجد الدين، المحدث اللغوي الأصولي، توفي سنة (٦٠٦ هـ). (انظر **الأعلام: ٢٧٢/٥**).

(٣) انظر: **النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٢٠/١ قال عنه حديثه عن حديث أم معبد، وهو: شاةٌ خلفها الجهد عن الفتح قد تكرر لفظ الجهة والجهد في الحديث كثيرا.**

(٤) انظر: **الكتاب: ١٥٨/٣.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المسألة السابعة والعشرون: في أحكام تخفيف النون في (لكنَّ، إنَّ، أنَّ، كأنَّ):

استدرك البِرْماوي على ابن هشام أنه لم يتعرض لفصل اسم أن عن خبرها، قال شارحا ومفصّلا في المسألة: يستتر في هذه الحالة اسم أن وخبرها جملة فعلية، الفعل فيها إما دعائيا، أو جامدا، أو مفصولا بتنفيس، أو نفي، أو شرط. ولم يدخل ضمن الحروف المخففة النون في آخرها (لعل) ولا (ليت)؛ لأنها غير مشددة. وقد تناولها ابن هشام من ناحية الإعمال والإهمال، فبدأ القول بـ:

١. تخفيف لكنّ: إن لكن المخففة تمتاز بأنها: لا تقع غالبا إلا بعد علم أو ما هو في حكم العلم[١].

فلكن المخففة لا تعمل خلافا ليونس؛ إذ إن تخفيفها يجعلها لا تعمل أصلا؛ لعدم سماعه وعلل بمباينة لفظها للفظ الفعل وبزوال موجب إعمالها (وهو الاختصاص)؛ إذ صارت يليها الاسم والفعل وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسا على إن وأن وكأن[٢].

فإن تخفيف النون حرف، له قسمان[٣]:

الأول: أن تكون مخففة من لكن الثقيلة. ولا عمل لها، إذا خففت، خلافاً ليونس والأخفش، فإنهما أجازا ذلك. ورد بأنه غير مسموع. وقد حكي عن يونس أنه حكاه عن العرب. وعلى مذهب الجمهور يكون ما بعدها مبتدأ وخبراً، نحو: " ولكن الشياطين كفروا " . واختار الكسائي، والفراء، وأبو حاتم، والتشديد إذا كان قبلها الواو، لأنها حينئذ تكون عاملة عمل إن، وليست عاطفة، والتخفيف إذا لم يكن قبلها واو؛ لأنها حينئذ عاطفة، فلا تحتاج إلى واو ك بل.

---

(١) انظر: شرح الكافية: ٣/٧٥.

(٢) انظر: همع الهوامع: ١/٥٨١.

(٣) انظر: الجنى الداني: ١/١٠٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا القسم – أعني لكن المخففة – ليس حرفا أصليا. وإنما هو فرع (لكن) المشددة. ويأتي الكلام عليها في باب الخماسي.

الثاني: أن تكون حرف عطف. هذا مذهب جمهور النحويين. ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها لا تكون عاطفة، إلا إذا لم تدخل عليها الواو. وهو مذهب الفارسي. قيل: وأكثر النحويين.

والثاني: أنها عاطفة، ولا تستعمل إلا بالواو، والوا مع ذلك زائدة. وصححه ابن عصفور. قال: وعليه ينبغي أن يُحمل كلام سيبويه، والأخفش؛ لأنهما قالا: إنها عاطفة. والثالث: أن العطف بها، وأنت مخير في الإتيان بالواو. وهو مذهب ابن كيسان.

وذهب يونس إلى أن لكن ليست عاطفة، بل هي حرف استدراك، والواو قبلها عاطفة لما بعدها، عطف مفرد على مفرد. ووافقه ابن مالك في التسهيل، على أنها غير عاطفة، لكنه ذكر في شرحه أن الواو قبلها عاطفة جملة، وتضمر لما بعدها عاملاً. فإذا قلت ما قام سعد ولكن سعيد فالتقدير: ولكن قام سعيد. وإنما جعله من عطف الجمل، لما يلزم، على مذهب يونس، من مخالفة المعطوف بالواو لما قبلها، وحقه أن يوافقه[1].

واستدل مَنْ قال، بأن لكن غير عاطفة، بلزوم اقترانها بالواو قبل المفرد. قال ابن مالك: وما يوجد في كتب النحويين، من نحو: ما قام سعد لكن سعيد، فمن كلامهم لا من كلام العرب. ولذلك لم يمثل سيبويه، في أمثلة العطف، إلا بـ(ولكن) [2]. وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته، لأنه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو، وترك التمثيل به لئلا يعتقد أنه مما

---

(1) انظر: الجنى الداني: ١/١٠٠.

(2) انظر: الكتاب: ١/٩٠-٩١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

استعملته العرب[1]. وإن سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو نظر. وقرر ابن يعيش في شرح المفصل [2]مذهب يونس، على خلاف ما تقدم. قال: وكان يونس، رحمه الله، يذهب إلى أنها إذا خففت لا يبطل علمها، ولا تكون حرف عطف، بل تكون عنده مثل إن وأن. فكما أنهما بالتخفيف لم يخرجا عما كانا عليه، قبل التخفيف، فكذلك لكن. فإذا قلت: ما جاءني زيد لكن عمرو، فعمرو مرتفع بلكن، والاسم مضمر محذوف، وإذا قلت: ما ضربت زيداً لكن عمراً، ففيها ضمير القصة، وعمراً منصوب بفعل مضمر. وإذا قال: ما مررت بزيد لكن عمرو، فعمرو مخفوض بباء محذوفة، وفي (لكن) ضمير القصة أيضاً، والجار والمجرور يتعلق بفعل محذوف، دل عليه الظاهر، كأنه قال: لكنه مررت بعمرو[3].

٢. **تخفيف إن المكسورة: فهي عند البصريين لا تخفف، وإذا خُففت لم تعد مختصة بالجملة الاسمية حسب، بل تدخل أيضا على الجملة الفعلية، ويغلب إهمال عملها، ويقل استصحاب عملها، فبذلك لا يمتنع عملها كما ورد عن سيبويه والأخفش**[4]. والاتجاه الثاني، منع إعمالها إن خففت وهم الكوفيون، ويعدونها مهملة نافية؛ فلذلك لا يخففونها أصلا. وإن خففت ولم تعمل ففيها حكمان:

أ. الغالب، الإتيان بعده بلام فارقة بينها وبين إن النافية (إن زيدٌ لقائمٌ).

ب. أن لا يغلب اقترانها بلام إن كان هناك قرينة معنوية نحو [الطويل]:

---

(١) انظر: **الجنى الداني: ١/١٠٠.**

(٢) انظر: **شرح المفصل، ٨/٣-٥.**

(٣) انظر: **الجنى الداني: ١/١٠٠.**

(٤) انظر: **الكتاب: ١/٥٥٥.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وَإِن مالِكٌ كانَت كِرامَ المَعادِنِ[1]

أو لفظية بأن يكون بعدها نفي نحو: (إن زيدٌ لن يقوم).

وقد اختلف في هذه اللام أهي لام الابتداء أم لام أخرى استخدمت للفرق؟. ويتضح الخلاف في الشاهد: " إنكم تفتنون في قبوركم مثل ــ أو قريبا من ــ فتنة الدجّال، فيقال: ما علْمُك بهذا الرجل؟ فأما المؤمن أو الموقن فيقول: هو محمد هو رسول الله جاءنا بالبيّنات والهدى، فأجبناه واتّبعناه، هو محمد. فيقال: نم صالحا، قد علمنا إنْ كنت **لَموقنا به**[2] " ويوجَّه الخلاف كالتالي:

أ. (إن كنت لموقنًا) موضع الشاهد بكسر همزة (إن) فتكون عند ابن الأخضر لام الابتداء.

ب. من جعلها لاما أخرى فتح همزة (أن) وهو رأي (ابن أبي العافية)، ويقول البِرْماوي إذا فتحت (أن) فلا تلتبس بـ (إن) النافية وبذلك لا حاجة للام فارقة، والذي لم يجعل هذه اللام لام ابتداء يقول: إنها لام التأكيد مطلقا. وإذا لحق هذه اللام جملة فعلية، فالغالب أن يكون فعلها ناسخا نحو: ﴿ وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾[3] و ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾[4]، ويندر أن يكون غير ناسخ وغير ماضٍ، ويقيس على غير الماضي الأخفش والكوفيون وقرأ به ابن مسعود.

---

(1) البيت للطرماح بن حكيم في ديوانه، ص٥١٢.

(2) صحيح البخاري: ١/٧٩(الوضوء، باب ٣٦، حديث رقم ١٨٢).

(3) سورة القلم: آية ٥١.

(4) سورة الشعراء: آية ١٨٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ج. تخفيف نون (أن) المفتوحة، فلا يلغى عملها إن خففت، بل يبقى عملها لبقاء اختصاصها، بخلاف المكسورة: اسمها ضمير مستتر، ولا يبرز إلا لضرورة مثل قوله[الطويل]:

فلو أنّك في يوم الرخاءِ سألتني فِراقك لم أبخل، وأنت صديقُ[1]

وقد افترض المؤلف استفسارا بقوله: (فهل يلزم إذا كان اسم أن المخففة ضميرا مستترا أن يكون ضمير الشأن، أو لا؟) فأجاب باختياره أولا: أن لا يكون اسمها ضمير الشأن، وبرهن على ذلك بقول سيبويه في قوله تعالى: ﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾[2]، وثانيا: أن خبرها لا بد أن يكون جملة. وقسمها باعتبار أنواع الجمل كالتالي:

١. إن كان خبرها جملة اسمية وهذا يقتضي جزمها بلا شرط كقوله تعالى: ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[3].

٢. إن كان خبرها جملة فعلية اشترط أن يكون فعلها إما:

أ. دعائيا: كقوله تعالى: ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾[4].

ب. جامدا: كقوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾[5].

---

(١) البيت في **معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد (١٧٧٢)؛ البيت من شواهد الجنى الداني: ص ٢١٨؛ وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٢٨.**

(٢) سورة الصافات: آية ١٠٤.

(٣) سورة يونس: آية ١٠.

(٤) سورة النور: آية ٩.

(٥) سورة النجم: آية ٣٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج. مفصولاً: إما بحرف تنفيس نحو: قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ﴾[1]، أو بحرف نفي، كقوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ ﴾[2]، أو بـ(أداة شرط)، كقوله تعالى: ﴿ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ ﴾[3]، أو مفصولا بقد نحو قوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾[4]، أو بـ" لو" نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ ﴾[5].

وقد علق السيوطي على مسألة تخفف(إن) فقال: تخفف(إن) فتهمل غالبا وتلزم اللام إن خيف لبس بالنافية وهي الابتدائية. وثالثها إن دخلت على اسمية فهي وإلا غيرها، وعلى الأصح تكسر في إن كنت لمؤمنا ولا تعمل في ضمير، ولا يليها غالبا فعل إلا متصرف ناسخ ماض أو مضارع خلافا لابن مالك، وقاس كالأخفش: "إن قتلت لمسلما" ولا تخفف وخبرها ماض، ولا تعملها الكوفية، بل نافية واللام كإلا، وقال الكسائي: إن دخلت على فعلية وإلا عملت، والفراء: هي كقدْ تخفف إن المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية ويغلب إهمالها، وقد تعمل على قلة، وحالها إذا أعملت كحالها وهى مشددة إلا أنها لا تعمل في الضمير، إلا في ضرورة بخلاف المشددة، تقول: إنك قائم بالتشديد ولا يجوز إنك قائم بالتخفيف. وأما في دخول اللام وغير ذلك من الأحكام فهى كالمشددة سواء وإذا أهملت لزمت اللام في ثاني الجزأين بعدها فرقا بينها وبين إن النافية؛ لالتباسها حينئذ بها نحو: إن زيد لقائم

---

(1) سورة المزمل: آية ٢٠.

(2) سورة المزمل: آية ٢٠.

(3) سورة النساء: آية ١٤٠.

(4) سورة المائدة: آية ١١٣.

(5) سورة سبأ: آية ١٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن ثم لا تلزم مع الإعمال لعدم الإلباس، ولا تدخل في موضع لا يصلح للنفي كقوله [الطويل]:

أنا ابنُ أباةِ الضَيمِ من آلِ مالكٍ وَإن مالكٌ كانَت كِرامَ المَعادنِ[1]

لأنه للمدح ولو كانت نافية كان هجوا، ولا كان بعدها نفي نحو: إن زيد لن يقوم أو لم يقم أو لما يقم أو ليس قائما أو ما يقوم لعدم الإلباس في الجميع، واختُلف في هذه اللام فذهب سيبويه والأخفش الأوسط والصغير وأكثر[2].

اختلف النحاة في هذه اللام، فذهب سيبويه، والأخفشان، وأكثر البغداديين إلى أنها لام الابتداء، وذهب أبو علي الفارسي، وابن جني، وابن أبي العافية، وابن أبي الربيع إلى أنها لام أخرى، اجتلبت للفرق بين النفي والإثبات، واستدلوا على ذلك بأنها لو كانت لام الابتداء لبقي لها اختصاصها، فلم تدخل إلا على ما أصله مبتدأ أو خبر، لكنها تدخل على المفعول به[3]. ولتدل على أنها ليست النافية، ولذا تُسمَّى اللام الفارقة؛ لأنها تفرق بين المخففة والنافية، وقد تلحق هذه اللام "إن" العاملة إذا حصل لبس، بأن كان إعراب الاسم خفيفا، نحو: إن هذا أو يحيى لقائم[4].

٣. تخفيف نون (كأنّ): يجب فيها غالبا كل ما وجب لـ (أن) المفتوحة؛ فيكون اسمها ضميرا مستترا. إما ضمير شأن نحو [الهزج]:

---

(١) البيت للطرماح بن حكيم في ديوانه، ص٥١٢.

(٢) همع الهوامع: ١/٥١١؛ وانظر: شرح التصريح: ١/ ٢٣١؛ وأوضح المسالك: ١/٣٥٨-٣٥٩.

(٣) انظر: الكتاب: ١/٥٥٥؛ وشرح التصريح: ١/ ٢٣٢؛ وابن عقيل: ١/ ٢٩٢-٢٩٣؛ وأوضح المسالك: ١/٣٥٨-٣٥٩.

(٤) انظر: أوضح المسالك: ١/٣٥٨-٣٥٩؛ وشرح التصريح: ١/ ٢٣١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وصـــدرٍ مُـــشْرِقِ النَّحْـــــرِ كـــأن ثَـــدْياهُ حـقّـــــانِ[1]

وإما غير ضمير الشأن كقوله[الطويل]:

فَيَومـــاً تُوافينـــا بِوَجـــهٍ مُقَـــسَّمٍ كَأَنَّ ظَبيَةً تَعطو إِلى ناضِرِ السَلَم [2]

وإهمالها جائز تتفق مع "أن" في ما وجب لها، ويجوز إعمالها وإهمالهـــا حـــسب مـــا صرح الزمخشري في المفصل، لكنه وضح مراده في إلغائها بأنها تعمل في ضمير الـــشأن. واتفق الجمهور على عدم إهمالها.

وكما هو الحال في حكم خبر (أنّ) فكذلك "كأن" يكون أغلب خبرها جملة، وقد يـــأتي مفردا نحو[الرجز]:

كأنَّ وَريدَيه رشاء خلب[3]

أو قوله: كأن ظبية، على رواية الرفع، أي كأنه فحذف الاسم قبلها، وروي بالنصب على حذف الخبر؛ أي: كأن مكانها ظبيةً. وفيه رأي آخر بأن يروى بـــالخفض باعتبـــار (أن) زائدة والأصل كظبية.

وأوضح بأن (كأن) المخففة النون تتفق مع (أن) في الوجوه جميعها، إلا أنها تخالفهـــا في وجهين:

أ. اسمها إن كانت جملة فعلية فلا تكون دعائية بل خبرية.

---

(١) البيت في معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد (٣٠١٠)، والبيت من شواهد الكتاب: ١٢/ ١٣٥، والجنى الداني: ص٥٧٥، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣٣٢/١؛ شرح ابن عقيل: ٣٣٤/١.

(٢) البيت في معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد (٢٨٣٥) ؛ والبيـــت مـــن شـــواهد الكتـــاب: ١٣٤/٢ ، والكامل: ٨٢/١.

(٣) الرجز في معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد (٣٢٥١)؛ والرجز من شواهد الكتاب: ١٦٤/٣؛ والجنى الداني: ص٥٧٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ب. إن جاء خبرها مفصولا، فالفاصل لا يأتي إلا في أمرين، وهما: الفصل بلم نحو: "كأن لم تغن بالأمس"، و الفصل بقد نحو[الخفيف]:

لا يهولنَّك اصطلاءُ لظى الحرب فمحنورها كأن قد ألَّما[1]

٤. تخفف كأن، لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها، وفي إعمالها حينئذ الأقوال الثلاثة في أن أحدها: المنع وعليه الكوفيون. والثاني: الجواز مطلقا في المضمر والبارز [الهزج]:

وصدرٍ مشرق النحر كأن ثنياه حقان[2]

والثالث: الجواز في المضمر لا في البارز، ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن أيضا كما في (أن)، ويزيد عليها بجواز كون خبرها مفردا كقوله: (كأن ظبية) في رواية الرفع، وجملة اسمية كقوله (كأن ثدياه حقان) في رواية الرفع، وفعلية مصدرة بلم نحو: (كأن لم تغن بالأمس) يونس أو بلما الجازمة، قال أبو حيان ولم يسمع[3].

ومن أحكام كأن أنها قد تخفف. وإذا خُففت لم يبطل عملها. وقال الزمخشري في المفصل: وتخفف، فيبطل عملها. ومنهم من يعملها. وحمل ابن يعيش قوله يبطل عملها على معنى: يبطل ظاهراً، وتعمل في ضمير الشأن.

---

(١) لم اهتد إلى قائله، البيت في **معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد (٢٥٧٠)؛ والبيت من شواهد المساعد على تسهيل الفوائد:١/٣٣٢؛ وأوضح المسالك: ١/٢٧٢.**

(٢) البيت في **معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد (٣٠١٠)، والبيت من شواهد الكتاب: ١٢/ ١٣٥، والجنى الداني: ص٥٧٥، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/٣٣٢؛ شرح ابن عقيل: ١/٣٣٤.**

(٣) انظر: **همع الهوامع: ١/٥١٦-٥١٧؛ أوضح المسالك: ١/ ١٦٨؛ وشرح الكافية للرضي: ٤/٣٧٠؛ وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/٥٤٢.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أطلق بعضهم عليها أنها ملغاة. وقد فسر أبو موسى الإلغاء المذكور، فقال: ومعنى الإلغاء فيها معناه في أن المفتوحة. يعني أنها تكون عاملة في اسم مضمر، فسُميت ملغاة، إذ لم يظهر عملها، لأن اسمها في الغالب منوي، كاسم أن [1].

المسألة الثامنة والعشرون: في نواصب الفعل المضارع في تقدير (أن):

لم يتعرض ابن هشام في الشرح إلى تقسيم لام التعليل في الجمل إلى لام تعليلية مجردة من (لا)، أو إثبات وجود (لا). وقال البِرْماوي: إن ابن هشام لم يتعرض لتقييد اللام التعليلية بتجرد الفعل الداخلة عليه من (لا)، وذكر أن (أن) تقدّر بعد اللام المؤكدة ولام العاقبة، وقد فسر قوله بتقييد لام التعليل بوجود (لا) فأبدى فيه مسألتين:

١. إذا اقترن بدخول لام التعليل (لا)، تعيّن الإظهار؛ أي إظهار (أن) ولا يجوز الحذف نحو: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [2].

٢. إذا لم يقترن بدخول لام التعليل على (لا) أضمرت (أن).

أما ما قاله ابن هشام عن لام العاقبة والمؤكدة فهو كما قال فيها من أثبتهما، وقد فرق بينهما وبين لام التعليل، فلام العاقبة واللام المؤكدة راجعتان إلى لام كي، كما أثبت الأخفش والكوفيون وابن مالك في التسهيل وجمهور البصريين؛ فقد رأى البصريون أن الناصب للفعل (جئتك لتكرمني) أنْ مقدرة بعدها، والتقدير: جئتك لأن تكرمني. وكانت حجج الكوفيون: إنما قلنا إنها هي الناصبة؛ لأنها قامت مقام كي، ولهذا تشتمل على معنى كي، وكما أن كي تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه. أما حجج البصريون فقالوا: بأن الناصب للفعل أن المقدرة دون

---

(١) انظر: **الجنى الداني: ١/٩٧-٩٨.**

(٢) سورة الحديد: آية ٢٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

اللام وذلك؛ لأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوبًا بتقدير أن، وإنما وجب تقدير أن دون غيرها؛ لأن أن يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر. أما رأي الكوفيون فأن لام كي هي ناصبه للفعل من غير تقدير (أنْ)، نحو: جئتك لتكرمني. وقد رد البصريون على الكوفيين: إنما قلنا هي الناصبة؛ لأنها قامت مقام كي وكي تنصب فكذلك ما قام مقامها قلنا لا نسلم أن كي تنصب بنفسها على الإطلاق، وإنما تنصب تارة بتقدير أن؛ لأنها حرف جر، وتارة تنصب بنفسها وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى، بل حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل فيه بتقدير أن أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها؛ لأنها في تلك الحالة تنصب الفعل بتقدير حرف نصب[1].

فالفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة ولو أظهرت في الكلام لجاز وكذا بعد كي الجارة ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللام مقرونا بلا وجب إظهار أن بعد اللام سواء كانت لا نافية كالتي في قوله تعالى ﴿ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ ﴾[2] أو زائدة كالتي في قوله تعالى ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾[3] أي ليعلم أهل الكتاب[4].

المسألة التاسعة والعشرون: في الإضافة على معنى "مِن":

---

(1) انظر: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ص٢٥-٢٦.

(2) سورة النساء: آية ١٦٥.

(3) سورة الحديد: آية ٢٩.

(4) **شرح قطر الندى وبل الصدى: ٦٦/١.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذكر البِرْماوي رأي ابن هشام مبينا وجه القصور عنده، وهو اقتصار على وجهٍ واحدٍ لهذه المسألة، وهو جواز نصب الثاني وإتباعه الأول، مبينا أنه مع الإضافة على معنى (مـن) نحو: (خاتمُ حديدٍ) و(بابُ ساجٍ) و(جبةُ خزٍّ). ويجوز وجهان آخران:

أحدهما: نصب الجزء الثاني مع تنوين الأول، نحو: خاتمٌ حديدا، مبينا أنـه منـصوب علـى التمييز، قال. وهو رأي المبرّد[1] واختيار ابن مالك في التسهيل، وذكر البِرْماوي أن سـيبويه نصبه على الحال، ولم يذكر السبب[2].

ثم بيّن البِرْماوي أن ابن هشام اقتصر على شرح هذه المسألة في باب التمييز. وأنـه (أي ابن هشام) اقتصر على التمييز، وعلل البِرْماوي لابن هشام هـذا بأنـه الـراجح عنـد المتأخرين.

ثانيهما: أن ترفعه (خاتمٌ من حديدٍ) إما صفةً بتأويله بمشتق، وإما بدلاً أو بيانا[3]، مبينا أن ابن هشام استغنى عن شرح هذا الوجه بقوله: إن ضابط الذي بمعنى (من) صلاحيته الإخبار به عنه، نحو: (هذا خاتمٌ حديدٌ) وشرح البِرْماوي مقصود ابن هشام، وهو الإخبار المعنويّ، وهو حمله عليه نعتا كان أو خبرا أو نحو ذلك؛ مبينا أنه إذا أعربت هذا مبتدأ، كان (خاتمٌ) خبرا، و(حديد) إما صفة أو بدل أو عطف بيان، ولا يصح أن يكون (خاتم) تابعًا لهذا إلا على عطف البيان؛ لأن شرطه التطابق تعريفاً أو تنكيرا، ولا على البدلية، لعدم صلاحية حلوله محله؛ لأنه يكون ابتدأ بنكرة بلا مسوغ. قال: وإذ قيل كونه بدلاً من المعرفة لتسويغ الابتدائية به، ومحصول الفائدة، وهو مما لم يذكره النحاة.

---

(1) انظر: **المقتضب: ١/١٨٩.**

(2) انظر: **الكتاب: ١/٣٩٦.**

(3) انظر: **المقتضب: ١/١٨٩.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثم بيّن البِرْماوي قصور ابن هشام في عدم تعليله لإتباع الأول في قولهم: (خاتم حديد) فقال: إن الإتباع يتصور هنا إذا تركب هذا النمط مع ما يُعبَّر به كلاما، سواء وقع فاعلاً أو مبتدأ أو خبرا. ورجح البِرْماوي من الأوجه السابقة (الإضافة)؛ أي (هذا خاتمُ حديدٍ) ولم يعلل سبب ترجيحه الإضافة، ولعله تابع ابن هشام في هذه المسألة.

ويعد هذا من أصناف الإضافة، فهو يقع تحت عنوان الإضافة المعنوية؛ أي ما أفادت المضاف تعريفاً أو تخصيصًا، ولا يكون المضاف فيها وصفًا مضافًا إلى معموله. وهذه الإضافة ثلاثة أقسام [1]:

١. أن تكون الإضافة بمعنى (من) البيانية، وذلك إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو: هذا خاتمُ حديدٍ، أي : خاتم من حديد .

٢. أن تكون الإضافة بمعنى (في) الظرفية، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف، مكانيًا أو زمانيًا .

٣. أن تكون الإضافة بمعنى (اللام) وهذا إذا لم يصلح تقدير (من) ولا (في) نحو : هذا غلام زيد أي: غلام لزيد .

واستشهد ابن هشام بشاهد نثري، وهو: (هذا خاتم حديد).

المسألة الثلاثون: في شروط إعمال المصدر:

شرح البِرْماوي قول ابن هشام مجال إعمال المصدر، وشرطه ألا يُصغَّر ولا يُحدّ، مبينا أسباب اشتراطه عدم التصغير وعدم الحد، وهي شروط لم يشرحها ابن هشام في شرحه مبينا أنه اشترط عدم التصغير؛ لأنه إنما عمل حملاً على الفعل، وبالتصغير يبعد عنه، ولهذا شرط ألا ينعت قبل تمام عمله؛ لأنه أولى بالمنع من التصغير؛ لأن التصغير إنما هو وصف

---

[1] **شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٥٣/١.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في المعنى. وذكر البِرْماوي سبب تعليل النحاة مسألةَ الوصف بصلة أخرى، وهي أن معمول المصدر مع المصدر بمنزلة الصلة مع الموصول، فلا يُفصل بينهما بالنعت. قال: وأما كونه يعمل مضافا ومعرفا بـ(أل) مع كونها من خصائص الأسماء، فهناك معانٍ أُخر مبسوطة في المطولات، ولم يذكر البِرْماوي ما هي هذه المطولات.

فالمصدر يعمل عمل الفعل، يرفع الفاعل، وينصب المفعول، بشرط أن يُقْصَد به قصد فعله من الحدوث والنّسبة؛ فَيُقَدَّرُ بـ(أن) والفعل إنْ كان ماضيًا أو مستقبَلاً؛ وبـ(ما) والفعل إنْ كان حالاً. أنْ يكون بدلاً من اللّفظ بفعله، نحو: (ضربًا زيدًا)؛ فـ(زيدًا) نُصِبَ بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصحّ؛ والمصدر بدلٌ من الفعل. وهذه شروطٌ وُجوديّة، وبقي من شروط إعمال المصدر شروطه العدميّة؛ ومنها[1]:

١- أن لا يكون مصغّرًا؛ فلا يجوز: (أعجبني ضريبك زيدًا).

٢- ولا مضمَرا؛ فلا يجوز: (ضربي زيدًا حسن وهو عمرو قبيح) خلافًا للكوفيّين.

٣- ولا محدودًا؛ فلا يجوز: (أعجبني ضربتك زيدًا).

٤- ولا موصوفًا قبل العمل؛ فلا يجوز: (أعجبني ضربك الشّديد زيدًا).

٥- ولا مثنّى ولا مجموعًا؛ فلا يجوز: (عجبت من ضَرْبَيْك زيدًا).

فإذا دل على الوحدة لم يعمل. قال الأشموني: "فالموحد بالتاء أي تاء الوحدة لم يعمل"[2]. فإذا قلت: (ضربت ضربة الرجل) فالرجل منصوب بالفعل لا بضربة، وكذا قولك: (ضربت ضربتين الرجل) فالمصدر المبني للعدد لا يعمل لتحديده، فإذا كانت التاء في أصل بناء المصدر كالرحمة والرغبة والرهبة عمل المصدر. والمصدر المؤكد لا يعمل، على

---

(١) انظر: التّسهيل: ١٠٦/٣، ١٠٧؛ وشرح ابن عقيل: ٨٨/٢؛ والتّصريح: ٦٢/٢؛ وهمع الهوامع: ٦٧/٥.

(٢) انظر: شرح التّسهيل: ١١٥/٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إبهامه ودلالته على الحدث وجنسه، لأنه إنما أتى ليؤكد عامله وهو الفعل. فإذا قلت: (علَّمت التلميذ تعليماً المسألة) فالمسألة منصوبة بالفعل لأنه هو العامل في الأصل. فإذا قلت: (ضربت فلاناً ضرب زيد أخاه) أي ضرباً مثل ضرب زيد أخاه، كما جاء في حاشية الصبان على الأشموني فقد صح عمل المصدر (ضَرْب) المضاف إلى زيد رفعاً في فاعله المضاف إليه ونصباً في مفعوله، لأنه لم يأت مؤكداً لعامله، وإنما أتى مبيناً لنوعه[1].

وأكثر ما يعمل المصدر مضافًا أكثر من إعماله منوّنًا؛ لأنّ الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف، كما يجعل الإسنادُ الفاعلَ كجزء من الفعل، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التّنوين والألف واللاّم؛ فقويت بها مناسبة المصدر للفعل[2].

المسألة الحادية والثلاثون: في شروط صوغ التفضيل والتعجب:

ذكر البِرْماوي أن ابن هشام اقتصر في قوله" في شروط التفضيل والتعجب" على عبارة "متفاوت المعنى" دون أن يشرح معنى ذلك، وشرح البِرْماوي هذه العبارة مبيناً انه يشترط في صيغة التفضيل، وصيغتي التعجب أن تكون مأخوذة من فعل قابل للتفاضل، وأنه لا يصاغ من نحو: مات وهلك، مبينا علة ذلك، وهو أنه لا مزية لبعض منهما على بعض.

ثم ذكر البِرْماوي وجوها أخرى من شروط صوغ التفضيل والتعجب مستدركاً إياها على ابن هشام، وهو كونه متصرفاً كامل التصرف، وأنه لا يبني من نحو: نعم و"بئس" و"عسى" و"ليس"؛ لعدم تصرفها. ولا من "يَدَعُ" و"يَذَرُ"؛ لعدم كمال تصرفها. ثم بين البِرْماوي وجود شروط أُخر لعدم التصرف، لكنه لم يذكرها، مقتصرا فيما يظهر على أهم الشروط وأكثرها دورانا ــ وهذه الشروط أوضحها ابن مالك في المسالك ــ

---

(1) انظر: **حاشية الصبان: ٣/١٠٥.**

(2) انظر: **حاشية الصبان: ٣/١٠٣.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفصل السيوطي في كتابه (همع الهوامع) وابن عقيل في كتابه (شرح ابن عقيل) كيفية صياغة صيغتي التعجب وأفعل التفضيل؛ إذ تبنى صيغتا التعجب وأفعل التفضيل من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف، قابل للكثرة، غير مبني للمفعول ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء ، فلا يبنيان اختيارا من اسم، ولا من فعل رباعي كدحرج، ولا ثلاثي مزيد (أفعل) كان أو غيره ، ولا ناقص ككان وكاد وأخواتهما، وعلل بأنها بمجرد الزمان ولا دلالة لها على الحديث فلا فائدة في التعجب بها، ولا منفي لزوما نحو: ما عاج بالدواء، أو جوازا نحو: ما ضرب؛ لأن فعل التعجب مثبت، فمحال أن يبني من منفي، ولا غير متصرف كنعم وبئس ويدع ويذر؛ لأن البناء منه تصرف، ولا ما لا يقبل الكثرة والتفاضل كمات وفني وحدث به؛ إذ لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض، ولا مبني للمفعول لزوما كزهي أو لا كضرب؛ لخوف اللبس، ولا ما فاعله أي وصفه على أفعل كحمر وسود وعور، وعلله الجمهور بأن حق ما يصاغان منه أن يكون ثلاثيا محضا، وأصل هذا النوع أن يكون فعله على أفعل. قال ابن مالك: وأسهل منه أن يقال؛ لأن بناء وصفه على أفعل، ولو بني منه أفعل تفضيل لالتبس أحدهما بالآخر، وإذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب؛ لتساويهما وزنا ومعنى، وجريانهما مجرى واحدا في أمور كثيرة، وبهذا التعليل جزم ابن الحاجب (وجوزه الأخفش في كل فعل مزيد) كأنه راعى أصله؛ لأن أصل جميع ذلك الثلاثي(و) جوزه (قوم من أفعل) فقط كأكرم. واختاره ابن مالك ونسبه لسيبويه ومحققي أصحابه، وثالثها وصححه ابن عصفور يجوز إن لم تكن الهمزة فيه للنقل. ومن المسموع فيه: ما أتقنه، وما أصوبه، وما أخطأه ... وإن كانت للنقل لم يجز، وإن سمع فشاذ، نحو: ما أأتاه للمعروف وما أعطاه للدراهم(و)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جوزه(قُوم من الناقص) قال ابن الأنباري: تقول: ما أكون عبد الله قائما، وأكون بعبد الله قائما[1].

المسألة الثانية والثلاثون: فيما يجب نصبه في باب الاشتغال:

قال البِرْماوي: لم يتعرض ابن هشام في باب الاشتغال فيما يجب نصبه كـ: إنْ الشرطية وهلا ومتى إلا لمثال " إن الشرطية"، وأما (هلا) فأشار إلى أنها من أدوات التحضيض لا يليه إلا الفعل، كـ" هلا" و" ألا" و" لولا" و" لوما"، فنقول: هلا زيدا أكرمته؛ بالنصب لا غير.

قال: أما "متى"، فقد أشار ابن هشام إلى أن أدوات الاستفهام- غير الهمزة- مما تختص بالفعل نحو: متى زيدا ضربته، وهلا زيدا ضربته، قال: ولم أحمل "متى" في كلام ابن هشام على أعم من الشروط والاستفهام؛ لأن كلاً منهما لا يليه إلا الأفعال.

فأشار ابن هشام إلى ذلك في كتابه(أوضح المسالك) تحت ترجيح النصب وحالاته، فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كأدوات التحضيض. ـ المقصود بالتحضيض: الحث وطلب الشيء بقوة وشدة -تظهر في نبرات الصوت- ومثله العرض، وهو طلب الشيء برفق وملاينة؛ نحو: ألا محمدا سامحته ونحو ذلك ـ ، نحو: "هلا زيدا أكرمته" وأدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: "هل زيدا رأيته"؛ فتكون أدوات الاستفهام مختصة بالفعل إذا وجد بعدها فعل في جملتها، فإن لم يوجد، فلا تختص، نحو: أين المفر؟، ومتى القدوم؟ وأما الهمزة فتدخل على الاسم، وإن كان الفعل في حيزها؛ لأنها أم الباب؛

---

[1] انظر: همع والهمع: ٣/٣١٦-٣٢١؛ وشرح ابن عقيل: ٣/١٧٤-١٧٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فتوسع فيها، ونصب الاسم الواقع بعد "هل" إذا وقع بعدها فعل -مذهب سيبويه؛ أما الكسائي، فيجيز أن يليها الاسم والفعل؛ وعلى ذلك، يجوز الرفع والنصب، غير أن النصب أرجح [1].

المسألة الثالثة والثلاثون: فيما يترجح نصبه في باب الاشتغال:

قال البِرْماوي: لم يتعرض ابن هشام لمثال الهمزة فيما يترجح نصبه في باب الاشتغال. واستدرك البِرْماوي أيضا على ابن هشام عدم تعرضه لـ(ما النافية) مبينا أن أدوات النفي سوى: "ما، لا، إن" تُرجح نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال، ثم مثّل البِرْماوي لذلك بالعبارات، وهي: "ما زيدا رأيته"، و"لا أحدا أهنته"، و" إن أحدا أكرمته"، ثم بيّن البِرْماوي أن مذهب سيبويه هو الرفع أي "زيدٌ ما أكرمته".

فأشار ابن هشام إلى ذلك في كتابه (أوضح المسالك) تحت ترجيح النصب وحالاته فقال: يكون الاسم بعد شيء الغالب أن يليه فعل، ولذلك أمثلة: منها همزة الاستفهام، نحو: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾ [2]، فإن فصلت الهمزة فالمختار الرفع، نحو: "أأنت زيد تضربه" إلا في نحو: "أكل يوم زيدا تضرْبه" لأن الفصل بالظرف كلا فصل، وقال ابن الطراوة: إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع، نحو: "أزيد ضربته أم عمرو"، قال الأخفش: أخوات الهمزة كالهمزة: نحو: "أيهم زيدا ضربه"، "ومن أمة الله ضربها"، ومنها النفي بما أو لا أو إن، نحو: "ما زيدا رأيته" وقيل: ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع، وقال ابن الباذش وابن خروف:

---

(1) أوضح المسالك: ٢/١٦٥ -١٦٨؛ وانظر: التصريح: ١/ ٢٩٧؛ وشرح قطر الندى وبل الصدى: ١/١٩٥.

(2) سورة القمر: آية ٤٢٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يستويان ــ أي يستوي الرفع والنصب مع هذه الأحرف؛ لِدخولها على الأسماء والأفعال، بخلاف غيرها من أحرف النفي ــ ، ومنها: "حيث" نحو: "حيث زيدا تلقاه أكرمه" [1].

المسألة الرابعة والثلاثون: فيما يترجح رفعه في باب الاشتغال:

استدرك البِرْماوي على ابن هشام عدم ذكره التقيد بعدم الفصل ب أما، قال: واحترز بذلك في نحو: ضربتُ زيدا، وأما عمرو فأكرمته، مبينا أنه لا أثر للعطف حينئذٍ مع الفصل بـ (أما)؛ لأنها من أدوات الصدور، ثم بين أن الكلام بعضه منقطع عما قبله، قال: والرفع بعدها ــ أي بعد أما ــ أرجح ما لم يوجد مرجح النصب، نحو:" وأما زيدا فأكرمته".

ولم يذكر البِرْماوي ما هو مرجّح النصب في المثال المذكور، ولم يشر إليه.

فأشار ابن هشام إلى ذلك في كتابه(أوضح المسالك) تحت ترجيح النصب وحالاته فقال: أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بأما، مسبوق بفعل غير مبني على اسم، كـ: "قام زيد وعمرا أكرمته" ونحو: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [2] بعد: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ [3] بخلاف نحو: "ضربت زيدا، وأما عمرو فأهنته" فالمختار الرفع؛ لأن: "أما" تقطع ما بعدها عما قبلها، وقرئ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [4] بالنصب على حد: "زيدا ضربته"، وحتى ولكن وبل كالعاطف، نحو: "ضربت القوم حتى زيدا ضربته" [5].

---

[1] **أوضح المسالك: ٢/١٦٥ –١٦٨؛** وانظر: **حاشية الصبان: ١/ ١٠٩.**

[2] سورة النحل: آية ٥.

[3] سورة النحل: آية ٤.

[4] سورة فصلت: آية ١٧.

[5] **أوضح المسالك: ٢/١٧٠؛** وانظر: **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ١٤٧.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المسألة الخامسة والثلاثون: فيما يجب رفعه في باب الاشتغال:

شرح البِرْماوي قول ابن هشام في شرحه" وهذا خارج عن أصل الباب" مبينا أن ابن هشام قصد بـ"هذا": الإشارة إلى قسم وجوب الرفع؛ أي ليس من الاشتغال في شيء؛ لأن حقيقته أن يشتغل العامل بنصب ضمير السابق كـ "زيد قام أو غضب عليه" ومُلابسه كـ "زيد قام أبوه" عن نصب الاسم السابق.

فسّر البِرْماوي معنى قوله تعالى في الآية: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ [1] مبينا أن الضمير في "فعلوه" كان على حالة المصدر، مبينا أن المصدر يمنع النصب قبله؛ لأنه لا يعمل ما بعده فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسّر؛ لأن المفسّر في هذا الباب بدل من اللفظ بالمفسَّر، ثم شرح ما مثّل به ابن هشام في شرحه، وهو المثال: "زيدٌ ما أحسنه" بأنه يمتنع منه النصب لعدم جواز تقدم معمول فعل التعجب على التعجب.

فيجب الرفع إذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد ماله صدر الكلام، كأدوات الشرط والاستفهام وغيرهما، نحو : الكتابُ إن استعرته فحافظ عليه. المريضُ هل زرتَه ؟ فيجب رفع المشغول عنه في المثالين وهما : (الكتاب) و (المريض) ولا يجوز نصبه لأن ماله صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله، وما لا يعمل لا يصلح أن يكون مفسرًا لعامل محذوف[2].

ويجوز رفع المشغول عنه ونصبه على حد سواء؛ إذا وقع المشغول عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين، وفَسَّروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة اسمية وخبرها جملة فعلية. نحو: زيد قام أبوه وعمرو أكرمته. فيجوز رفع (عمرو) على أنه مبتدأ خبره (أكرمته) وتُعطف جملة اسمية على جملة اسمية، وهي : زيد قام أبوه، ويجوز نصبه بفعل محذوف.

---

(1) سورة القمر: آية ٥٢.

(2) انظر: **شرح الكافية للرضي: ١/٤٧١-٤٧٢؛ وشرح قطر الندى وبل الصدى: ١/١٩٢-١٩٦.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتُعطف جملة فعلية على جملة فعلية وهي (قام أبوه) وإنما جاز الوجهان على السواء (للتكافؤ) الحاصل على كلا التقديرين؛ لأن الجملة الأولى اسمية الصدر فعلية العجز، فإن راعيت صدرها رفعت. وإن راعيت عجزها نصبت، فالتشاكل بين المتعاطفين موجود على كلا التقديرين ولا مرجح[1].

وليس من باب الاشتغال قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ [2]؛ لعدم صحة تسلط العامل على ما قبله على قاعدة الاشتغال، إذ لو صحَّ لكان التقدير : فعلوا كل شيء في الزبر. وهو فاسد؛ لأنه يقتضي أنهم فعلوا في الزبر – أي صحف الأعمال – كل شيء مع أنهم لم يفعلوا فيها شيئًا، بل الكرام الكاتبون أو قعوا فيها الكتابة، وليس هذا هو معنى الآية، وإنما معناها – والله أعلم – أن كل شيء فعلوه ثابت في صحائف أعمالهم. فيجب رفع (كل) على أنه مبتدأ، وجملة (فعلوه) في محل جر صفة لـ (شيء) والخبر هو الجار والمجرور (في الزبر)[3].

كذا ليس من باب الاشتغال (أزيد ذُهِبَ به ؟) ببناء الفعل للمجهول، لعدم صدق ضابط الباب عليه. إذ لو سلط العامل على ما قبله على قاعدة الاشتغال لم يَنْصِبْ، لأن الفعل (ذُهِبَ) لا يعمل النصب. لأنه فعل لازم مبني للمجهول، فالجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل، ويجب رفع (زيدٌ) على أنه مبتدأ وما بعده خبر. أو على أنه مرفوع بفعل محذوف لأجل

---

(1) انظر: **شرح قطر الندى وبل الصدى: ١/١٩٢-١٩٦.**

(2) سورة القمر: آية ٥٢.

(3) انظر: **شرح الكافية للرضي: ١/٤٧١-٤٧٢؛ وشرح قطر الندى وبل الصدى: ١/١٩٢-١٩٦؛ وأوضح المسالك: ٢/١٧٠.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الهمزة – التي يكثر دخولها على الفعل – والتقدير: أَذَهَبَ زيدٌ فَـذُهِبَ بـه ؟ والأول أرجـح لوضوحه وسلامته من التقدير[1].

المسألة السادسة والثلاثون: في التوكيد:

عرف التوكيد بأنه: تَكرار الكلمة بلفظها أو معناها لتثبيت معنى المتبوع، وتأكيده فـي ذِهْنِ السَّامِع. فهو قسمان: لفظيٌّ ومعنويّ. فـ(اللّفظيّ): إعادة المؤكِّـد بلفظـه أو مرادفـه، كقولك: (واللهِ إِنِّي ضعيفٌ إنّي ضعيف) ونحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [2] و﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا﴾ [3]؛ فالتوكيد اللفظي يكون بإعادة اللفظ بعينه، تنويها وتقريرًا في السمع، إما لخوف نسيان أو لعدم إصغاء، أو نحو ذلك، أو"هو إعادة اللفظ بمرادفـه"؛ وهـذا يكون في الأسماء، والأفعال، والحُروف، والمفردات، والجُمل. و(المعنويّ): هو إعادة الشّيء المؤكَّد بما يدلّ على معناه. وله تسعة ألفاظٍ؛ وهي: نفسه، وعينه، وكلّه، وكلاهما، وكلتاهمـا، وأجمع، وأجمعون، وجَمْعَاء، وجُمَع[4].

وقد شرح البرماوي معنى قول ابن هشام "ولا يعاد ضمير متصل" بأنه مـن أحكـام التوكيد اللفظي أن لا يعاد ضمير متصل إلا بما اتصل به، ثم مثّل بعبارة نثرية وهي "عجبت منك منك" و"حررتُ بك بك". وذكر البِرْماوي أنه لا يعاد ضمير متصل إلا بما اتصل به فإنه لا يعاد حرف من غير حرف معنى الجواب إلا بإعادة ما اتصل به ومثّل على ذلك بعبارتـه النثرية. " إن زيدا، زيدا قائمٌ" ثم ذكر البِرْماوي أن حروف الجواب مثـل "نعـم" و" بلـى" لا

---

(1) انظر: **شرح الكافية للرضي: ١/٤٧١-٤٧٢؛ وشرح قطر الندى وبل الصدى: ١/١٩٢-١٩٦.**

(2) سورة الفجر: آية ٢١.

(3) سورة الأنبياء: آية ٣١.

(4) انظر: **شرح المفصل: ٣/٤٠؛ وشرح الكافية الشّافية: ٣/١١٧١، ١١٧٢؛ وارتشاف الضرب: ٢/٦١٠؛ والهمع: ٥/١٩٨.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يشترط فيها ذلك، إلا أنه من الأولى أن يؤكد الحرف بمرادفه، نحو: نعم أجل، وأجل نعم. قال: وربما يعاد الحرف غير الجواب بدون ما اتصل به، مبينا أنه وجه شاذ وأورد عليه شاهدا شعريا.

وقد بين ابن هشام في كتابه(أوضح المسالك) احكام التوكيد فقال: إن كان اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا منصوبا فأن توكيده، يكون بمجرد التكرار، من غير شرط، ويتبع الثاني الأول في الضبط، ولا محل له من الإعراب. ويجب في الأسماء الموصولة، عند توكيدها توكيدا لفظيا، إعادة لفظها وصلتها معه، ولا يجوز تكرار الموصول -وحده- دون صلته. وإن كان ضميرا منفصلا مرفوعا؛ جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل، نحو: "قمت أنت"، و"أكرمتك أنت"، و"مررت بك أنت". وإن كان ضميرا متصلا؛ وصل بما وصل به المؤكد؛ نحو: "عجبت منك منك". وإن كان فعلا أو حرفا جوابيا فواضح؛ كقولك: "قام قام زيد وإن كان غير جوابي؛ وجب أمران: أن يفصل بينهما، وأن يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمرا، وأن يعاد هو أو ضميره إن كان ظاهرا؛ نحو: "إن زيدا إن زيدا فاضل" أو "إن زيدا إنه فاضل"؛ وهو الأولى، وشذ اتصال الحرفين[1].

المسألة السابعة والثلاثون: في عطف البيان:

عطف البيان: هو تابع يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه. ومجرى التوكيد في تقوية دلالته. ومجرى البدل في صلاحيته[2]. فعطف البيان: " هو التابع الجامد المُشبه للصفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله"[3]، ويخصصُ عطفُ البيانِ متبوعه أيضاً ، ويجيءُ للتأكيد

---

(1) أوضح المسالك: ٣/ ٣٣٦-٣٤٢؛ وانظر: شرح الأشموني: ١/ ٢٠٤.

(2) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣/ ١٥٠.

(3) شرح ابن عقيل: ٢/ ٢١٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والمدح[1]، إلا أنَّهُ يختلفُ عن النعت " من حيثُ أنَّهُ يكشفُ المتبوعَ بنفسهِ ، لا بمعنىً في المتبوع، ولا في سببه"[2].

وقال ابنُ هشام: "وحكم المعطوف أنَّه يتبع المعطوفَ عليه في أربعةٍ من عشرةٍ ، وهي واحدٌ من الرفعِ والنصب والجر، وواحدٌ من التعريف والتنكير، وواحدٌ من الإفراد والتثنية والجمع ، وواحدٌ من التذكير والتأنيث "[3]، وقال ابنُ عقيلٍ: " لمَّا كان عطفُ البيان مُشبِهاً للصفة لَزِمَ فيه موافقةُ المتبوعِ كالنعتِ ، فيوافقه في إعرابه وتعريفه أو تنكيره ، وتذكيره أو تأنيثه ، وإفراده أو تثنيته أو جمعه "[4].

وقال في شرح التسهيل زعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوته في الاختصاص بل يساويه أو يكون أعم منه والصحيح جواز الثلاثة لأنه بمنزلة النعت وهو يكون في الاختصاص فائقا ومفوقا ومساويا[5].

يوافق متبوعه في أربعة من عشرة أوجه الإعراب الثلاثة، والإفراد، والتذكير، والتنكير- هذا هو الغالب، ويصح تخالفهما تعريفا وتنكيرا؛ بشرط أن يكون التابع هو المعرفة؛ ليتحقق الغرض من عطف البيان. وقد يقع عطف البيان بعد "أي" المفسرة؛ نحو: هذا الخاتم لجين؛ أي فضة، ويجوز أن يعرب في هذه الصورة بدلا -، وفروعهن، وقول الزمخشري: إن ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾[6] [7].

---

(1) انظر: حاشية الصبان: ٣/٨٥ -٨٦.

(2) شرح الأشموني: ٣/٨٦.

(3) شرح شذور الذهب: ص٤٣٦.

(4) شرح ابن عقيل: ٢/٢٢٠.

(5) التسهيل: ٣/٣٢٦.

(6) سورة آل عمران: آية ٩٧.

(7) انظر: الكشاف: ٢/١٧٤-١٧٥؛ وهمع الهوامع: ٣/١٦٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد منع البصريون وقوعَ عطفِ البيان في النكرات ، وأجازه الكوفيون ، وتبعهم أبو عليٍّ الفارسيُّ ،وابنُ جنيٍّ ، والزمخشريُّ ، وابنُ عصفورٍ ، والسيوطيُّ[1]، وذكر الصبَّان حاشيته سببَ منعِ البصريين لذلك ، حيثُ يقولُ: (ويخصون عطف البيان بالمعارف) ، احتجوا بأنَّ البيان بيانٌ كاسمه ، والنكرةُ مجهولةٌ ، والمجهولُ لا يبين المجهولَ ، ورُدَّ بأنَّ بعضَ النكراتِ أخصُّ من بعضٍ ، والأخصُّ يُبينُ[2].

وقد شرح البِرْماوي سبب امتناع عطف البيان في الأمثلة التي ذكرها ابن هشام وهي:" مقام إبراهيم" و" يا سعيد كرزٌ" و"قرأ قالون عيسى"، مبينا أن ابن هشام لم يشرح في كتابه الصورة الأولى وهي قوله تعالى: ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾[3]، مشيرًا أنه لا يجوز أن يكون مقام إبراهيم عطف بيان من آيات، وهو يخالف بذلك ما قاله الزمخشري؛ لأن شرطه التطابق في التعريف والتنكير، وآيات نكرة، ومقام إبراهيم معرفة، مبينا أن الزمخشري خالفه في ذلك لإجماع النحاة عليه.

المسألة الثامنة والثلاثون: في البدل:

البدل هو اصطلاح البصريين، أما الكوفيون فقال الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين. وقال ابن كيسان: يسمونه بالتكرير[4]. فالبدل، هو: التَّابع المقصود بالْحُكْمِ بلا واسطة؛ فالتابع: يشمل جميع التَّوابع، وبقولنا: المقصود بالحكم، يخرج النعت، والتوكيد، وعطف البيان؛ لأنها

---

(1) **انظر: الكشاف: ١٧٤/٢-١٧٥؛ وشرح المفصل: ٧٢/٣؛ ومغني اللبيب: ص٧٤٣؛ وشرح ابن عقيل: ٢٢٠/٢ ، وشرح الأشموني: ٨٦/٣ .**

(2) **حاشية الصبان: ٨٦/٣.**

(3) سورة آل عمران: آية ٩٧.

(4) **انظر: شرح بن عقيل: ٢٤٩/٢٣-٢٥١؛ وشرح الكافية للرضي: ٣٤٠/١.**

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ليست مقصودة بالحكم، وإنَّما هي مُكَمِّلة للمقصود بالحكم، وهو (المتبوع). وبقولنا: بلا واسطة، يخرج عطف النَّسق؛ لأنه تابع بواسطة حرف العطف[1].

وينقسم البدلُ الْمُبَايِنُ إلى نوعين، هما [2]:

أ- بدلُ الإضْرَابِ ، ويُسَمَّى بدل : البَدَاء (أي : الظُّهور) والمراد : ظهور الصَّوَاب بعد خَفَائِه؛ فهو ما يذكر متبوعه بقصد كقولك: "أعط السائل رغيفا درهما"، ولم يثبت بعضهم بدل البداء.

ب- بدلُ الغَلَطِ: وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجري على لسان المتكلم من غير قصد؛ أي أن يكون المتكلمُ قَصَدَ أن يَذْكُرَ البدل لكنّه غلط فذكر (المبدل منه) فتنبَّه إلى غلطه فذكر (البدل) نحو : أكلتُ خُبزاً تمراً ، فأنتَ ذكرتَ (خبزا) وهو غير مقصود ولكن سبق اللسان إلى ذِكره ، ثم صَحَّحْتَ وذكرت المقصود، وهو البدل (تمراً) .

وهذا النوع، قال المبرد وغيره: لا يوجد في كلام "العرب"١ لا نثرها ولا نظمها، وإنما يقع في لفظ "الغلاط"[3].

وزاد ابن عصفور بدل النسيان نحو: "مررت برجل امرأة" إذا توهمت أن الممرور به رجل، ثم تذكرت أنه امرأة[4].

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/ ١٠٣٦.

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/ ١٠٣٦.

(٣) انظر: المقتضب: ١/٢٧، ٤/٢٩٥-٢٩٨؛ وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/ ١٠٤١.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/ ١٠٤١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد شرح البِرْماوي مقاصد ابن هشام في باب البدل عند حديثه عن البدل وصوره: الإضراب والنسيان والغلط، قال: وتقول: جاءني زيد بدل عمرو، فإن كان مقصد الأول ثم بدا له غير مقصده كان إضرابا وبدلا، ولم يقصد، بل سبق لسانه إليه فهو الغلط، وإن قصده ثم تبين له فساده كان نسيانا[1]؛ مبينا أن علة جواز ذلك هو أن "بل" تؤدي المعاني الثلاثة.

المسألة التاسعة والثلاثون: تابع المنادى

النداء: طلب المتكلم إقبال المخاطب إليه بالحرف "يا" أو إحدى أخواتها؛ سواء كان الإقبال حقيقيا، أو مجازيا يقصد به طلب الاستجابة؛ كنداء الله سبحانه وتعالى[2].

إن المنادى إذا كان مبنيا وكان تابعه نعتا أو تأكيدا أو بيانا أو نسقا بالألف واللام وكان مع ذلك مفردا أو مضافا وفيه الألف واللام ففيه وجهان: الرفع إتباعا للفظ المنادى، والنصب إتباعا لمحله؛ فإن قلت: أما النصب إتباعا للمحل فظاهر؛ لأن المنادى مفعول بفعل مقدر. وأما الرفع إتباعا للفظ فمشكل؛ لأن ضمة المنادى بناء، وحركة البناء لا تتبع[3].

وقد أجاز سيبويه الرفع والنصب في الصفة؛ لأن معناه عنده الإنفصال فهو كالمفرد في التقدير لأن حسن الوجه بمنزلة حسن وجههُ فكما أن يجيز: يا زيد الحَسَنُ والحسنَ فكذلك يفعل إذا أضاف لأنه غير الإضافة يعني به[4].

لم يذكر ابن هشام قيد التجرد من "أل" في تابع المنادى، نحو: يا زيدُ "الحسن" الوجه؛ مبينا أنه يجوز في "الحسن" وجهان، هما:

---

(1) انظر: شرح شذور الذهب: ص٤٤٦-٤٤٧.

(2) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤/ ٣.

(3) انظر: همع الهوامع: ١٤٢/٢؛ وحاشية الصبان: ٢١٧/١؛ وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/ ١٠٧٢.

(4) الكتاب: ١٣٠/١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١. النصب مراعاة للمعنى، ثم بين البِرْماوي أنه الأصل

٢. الضم مراعاة للفظ واعتبارا بالصورة، وإلا فحركة البناء لا تتبع باعتبارها، ولا التفات إلى الإضافة هنا لكونها لفظية غير محضة، فأشبه "الحسن" حينئذ بالمفرد.

- موافقة البِرْماوي أو مخالفته لآراء ابن هشام في كتابه:

حرص البِرْماوي على عرض الآراء المتنوعة في المسألة الواحدة إن وجدت، وكان يعلل لهذه الآراء شارحا مبينا الأوجه المتعددة لتوجيه المسائل النحوية، والبِرْماوي في معظم المسائل يوافق ابن هشام، وقد كان في بعض الآراء يرجح رأيا لابن هشام على آخر، ومن أمثلتها:

* المسألة الرابعة: فيما يدخله الإعراب: قال البِرْماوي: لو اقتصر على ما كان في النسخة الأولى، وهو في آخر الكلمة لما ضره ذلك؛ لأن الألف واللام في الكلمة للجنس لا للاستغراق.

- الآراء التي انفرد بها البِرْماوي وأهميتها:

إن للبرماوي أراء انفرد بذكرها في شرح الصدور، وهي آراء تؤدي دورا في توجيه المسائل النحوية وبيان سعة العربية في استيعاب الوجوه المتنوعة، ويمكننا تميز الآراء التي انفرد بها البِرْماوي بتتبعها في المخطوط، وفيما يلي هذه الآراء:

١- المسألة الثانية: في تعريف الكلام: شرح البِرْماوي معنى "مقصود" مبينا أن الغرض بهذا القيد في تعريف الكلام هو تمييزه عما يتفق به الساهي والنائم وبعض الطيور.

٢- المسألة السادسة: فيما أُلحق بجمع المذكر" سنون وعشرون وبابهما، وأهلون وعليُّون": بين البِرْماوي أن عشرون وبابه، المراد به العقود الثمانية إلى تسعين، وهي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أسماء جموع على الأصح، لا جموع على سبيل التعويض كما قرره بعضهم، موجها له بشيء ضعيف.

٣- **المسألة الخامسة والعشرون: في المفعول له" جواز جره باللام ووجوبه":** قال البِرْماوي: إذا اجتمعت الشروط جاز أن لا ينصب بل يجر بلام التعليل أو نائبها في إمارة التعليل، لكن إن كان مُحَلًّى بالألف واللام كثر جرّه بها نحو: ضرب ابني للتأديب. ونصبه قليل، نحو قول [الراجز]:

لا أقعدُ الجُبنَ عن الهيجاء

ولو توالتْ زمرُ الأعداءِ[1]

قال: وإن كان مجردًا من "أل"، فان لم يكن مضافًا فالأكثر النصب نحو:" صحبتُك رغبةَ في علمك".

٤- **المسألة الثلاثون: في شروط إعمال المصدر:** قال البِرْماوي: إن اشتراط ابن هشام عدم التصغير فلأنه، إنما عمل حملاً على الفعل، وبالتصغير يبعد عنه، ولهذا شرط ألا ينعت قبل تمام عمله؛ لأنه أولى بالمنع من التصغير؛ لأن التصغير واضحا هو وصف في المعنى.

٥- **المسألة الحادية والثلاثون: في شروط صوغ التفضيل والتعجب:** قال البِرْماوي: معنى ذلك أنه مما يشترط في صيغة التفضيل وصيغتي التعجب أن تكون مأخوذة من فعل قابل للتفاضل، فلا يصاغ من فعل لا يتصرف، نحو: نعم وبئس.

---

(١) البيت في معجم شواهد النحو الشعرية: الشاهد (٣٢٢٠)، ومن شواهد أوضح المسالك: ٢/ ٣٦؛ وشرح بن عقيل: ١/ ٤٨٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦- المسألة الثامنة والثلاثون: في البدل: شرح البِرْماوي المقصود من هذه الأنواع الثلاثة للإبدال، كقولنا: :" جاءني زيد بل عمرو"، فإن كان قصد الأول ثم بدا له غيره فقصد الثاني إضراب، وإن لم يقصده بل سبق لسانه إليه فهو الغلط، وإن قصد ثم بيّن له فساد ذلك فهو النسيان.

- **طريقة تعامل البِرْماوي مع الشواهد القرآنية والشعرية في كتابه:**

اهتم البِرْماوي في كتابه "شرح الصدور بشرح فوائد الشذور"، بمناقشة المسائل النحوية التي شرحها ابن هشام في شرح الشذور، فجاء عمله مكملا لعمل ابن هشام، فشرح النواقص مضيفا لها أو معدلا عليها، واستعرض آراء النحويين، وأحاط بها أثناء عرضه لبعض المسائل، وهو في شرحه هذا يستدرك ما فات ابن هشام على بعض المسائل. وقد حافظ البِرْماوي على اتباع منهج ابن هشام، دون الخروج عليه، كما صرّح بذلك في المسألة السادسة عشرة: في بناء بعض الظروف كـ "إذ" و"الآن" و"أمسِ" و"حيث" وحيثُ" مثلثا: "وأما علل بناء هذه الظروف فلم نذكره لكون المصنّف لم يذكر من علل بناء الأقسام التي ذكرها إلا يسيرا، والقصد إنما هو المشي على منواله من غير تطويل" [1].

والبِرْماوي بطريقة عرضه للمسائل وشرحها لم يغفل الشواهد النحوية من القرآن الكريم والشعر إضافة لبعض الأحاديث الشريفة، أعرضها كالآتي:

١. الشواهد القرآنية:

يعدّ القرآن الكريم النص الأول المجمع على الاحتجاج به في علوم العربية، فقد اعتنى العلماء بضبط رواياته وتحريرها متنا وسندا، وقد اهتم البِرْماوي بإيراد الشاهد القرآني على

([1]) انظر المخطوط: ص٢٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المسائل التي تناولها،لكن عدد الشواهد عنده أقل منها عند ابن هشام؛ وذلك لأنه لم يتناول جميع المسائل التي تناولها ابن هشام، إضافة إلى أنه لم يتناول جميع الشواهد التي تناولها ابن هشام في المسألة الواحدة، لكنه لم يخرج في شواهده عن شواهد ابن هشام إلا في القليل اليسير كما في المسألة السادسة عشرة في الآية ﴿ وَإِذْ أَنجَيْنَاكُم ﴾ [1]، ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ﴾ [2]، فلم يوردها ابن هشام في شرحه لمسألة: بعض الظروف كـ"إذ، والآن، وأمس وحيث مثلثا".

وقد بلغت شواهده من القرآن الكريم (٥٦) آية في (٢٢) اثنتين وعشرين مسألة نحوية؛ أغلبها مما أورده ابن هشام في شرحه. إضافة إلى أنه استشهد ببعض القراءات في مسألتين: المسألة السابعة: باب الأمثلة الخمسة، والمسألة التاسعة والعشرين: ويخفف ذو النون منها فتلغى لكن وجوبا وهي قراءة نافع﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم﴾[3]، وقراءة من خفف وكسر في الآية ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾[4]، وبهذا يصبح عدد الشواهد القرآنية (٥٩) تسعة وخمسين شاهدا قرآنيا، ثلاثة منها قراءات، في (٢٤) أربع وعشرين مسألة نحوية.

٢. الشواهد الشعرية:

تمتلئ كتب النحو بالشواهد الشعرية على كثير من القضايا النحوية، وقد اهتم البِرْماوي بالشاهد الشعري وإيراده على المسائل التي شرحها، لكنه لم يستشهد بكل الشواهد التي استشهد بها ابن هشام، فقد اقتصر على بعضها كما في الشواهد القرآنية. لذلك جاء عدد الشواهد عنده

---

(١) سورة الأعراف: آية١٤١.

(٢) سورة البقرة: آية ٥٤ و٦٧، وسورة المائدة: آية ٢٠، وسورة إبراهيم: آية ٦، وسورة الصف:آية ٥.

(٣) سورة هود: آية١١١.

(٤) سورة النور: آية ٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أقل من عددها عند ابن هشام، فقد بلغت الشواهد الشعرية عند البِرْماوي (٢١) عشرين شاهدا شعريا في (٩) تسع مسائل نحوية، بينما هي عند ابن هشام (٢٣٩) شاهدا شعريا.

وقد أورد البِرْماوي الشواهد الشعرية كاملة باستثناء مسألة واحدة ذكر فيها شطرا واحدا من بيت شعر هو موضع الشاهد، في مسألة التوكيد، وكلها بلا نسبة، استطعت أن أنسب منها (١٢) بيتا، لشعراء جاهليين كالأعشى وعلباء بن أرقم، وإسلاميين كجرير والفرزدق وذي الرمّة والطرمّاح، وعمرو بن أحمر، وهو من مخضرمي الجاهلية والإسلام، وأمويين كمالك بن الريب.

٣. شواهده من الحديث:

استشهد البِرْماوي بالحديث الشريف في أربع مسائل هي:

المسألة الأولى: فيما يقبل تاء التأنيث الساكنة:

المسألة الثالثة والعشرون: في المفعول به.

المسألة السابعة والعشرون: في أحكام تخفيف النون في (لكنَّ، إنَّ، أنَّ، كأنَّ).

المسألة السادسة والثلاثون: في التوكيد.

وبهذا يكون البِرْماوي قد اهتم بالشواهد القرآنية والشعرية والحديث الشريف، وأوردها في بعض المسائل، لكن عددها جاء قليلا، مقارنة بعدد الشواهد عند ابن هشام؛ وذلك لأنه تناول بعض المسائل التي تناولها ابن هشام، إضافة إلى أنه لم يذكر جميع الشواهد التي ذكرها ابن هشام في المسألة الواحدة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والكشاف الآتي يبين نوع شواهد المسائل عند البِرْماوي وعددها

رقم المسألة	المسألة	نوع الشاهد	العدد
١.	في ما يقبل تاء التأنيث الساكنة	حديث	١
		نثر	٣
٢.	في تعريف الكلام	–	–
٣.	في تقسيم الكلام إلى: خبر وطلب وإنشاء	نثر	٦
٤.	فيما يدخله الإعراب	قرآن	٢
٥.	في ما أُلحق بجمع المذكر "عَالَمُون	قرآن	١
		نثر	٢
٦.	في ما أُلحق بجمع المذكر" سنون وعشرون وبابهما، وأهلون وعليُّون"	قرآن	٢
٧.		نثر	٥
	حذف نون الوقاية في الأمثلة الخمسة	قرآن	١
٨.	حذف نون المعتل بالواو من الأفعال	قرآن	١
٩.	في جزم المضارع المعتل	قرآن	١
١٠.	في المضارع المبني على الفتح	قرآن	٥
١١.	في بناء ما ركب من الأعداد والظروف والأحوال والأعلام	نثر	٤
١٢.	في بناء الظرف المضاف للجملة	شعر	١
١٣.	في ما بني على الفتح أو نائبه	نثر	٣
		شعر	١
١٤.	في ما بني على الضم "غير	–	–
١٥.	في بناء "ذات"على الضم	–	–
١٦.	في بناء بعض الظروف كـ "إذ" و"الآن" و"أمسِ" و"حيث" وحيثُ" مثلثا	قرآن	٣
١٧.	في تعريف الفاعل	نثر	٢
١٨.	في النائب عن الفاعل	قرآن	٢
١٩.	في ما استوى فيه الفاعل ونائبه من الأحكام	قرآن	٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

		شعر	١
		نثر	١
٢٠.	مذهب ابن كيسان في جواز ترك التاء فيما أسند لضمير المؤنث	شعر	٣
٢١.	في تمثيل المبتدأ	قرآن	٢
٢٢.	في مسوغ الابتداء بالنكرة	قرآن	٢
٢٣.	في المفعول به وصوره	قرآن	٢
		حديث	١
		شعر	٣
		نثر	٨
٢٤.	في المفعول المطلق "ما بمعنى المصدر	قرآن	٥
		نثر	١
٢٥.	في المفعول له " جواز جره باللام ووجوبه	قرآن	٢
		شعر	١
		نثر	١
٢٦.	في خبر كان وأخواتها وكاد وأخواتها	قرآن	٢
		شعر	٣
		نثر	٣
٢٧.	في أحكام تخفيف النون في (لكنَّ، إنَّ، أنَّ، كأنَّ)	قرآن	١٤
		حديث	١
		شعر	٧
٢٨.	في نواصب الفعل المضارع في تقدير (أن)	قرآن	١
		نثر	١
٢٩.	في الإضافة على معنى "مِن"	نثر	١
٣٠.	في شروط إعمال المصدر	شعر	٢
		نثر	١
٣١.	في شروط صوغ التفضيل والتعجب	كلمات مفردة	٧
٣٢.	في ما يجب نصبه في باب الاشتغال	كلمات مفردة	٣
		نثر	٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣٣.	في ما يترجح نصبه في باب الاشتغال	قرآن	١
		نثر	٢
٣٤.	في ما يترجح رفعه في باب الاشتغال	نثر	٢
٣٥.	في ما يجب رفعه في باب الاشتغال	قرآن	١
		نثر	٢
٣٦.	في التوكيد	قرآن	٢
		حديث	١
		شعر	٣
		نثر	٢
٣٧.	في عطف البيان	قرآن	١
٣٨.	*في البدل*	–	–
٣٩.	تابع المنادى	نثر	١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخاتمة

شرح الصدور بزوائد شرح الشذور للبرماوي واحدٌ من أهم الشروح التـــي صُـنفت حول "شرح شذور الذهب" لابن هشام، استدرك فيه البِرْماوي على ابن هشام ما فاته من شرح لبعض المسائل النحوية وإيضاحها، معتمدا على ذكر آراء النحاة من بصريين وكوفيين، معللا ومفسرا لتلك الآراء، لبيان المسائل وتوضيحها بالاعتماد على تلك الآراء.

ويبدو البِرْماوي محايدا في شرحه للمسائل النحوية والآراء، ورغم قلـــة الآراء التـــي أدلى بها البِرْماوي، إلا أنها تدل على شخصية علمية مطلعة على آراء النحاة وفكر ثاقب؛ وقد درستُ المسائل النحوية التي جاءت في الكتاب، لأتبين منهج البِرْماوي ومذهبه النحوي، ومدى متابعة ابن هشام في كتابه "شرح الشذور" من حيث موافقته ومخالفته لآراء ابن هشام وزياداته على ما شرحه ابن هشام في مسائل وأمثلة؛ فكان يعرض آراء النحاة في المسألة مع الاستدلال عليها والتعليل، وهو محايد في عدة آراء، ويقوم منهجه في معظم المسائل علـــى الاســـتدراك على ابن هشام، مع الحرص على نسبة الآراء إلى أصحابها في معظم المسائل، وهو في معظم المسائل موافق لابن هشام.

وقد تفاوتت الشواهد التي كان يمثل بها في المسائل؛ فهو أحيانـــا يستـــشهد بالآيـــات القرآنية وحدها، وأحيانا يستشهد بالشواهد القرآنية والشعرية معا، وأحيانا بأقوال العرب.

وقد تفاوتت الشواهد في المسألة الواحدة؛ فهو أحيانا يستشهد في المسألة بآية، وأحيانا بآيتين، وأحيانًا بأربع آيات، وكذلك الشواهد الشعرية والأحاديث؛ ولعل مرد ذلك إلى تفـــاوت وجود هذه الشواهد في مصنفات النحاة، وما اعتمد البِرْماوي عليه منهم في هذا الشرح.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وحسبي في هذا العمل أنني كشفت النقاب عن أثر مخطوط، وقدمته لعشاق التراث ودارسي النحو بهذه الصورة التي آمل أن تكون قريبة من تلك التي كانت عليه، فإن كنت أفلحت فهو ما سعيت إليه، وإلا فعذري أنني اجتهدت، وعلى الله أجر المجتهدين.

يامن منصور

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

Abstract

SHARH AL-SUDUR BZWÂ,ID SHARH AL-SHUDHÛR

by ABDULLAH MOHAMMED BIN ABDLDÂEM AL-BIRMAWI: investigation and study

Prepared by:

Yamen Ghaleb Mansour

Supervisor:

Prof. Hanna Bin Jamil Haddad

The current study discusses (Sharh Al-Sodor Bzwaed Sharh Al-Shthor) by ABDULLAH MOHAMMED BIN ABDLDÂEM AL-BIRMAWI: investigation and study. The study is divided into an introduction, three chapters and a conclusion. In the introduction I discussed the era where he lived as well as the cultural activities that have been prosperous and his contribution in those activities and his books.

The first chapter contained the life of Al-Brmawi as I made an autography about him to reveal the mysterious aspects of his life. The second chapter was devoted to identify the manuscript and presenting it after being investigated scientifically. The third chapter discussed the manuscript, its importance and the conclusion contained a summary of the most important findings concluded by this study

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفهارس العامة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولا: فهرس الشواهد المختلفة:

فهرس آيات القرآن الكريم حسب ورودها في القرآن الكريم

الرقم	الآيـــــــة	السورة: رقم الآية	الصفـحة
١.	﴿ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	الفاتحة آية ٢، يونس آيـة ١٥، الزمر آية ٧٥، غافر آية ٦٥.	٤٣
٢.	﴿ غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ ﴾	سورة الفاتحة: آية ٧	٥٧
٣.	﴿ وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لاَّ يُؤْخَذْ مِنْهَا ﴾	سـورة البقـرة: آيـة ٤٨ وسورة الأنعام: آية ٧٠	٥٧
٤.	﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ﴾	سورة البقرة: آية ٥٤ و٦٧، وسورة المائدة: آيـة ٢٠، وسورة إبـراهيم: آيـة ٦، وسورة الصف:آية٥	٥٦
٥.	﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاء وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ ﴾	سورة البقرة: آية ٧٤.	٧١
٦.	﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِن مُّشْرِكٍ ﴾	سورة البقرة: آية٢٢١.	٦٣
٧.	﴿ وَلأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِن مُّشْرِكَةٍ ﴾	سورة البقرة: آية٢٢١.	٦٣
٨.	﴿ وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾	سورة البقرة: آية ٢٣٧.	٤٦
٩.	﴿ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾	سورة آل عمران: آية٤١.	٧٠
١٠.	﴿ وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا ﴾	سورة آل عمران: آية٤١	٧٠
١١.	﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾	سورة آل عمران: آية ٩٧.	٩٢
١٢.	﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ ﴾	سورة آل عمران: آية ١٨٦	٤٩
١٣.	﴿ فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ ﴾	سورة النساء: آية ١٢٩.	٦٩
١٤.	﴿ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللهِ ﴾	سورة النساء: آية ١٤٠.	٨١
١٥.	﴿ انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾	سورة النساء: آية ١٧١.	٦٨
١٦.	﴿ فَآمِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾	سورة النساء: آية ١٧٠	٦٨
١٧.	﴿فَعَسَى اللهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾	سورة المائدة: آية ٥٢.	٧٥

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١٨.	﴿ وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾	سورة المائدة: آية ١١٣.	٨١
١٩.	﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾	سورة المائدة: آية ١١٥.	٧٠
٢٠.	﴿ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ ﴾	سورة الأنعام: آية ٨٠.	٢
٢١.	﴿ اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾	سورة الأعراف: آية ٥٩و٦٥و٧٣و٨٥. ووردت الآية في سورة هود: آية ٥٠و٦١و٨٤ وفي سورة المؤمنون آية ٢٣و٣٢.	٦٢
٢٢.	﴿ وَإِذْ أَنجَيْنَاكُم ﴾	سورة الأعراف: آية١٤١	٤٥
٢٣.	﴿ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾	سورة الأعراف: آية ١٨٥.	٨٠
٢٤.	﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	سورة يونس: آية ١٠.	٧٩
٢٥.	﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ ﴾	سورة يونس: آية ٢٤.	٨٠
٢٦.	﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾	سورة هود: آية١١١.	٧٧
٢٧.	﴿ لَيُسْجَنُنَّ وَلَيَكُونًا ﴾	سورة يوسف: آية ٣٢.	٤٨
٢٨.	﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾	**سورة يوسف: آية ٩٠.**	**٤٦**
٢٩.	﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾	سورة النحل: آية ٣٩	٦٣
٣٠.	﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾	سورة الإسراء: آية ٨.	٧٥
٣١.	﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾	سورة الإسراء: آية ١٣.	٦٣
٣٢.	﴿ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	سورة الإسراء: آية ٥٢.	٧٩
٣٣.	﴿ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا ﴾	سورة الأنبياء: آية ٣١.	٩١
٣٤.	﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾	سورة النور: آية ٢.	٧٠
٣٥.	﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾	سورة النور: آية ٩.	٧٧
٣٦.	﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾	سورة الشعراء: آية ١٨٦.	٧٩
٣٧.	﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾	سورة القصص: آية ٨٧.	٤٨
٣٨.	﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ ﴾	سورة سبأ: آية ١٢.	٨١
٣٩.	﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾	سورة فاطر: آية٣	٦٢
٤٠.	﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾	سورة الصافات: آية ١٠٤.	٨٠
٤١.	﴿ سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا ﴾	سورة الفتح: آية ١١.	٤٤

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤٢.	﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾	سورة النجم: آية ٣٩.	٧٢
٤٣.	﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ ﴾	سورة القمر: آية ٤٢٥.	٨٨
٤٤.	﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾	سورة القمر: آية ٥٢.	٨٧
٤٥.	﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾	سورة الحديد: آية ٢٩.	٨٣
٤٦.	﴿ قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾	سورة التحريم: آية ٦.	٤٤
٤٧.	﴿ وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾	سورة القلم: آية ٥١.	٧٩
٤٨.	﴿ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾	سورة نوح: آية ١٧.	٧١
٤٩.	﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾	سورة المزمل: آية ٢٠.	٨٠
٥٠.	﴿ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ ﴾	سورة المزمل: آية ٢٠.	٨١
٥١.	﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾	سورة الانشقاق: آية ١	٥٨
٥٢.	﴿ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ﴾	سورة الانشقاق: آية ٣	٥٨
٥٣.	﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾	سورة الفجر: آية ٢١.	٩١
٥٤.	﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾	سورة الشمس: آية ١٣	٦٧
٥٥.	﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾	سورة العلق: آية ١٥.	٤٢
٥٦.	﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾	سورة الزلزلة: آية ٤.	٥٦
٥٧.	﴿ لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ﴾	سورة الهمزة: آية ٤	٤٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرس الأحاديث الشريفة حسب ورودها في شرح الصدور

الرقم	الموضوع	الصفحة
١.	" كَانَ رَسُولُ اللَّه ــ ﷺ ــ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْجُوعِ، فَإِنَّهُ بِئْسَ الضَّجِيعُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ الْخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بِئْسَتِ الْبِطَانَةُ"	٣٣
٢.	نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِياءِ لا نُورَثُ	٦٤
٣.	إنكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريباً من فتنة الدجال...	٧٨
٤.	" لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشاً وَاللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشاً "	٩١

فهرس الأمثال حسب ورودها في شرح الصدور

الرقم	الموضوع	الصفحة
١.	نعم السير على بئس العير	٣٤
٢.	الكلاب على البقر	٦٤
٣.	كليهما وتمرا	٦٨
٤.	أحشفًا وسوء كلية	٦٨
٥.	إن يزينك لنفسك، وإن يشينُك لَهِيَهْ	٧٩

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الشواهد الشعرية حسب القافية

قافية البحر	البحر	القائل	رقم الصفحة
الهمزة			
دواء	الوافر	مسلم بن معبد الوابي	٩٣
الأعداء	الرجز	–	٧١
الباء			
راكبِ	الطويل	–	٨٧
خلب	الرجز	–	٨٢
للشيب	البسيط	–	٥٢
وملاعبه	الطويل	ذو الرمة	٧٤
جالب	الطويل	منسوب إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي وإلى العرزمي وإلى يزيد بن عمرو.	٦٧
ألوى بها	المتقارب	الأعشى	٦٠
الحاء			
سلاحِ	الطويل	مسكين الدارمي	٦٦
الواضحِ	الكامل	زياد الأعجم	٦٠
الدال			
زيادِ	الطويل	مالك بن الريب	٧٤
المتعمدِ	الكامل	عاتكة بنت زيد	٧٩
الراء			
القدرُ	البسيط	جرير	٦٧
السين			
احبس	الطويل	—	٩١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العين			
المذّرع	الطويلُ	الفرزدق	٦٠
والفنعا	البسيط	الأعشى	٨٦
القاف			
صديقُ	الطويل	ــ	٨٠
اللام			
السكرِ	البسيط	ابن أحمر	٧٣
إبقالها	المتقارب	ابن جوين الطائي	٦٠
الميم			
السلمِ	الطويل	منسوب لباعث بن صريم اليشكري ولأرقم بن علباء البشكري ولكعب بن أرقم ولزيد بن أرقم ولراشد بن شهاب	٨٢
ألّما	الخفيف	ــ	٨٣
النون			
حقانِ	الهزج	علباء بن أرقم	٨١
المعادنِ	الطويل	الطرماح	٧٧
الهاء			
الله	الطويل	ــ	٩١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيا: فهرس الأعلام من النحاة واللغويين:

فهرس الاعلام أبتثيا

الرقم	العلم	رقم الصفحة
١.	ابن الأثير	٧٣
٢.	ابن الأخضر	٧٧
٣.	الأخفش الأوسط	٥٥، ٤٤، ٥٣، ٥٨
٤.	الأخفش الصغير	٧٧
٥.	الأخفش الكبير	٧٥
٦.	الأعلم	٦٠
٧.	ابن البادِش	٨٨
٨.	أبو البقاء العكبري	٦٨
٩.	جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري	٣١
١٠.	أبو حيّان	٣٥
١١.	ابــن الخبــاز	٧١
١٢.	ابن خروف	٥١، ٥٣
١٣.	الخليل	٦٧
١٤.	ابن أبي الربيع	٥٨
١٥.	الزمخشري	٨١
١٦.	السهيلي	٥٨
١٧.	سيبويه	٦٧
١٨.	الشلوبيــن	٧٧، ٩١
١٩.	ابن أبي العافية	٧٧
٢٠.	أبو عبيد	٦٧
٢١.	ابن عصفور	٣٣، ٥١، ٧١
٢٢.	أبو علي الفارسي	٤٤، ٧١، ٧٧
٢٣.	أبو الفتح بن جنّي	٤٤
٢٤.	الفراء	٣، ٣٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢٥.	القرافي	٤١
٢٦.	الكسائي	٦٧، ٣٣
٢٧.	ابن كيسان	٥٩، ٦٠
٢٨.	ابن مالك	٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٧٢، ٧٧
٢٩.	المبرِد	٤٤
٣٠.	ابن مسعــود	٧٨
٣١.	**يونس بن حبيب**	٧٥

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثا: فهرس المصادر والمراجع:

المصادر والمراجع

١. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي. تح: طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت،١٩٨٧

٢. أسرار العربية: كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعد الأنباري تحقيق: بركات يوسف هبّود. دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٩٩٩.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي. تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، ومراجعة: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨.

٤. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني. تحقيق: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٩٨٦.

٥. الأعلام: خير الدين الزركلي. الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت.

٦. ألفية ابن مالك: ابن مالك محمد بن عبد الله. مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٤.

٧. إنباء الغمر بأنباء العمر: الحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق: حسن حبشي، القاهرة، ١٩٩٤.

٨. إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦.

٩. الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل: مجير الدين الحنبلي. طبعة مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٧٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١٠. الأنساب: عبد الكريم بن محمد السمعاني. تحقيق: رياض مراد ومطيع الحافظ، ١٩٨٤.

١١. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري. تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٢. أنوار البروق في أنواء الفروق: شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي. ضبطه وصححه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.

١٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٦٦.

١٤. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل باشا البغدادي. طهران، ١٣٧٨هـ.

١٥. الإيضاح في علوم البلاغة(المعاني والبيان والبديع): الخطيب القزويني. راجعه وصححه وخرّج آياته: بهيج غزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٨٨.

١٦. البداية والنهاية: أبو الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي. حققه: أحمد أبو ملحم، وعلي نجيب عطوي، وفؤاد السيد، ومهدي ناصر الدين، وعلي عيد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥.

١٧. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني. تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

١٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ١٩٦٤م.

١٩. تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان. أشرف على الترجمة: محمود فهمي حجازي، نقله إلى العربي: محمد إسماعيل،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.

٢٠. التبيان في البيان: الإمام الطيبي. تحقيق ودراسة: عبد الستار زموط، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦.

٢١. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك. حققه وقدم له: محمد كامل بركات. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.

٢٢.التصريح بمضمون التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري. تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠.

٢٣. تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي الغرناطي. دار الفكر، الطبعة الثانية ١٩٨٣.

٢٤. تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني. تحقيق: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٨.

٢٥. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي.شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٨.

٢٦. الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي. تحقيق: فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٩٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢٧.حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان. دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة، ١٩٧٠.

٢٨. الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي. تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي. راجعه ودقّقه: عبد العزيزرباح، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٩١.

٢٩. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٨.

٣٠. الخصائص: ابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية، ١٩٩٠.

٣١. الدارس في تاريخ المدارس:عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠.

٣٢. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني شهاب الدين أحمد بن علي .، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٠.

٣٣. ديوان الأعشى الكبير: الأعشى الكبير ميمون بن قيس. شرح وتعليق: محمد محمد حسن. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣.

٣٤.ديوان أمية بن أبي الصلت: أمية بن أبي الصلت. جمعه وحققه وشرحه: سجيع جميل الجبيلي. دار صادر، بيروت، ١٩٩٨.

٣٥. ديوان ذي الرمة: ذو الرمة. حققه وقدم له وعلق عليه: عبد القدوس أبو صالح. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٣٦. ديوان الطرماح: الطرماح. تحقيق: عزة حسن. مديرية إحياء التراث، دمشق، ١٩٦٨.

٣٧. ديوان الفرزدق:الفرزدق. شرحه وقدم له: علي الفاعور. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧.

٣٨. ديوان جرير: جرير. شرح وضبط نصوصه وقدم له: عمر فاروق الطباع. دار الأرقم، بيروت، ١٩٩٧.

٣٩. ديوان مسكين الدرامي: جمعه وحققه: عبد الله الجبوري وخليل إبراهيم العطية. مطبعة دار البصري، بغداد، ١٩٧٠.

٤٠. الروض المعطار في خبر الأقطار: محمد بن عبد المنعم الحِميري. تحقيق: الدكتور إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٥.

٤١. سنن أبي داود: الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني. مكتبة الرشد ناشرون، السعودية، ٢٠٠٣.

٤٢. السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن النسائي. تحقيق: عبد الغفار البنداري وسيّد كسروي حسن. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١.

٤٣. سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. أشرف عليه وحققه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١.

٤٤. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٤٥. شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمّى"منهج السالك إلى ألفية ابن مالك": نور الدين أبو حسن الأشموني. تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٩٨٨.

٤٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. مكتبة دار التراث، القاهرة، ٢٠٠٥

٤٧. شرح أبيات سيبويه: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي. تحقيق: محمد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق، ٢٠٠٩

٤٨. شرح جمل الزجاج: علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي. تحقيق: صاحب أبو جناح. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٧١.

٤٩. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصاري. ومعه كتاب(منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤.

٥٠. شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ١٩٨٢.

٥١. الكافية في النحو: جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو بن الحاجب. شرح: رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥٢. شرح المفصل: موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش. عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨

٥٣. شرح اللمحة البدرية في علم العربية: ابن هشام. تحقيق: هادي نهر، دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٧.

٥٤. شعر أبي حية النمري: أبو حية النمري. جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥

٥٥. شعر الزيرقان بن بدر وعمرو بن الأهتم: دراسة وتحقيق: سعود محمود عبد الجابر. مؤسسة الرسالة، بيوتر، ١٩٨٤.

٥٦. شعر زياد الأعجم: زياد الأعجم. تحقيق: يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ١٩٨٣.

٥٧. شعر طيئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام: جمع وتحقيق ودراسة: وفاء فهمي السنديوني. دار العلوم للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٨٣.

٥٨. شعراء أمويون: نوري حمودي القيسي. منشورات جامعة بغداد، العراق، ١٩٧٦.

٥٩. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء: أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي. وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة.

٦٠. صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: مصطفى ديب البغا، بيروت، ١٩٨١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٦١. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: محمد بن عبد الرحمن السخاوي. دار مكتبة الحياة، بيروت.

٦٢. طبقات الحفاظ: جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ١٩٨٣.

٦٣. طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (د. ت).

٦٤. علم المعاني: عبد العزيز عتيق. دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤.

٦٥. الفوائد الضيائية بشرح كافية ابن الحاجب: نور الدين الجامي. تحقيق: أسامة الرفاعي. مطبعة وزارة والشؤون الدينية، ١٩٨٣.

٦٦. فهرس المخطوطات العربية في مكتبة تشستربيتي (دبلن/ايرلندا): ترجمة: محمود سعيد، مؤسسة آل البيت، مآب.

٦٧. فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية: أسماء الحمصي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٣.

٦٨. قَطْرُ النَّدَى وَبَلُّ الصَدَ: ابن هشام. دار المعارف، القاهرة، (د. ت).

٦٩. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الذهبي الدمشقي. مؤسسة علوم القرآن، جدة، ١٩٩٢.

٧٠. الكامل في اللغة والأدب: محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ورفيقه. مصر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧١. الكتاب: سيبويه أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر الفارسي. تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١.

٧٢. الكشاف: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري. دار الفكر، بيروت، ١٩٧٧

٧٣. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة. الطبعة الثالثة، طهران ١٣٧٨هـ.

٧٤. لسان العرب: ابن منظور. اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٩.

٧٥. اللمع في العربية: عثمان بن جني. تحقيق: فائز فارس. دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢.

٧٦. المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل. تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠.

٧٧. معاني القراءات. أبو منصور الأزهري محمد بن أحمد. تحقيق ودراسة: عيد مصطفى درويش وعوض بنحمد القوزي، دار المعرف، القاهرة، ١٩٩٣.

٧٨. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء. عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣.

٧٩. معجم الأدباء: ياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفرلمر، ١٩٨٠.

٨٠. معجم الألفاظ الفارسية المعربة: السيد ادشير، مكتبة لبنان، بيروت١٩٨٠.

٨١. معجم البلدان: ياقوت بن عبد الله الحموي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٨٢. معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي: عفيف عبد الرحمن، دار المناهل، بيروت، ١٩٩٦.

٨٣. معجم القراءات القرآنية: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم. مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٨.

٨٤. معجم المؤلفين:عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٧.

٨٥. معجم شواهد النحو الشعرية: حنا بن جميل حداد. دار العلوم، الرياض، ١٩٨٤.

٨٦. مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة.

٨٧. مفتاح العلوم: أبو يعقوب السكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧.

٨٨. المفصل في علم العربية: محمود بن عمر الزمخشري. تحقيق: محمد أحمد عبد المقصود وحسن محمد عبد المقصود. تقديم: محمود فهمي حجازي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ٢٠٠١.

٨٩. المقتضب: محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣.

٩٠. مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن خلدون. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨.

٩١. المقرب: ابن عصفور. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري. مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٩٢. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى الاتابكي. دار الكتب، بيروت، ١٩٦٣.

٩٣. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة: عباس حسن. دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦١.

٩٤. نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن الأنباري. تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٧٠.

٩٥. النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير. تحقيق: طاهر أحمد الزادي ومحمود محمد الطنامي. المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٦٣.

٩٦. هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين من كشف الظنون: إسماعيل باشا ابن محمد أمين. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧١.

٩٧. همع الهوامع: جلال الدين السيوطي. تحقيق: عبد السلام هارون، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥.

٩٨. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان. تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University